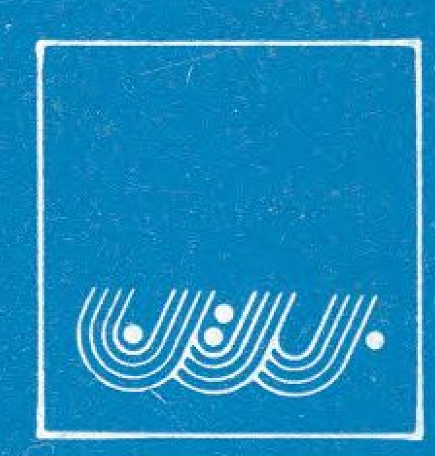
كراسات



مركز البحوث العربية



البيريسترويكا في عيون الآخرين

البيريسترويكا

في

عيون الآخرين

قـــراءات من

الولايات المتحدة - فرنسا - يوغوسلافيا - جنوب افريقيا

موشي ليوين — سفيتوزار ستوجانوفنش
رونالد ليبويتز — سيزا ماجولا
ليلي ماركو — تقديم د. فؤاد مرسي

مركز البحوث العربية
للدراسات والتوثيق والنشر
١٤ ش عبد العزيز الدريني – المنيل
ت : ٣٦٢٥٦٨٧

الطبعة الأولى

رقم الإيداع
الصف التصويري : سينا للنشر

الغلاف : مايسة عبد المحسن
اشراف فني وتنفيذ : محمد أمين
نجوى محمود

تصدير ..

في ظل التحولات التى تجرى فى دول المعسكر الشرقي ، بما لها من تداعيات علي مختلف الأصعدة السياسية والأيديولوجية فى مختلف مناطق العالم.

يسعد مركز البحوث العربية أن ينشر كراسته الثانية حول موضوع البيريسترويكا . وقد تعرضت كراسته الأولي «ثلاث قراءات سوڤيتية للبيريسترويكا» لوجهات نظر مفكرين سوفييت منخرطين في الصراع والجدل الدائر حول سبل اعادة بناء مجتمعاتهم. أما هذه الدراسة فتتضمن وجهات نظر مفكرين أمريكيين ليسوا بعيدين عن دوائر صنع القرار فى بلدهم.

كما تتضمن عرض لدراستين من كل من يوغوسلافيا وفرنسا، حيث تهتم الدراسة الأولى بالجانب النظرى المتعلق بمفهوم هيمنة الدولة وعلاقته بالتراث الماركسى حول دكتاتورية البروليتاريا ، أما الثانية فبجانب تركيزها حول رؤية جورباتشوف لإعادة البناء الداخلى ، فإنها تركز بدرجة أكبر على تأثير البريسترويكا على العلاقات الخارجية السوڤيتية.

وأخيرا فالكراسة تتضمن ترجمة لمقال من جنوب افريقيا يعبر عن هواجس ورؤى قوى تسعى للتحرر الوطنى والاجتماعى فى ظل التغيرات الدولية الجديدة . وقريبا سيصدر المركز كراسته الثالثة حول الموضوع بعنوان «البيريسترويكا عربيا» آملين بذلك أن نكون قد قدمنا بمساهمة فى عرض الجدل الدائر فى مختلف مناطق العالم ومن مختلف الرؤى حول هذه القضية الهامة.

مركز البحوث العربية

مقدمـــة

فى تقديرنا أن البريسترويكا قد تحولت الآن إلى ظاهرة عالمية لم تعد تستحوذ فقط على اهتمام الناس فى العالم كله، شرقه وغربه، شماله ،جنوبه وإنما صارت تقدم من جديد نموذجا للتطوير يسعى كثير من النابهين فى دول العالم إلى النسج على منواله أو على الأقل إلى محاكاته أو محاذاته. ومن هنا يأتى ذلك السيل المتدفق من الدراسات على شتى المستويات، علمية وغير علمية، تلك التى ظهرت فى كافة أنحاء المعمورة وتصدت للبريسترويكا بالتحليل أو بالنقد.وتقدم إلى القارئ فى هذه الكراسة الصغيرة طرفا من هذه الدراسات يطرح وجهات نظر متفاوته فيها من الغرب والشرق على السواء.

فالبريسترويكا هى فى النهاية محاولة جادة لصياغة رؤية الاتحاد السوفييتى- فى ضوء المعطيات المعاصرة لآخر كلمة فى العلم والعمل – للمهام المطروحة عليه دوليا ومحليا. وهى رؤية يصوغها بدءا من منطلقات الماركسية اللينينية ويعتبرها اضافة خلاقة لها. على المستوى الدولى، تطرح البريسترويكا الوضع العالمى فى صورة جدلية تجمع بين الصراع والوحدة ، بين التناقض والتعاون. فهناك اعتماد متبادل بين الدول يتزايد ويتنوع على الرغم من الخلافات الجوهرية والرئيسية التى تفصل بينها. ومن ثم باتت النظرة قاصرة معيبة إن هى انحصرت فى حدود التناقض وحده كما كانت الحال من قبل ولم ترع فى الوقت نفسه جوانب الوحدة أيضا. وعلى المستوى المحلى فإن الممارسة الطليعية لبناء الاشتراكية لأول مرة فى التاريخ قد آن الأوان للتوقف عند دروسها الجوهرية التي لم يتح لها أن تكشف عنها من قبل . وتأتى فى مقدمة هذه الدروس إعمال منهج الجدلية المادية عليها مثلما نتحدث كثيرا عن تطبيقه فى مجالات الطبيعة والمجتمع والتفكير.

وعندئذ فلسوف نتبين أن تجربة البناء الاشتراكى الأولى ينبغى أن تخضع لقانون الحركة والتغير والتطور المستمر – مثلها فى ذلك مثل غيرها من الظواهر الحية. فما من شىء أو ظاهرة فى هذا الكون ثابت لايتغير. لماذا يتطور النظام الرأسمالى ولايتطور النظام الاشتراكى؟ أم أن الاشتراكية

وصفت مرة وإلى الأبد؟ وتطور العالم عملية لا تنتهى من اندثار القديم وظهور الجديد. وكون الجديد أمرا لايقهر هو السمة المهمة فى تطور الطبيعة والمجتمع والتفكير. ونعنى بالجديد هنا ماهو تقدمى. نعنى به الأكفأ والأكثر قدرة على الحياة والذى ينمو ويتطور على الدوام. هذا الجديد هو الذى يمكن ويجب أن يتغلب لأنه يتجاوب مع متطلبات الحياة الاقتصادية أو بالدقة مع متطلبات الإنتاج المادى . فكيف حدث أن ركدت الحياة الاقتصادية فى بلد الاشتراكية الأول؟!

من هنا تكشف البريسترويكا عن القصور السابق فى فهم قانون وحدة وصراع الأضداد الذى هو جوهر الجدلية وقلبها ذلك الذى يكشف عن مصادر الحركة الدائمة والتطور فى العالم المادى وأسبابه الحقيقية . فتحليل التناقضات فى الواقع الموضوعى وفهم هذه التناقضات بوصفها صراعا بين الأضداد يضع أيدينا على المصدر الأساسى للتطور . وانطلاقا من وحدة الأضداد يجرى الصراع بينها لأنه لا يوجد الصراع إلا حيثما توجد الجوانب المتضادة فى الظاهرة الواحدة. ولذلك فلقد كان إنكار أو تجاهل التناقضات فى ظل الاشتراكية أمرا بالغ الخطورة والضرر للتجربة الاشتراكية برمتها. وكان ذلك الإنكار أو التجاهل هو الذى أفضى إلى جمود التجربة فى الفكر والتطبيق. وكاد أن يعصف بمنجزاتها الكبرى. لقد قال لينين " ان التناحر والتناقض ليسا نفس الشىء. وفى ظل الاشتراكية يختفى الأول ويظهر الثانى قائما". لكن التجربة دلت على ما يشبه الإنكار أو على الأقل التجاهل للتناقضات فى ظل الاشتراكية وكان التناقض هو التناحر. وكانت النتيجة أن التناقضات غير المحلولة تحولت أو كادت أن تتحول إلى تناحرات.

كان يجرى الاعتراف بالتناقضات شكلا ويتم تجاهلها فعلا . وإلا كيف يمكن أن نفسر ما طفا على السطح الآن وبعد سبعين سنة من الثورة الاشتراكية الأولى من ظواهر شبه تناحرية حول قضايا القومية والدين، ودخول التعبيرات المتوترة من جانب بعض العاملين عمالا أو فنيين؟ ولماذا لم يتم الكشف عن التناقضات وحلها فى حينها وقبل أن تتفحل وتتعقد؟ ألم تكن السلطة فى الدولة بأيدى الطبقة العاملة وحلفائها فعلا كما كانت قولا؟ وهل تطابقت علاقات الإنتاج مع طابع القوى المنتجة بحكم أن الطابع الاجتماعى لهذه القوى تطابقه الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والأشكال الاجتماعية للتوزيع، أم لا؟

فى الواقع، كان يفترض أن تظهر فى سياق المجتمع الاشتراكى وأن تفعل باستمرار - تناقضات بين المهام الجديدة للاقتصاد والأهداف الجديدة للمجتمع من جانب وآلية التسعير الاقتصادى وأشكال وطرق إدارة الاقتصاد والمجتمع، من جانب آخر. وكان يفترض أن يجرى باستمرار تطوير وتحسين الجهاز الاقتصادى ومجمل نظام إدارة المجتمع . غير ان التخلف فى تحقيق ذلك كان من شأنه أن يوقع

الأغلبية الساحقة من الشعب السوفييتى العاملة بنشاط فى بناء المجتمع الاشتراكى المتطور فى نوع من الاغتراب الاجتماعى والسياسى. إن المواطنين السوفييت لم يكونوا يمارسون بالفعل دورهم ملاكا لوسائل الإنتاج ولا دورهم الآخر بوصفهم أصحاب السلطة فى الدولة. وعلى الأقل فإنهم لم يكونوا يمارسون ذلك تماما . فقد كان هناك خطأ ما فى اسلوب إدارة الاقتصاد والمجتمع والدولة . ومن ثم تحول النقد والنقد الذاتى وهما المنهج الفعال لكشف التناقضات فى المجتمع الاشتراكى ، إلى عملية طقوسية، شكلية، فارغة من مضمونها الحقيقى. فالنقد والنقد الذاتى يكشفان عن التناقضات لكنهما لا يستطيعان حلها، وإنما يحلها نشاط الشعب كله معبأ ومنظما وواعيا بإرادة حرة فى كافة ميادين العمل الاجتماعى والسياسى والاقتصادى. وهو ما لم يتحقق تماما ، أو لم يتحقق دائما . فقد تشكلت فى قمة الدولة فئة عازلة ذات طبيعة بيروقراطية تولت إدارة الاقتصاد والمجتمع بأسلوب المركزية الإدارية.وسهلت حدوث هذه التحولات اعتبارات ومفاهيم خاطئة. وكان هناك اعتقاد مثالى، إيمانى، بأن سيادة الملكية الاشتراكية وانعدام الطبقات المتناحرة والوحدة الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية للشعب إنما تستبعد كليا من المجتمع السوفييتى أشكالا من الصراع مثل الثورة الاجتماعية والنزاعات الطبقية والتعصبات القومية والانفجارات السياسية والانقلابات التى تلازم المجتمعات ذات الطبيعة المتناحرة.

كان هناك اعتقاد مثالى، إيمانى، بأن التناقضات تحل، وبأن القديم يحل محله الجديد حال أن يتضح الأمر للقيادة، وبأنه بجهود الشعب بقيادة الحزب والدولة يتم إحلال الجديد واستبعاد القديم. أى إنها عملية دائبة دائمة للتقدم تجرى بحكم طبيعة النظام الاشتراكى ذاتها وبإلهام من أفكار الماركسية اللينينية. ومن ثم ساد نوع من الإيمان بأن التقدم يتحقق بشكل مستمر وفى كل المجالات.

أهملت فى الواقع تلك القوانين المجربة لمنهج المادية الجدلية طوال فترة طويلة من عمر التجربة الاشتراكية الأولى.وبدأت محاولات الإصلاح فى الخمسينيات. لكنها كانت محاولات تفتقد شجاعة الصمود والاستمرار. ثم تجددت فى الستينيات ، لكنها لم تلبث أن توقفت. وفى الثمانينيات كان الاقتصاد السوفييتى يقف على شفا الأزمة الشاملة وبعد محاولات للإصلاح لم يكن مفر من الثورة الشاملة لمواجهة الأزمة الشاملة . فكانت البريسترويكا.

لهذا تبدو البريسترويكا ثورة حقيقية، ثورة جديدة تواجه مهام تطوير المجتمع السوفييتى بعد أن دخلت القوى المنتجة فى تناقض جذرى مع علاقات الإنتاج المتخلفة التى تحولت من أشكال تخدم تطور القوى المنتجة إلى أغلال مقيدة لها.

فى ٢٥ أكتوبر من عام ١٩١٧ أطاحت الطبقة العاملة الروسية، مسترشدة بالماركسية اللينينية ، ومتحالفة مع الفلاحين الكادحين، وتحت قيادة الحزب البلشفى بحكم الاقطاعيين والرأسماليين ، واستولت على السلطة السياسية فى الدولة. ويومها قال لينين انه من الآن فصاعدا يبزغ فجر جديد فى تاريخ روسيا ، وان هذه الثورة الروسية الثالثة يجب أن تؤدى فى النهاية إلى انتصار الاشتراكية . ولقد قام فى الاتحاد السوفييتى لأول مرة مجتمع اشتراكى فعلى ينفى الاستغلال وكل أشكال الاضطهاد الاجتماعى ويؤذن بنهاية النظام الرأسمالى فى العالم كله.

وأنجزت الاشتراكية فى البلد الاشتراكى الأول إنجازات أكبر ودللت على تفوقها التاريخى على الرأسمالية غير انها لم تكشف بعد عن كل ماتستطيع أن تنجزه . مازالت قواها الكامنة أكبر بكثير من قواها الظاهرة . مازالت الاشتراكية تعدنا بتفوقها الفعلى على الرأسمالية. وذلك ما تحاول البريسترويكا أن تفعله.

وجهة نظر من الولايات المتحدة

عرض لكتاب :

تفكير جورباتشيف الجديد

مجموعة كتاب

المحرر : رونالد ليبودوينز

عرض مها صالح

Gorbachev's new thinking

ed by: Ronald D. liefowitz

Ballinger Publishing Company 1988

ظاهرة جورباتشيف

تأليف : موشي ليوين

عرض : مها صالح

The gorbachev plenomenon

by: Moshe lewin

University colifonia Prees 1988

وجهات نظر أمريكية

مقدمة : الفكر الأمريكي يلاحق جورباتشوف

«إن البريسترويكا ضرورة ملحة نشأت من عمليات التطور العميقة فى مجتمعنا الاشتراكى، فهذا المجتمع ناضج للتغيير، ويتطلع إليه منذ زمن طويل؛ وأى تأخير فى بدء البريسترويكا كان يمكن أن يؤدى الى تفاقم الوضع الداخلى فى المستقبل القريب، وهذا ماكان سيحمل فى طياته - إذا ماتحدثنا بصراحة - أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة».

هكذا، تحدث جورباتشوف فى كتابه «البريسترويكا»، مبررا أهمية وخطورة البرنامج الاصلاحى الشامل الذى طرحه على المجتمع السوفييتى، والذى يمس كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هذا البرنامج الذى أثار ردود فعل عالمية واسعة، سواء في الشرق أو الغرب أو دول العالم الثالث، وانهالت التعليقات والكتابات والتوقعات بشأن ماحدث فى الاتحاد السوفييتى.

ومن أهم هذه الكتابات تلك التى صدرت عن المفكرين والعلماء الأمريكيين، نظرا لتاريخ العلاقات السوفييتية- الأمريكية المتغير والمتقلب بعد الحرب العالمية الثانية، وباعتبار مرحلة الانفراج الجديدة التى خطت إليها هذه العلاقات بعد عام ١٩٨٥- بعد أن كانت قد تدهورت بشدة فى بداية الثمانينيات.

وفى هذا المجال ، فإننا نستعرض كتابين صدرا فى الولايات المتحدة عام ١٩٨٨، الأول: بعنوان «ظاهرة جورباتشوف» لمؤلفه «موشى ليوين» الذى قدم فيه عرضا لتاريخ المجتمع الروسى منذ ماقبل ثورة أكتوبر حتى الآن، ولأهم التغييرات التى طرأت على هذا المجتمع. أما الكتاب الثانى فهو بعنوان «تفكير جورباتشوف الجديد»، وهو يتضمن عشر مقالات لمجموعة من العلماء والمتخصصين فى الدراسات والشؤون السوفييتية. وكما جاء فى مقدمة الكتاب «... فإن هذه المقالات يمكن أن تعتبر بمثابة حجر الأساس لمحاولة فهم مايجرى فى الاتحاد السوفييتى الآن، والتنبؤ بالاثار الداخلية والخارجية المترتبة على الاصلاحات الجارية هناك».

وهناك عدة محاور أو قضايا بعينها قد استحوذت على الاهتمام فى هذين الكتابين، باعتبارها أهم القضايا التى يعالجها برنامج التغيير فى الاتحاد السوفييتى.. وهى :

١ - المحور الاقتصادى

٢ - المحور الاجتماعى

٣ - المحور السياسى

٤ - العلاقات الدولية

وأخيرا، احتمالات المستقبل. وسوف نعرض لكل محور من هذه المحاور فى قسم مستقل.

نظرة تاريخية:

قبل البدء فى مناقشة هذه القضايا والمحاور، لابد أن نعرض سريعا لأهم ماورد فى هذين الكتابين عن التحولات والتطورات التاريخية التى حدثت فى المجتمع السوفييتى، حتى يمكن فهم المشاكل التى يعانى منها، وردها الى جذورها الحقيقية.

يرى المؤلفون أن التاريخ السوفييتى يزخر بالعديد من الانعطافات والتطورات غر المتوقعة، سواء من ناحية الشكل أو المضمون، وقد سعى «موشى ليوين» الى فهم واستيعاب الحقائق التاريخية لهذا المجتمع بدون وضع أي قوالب جاهزة أو أفكار مسبقة - فيما يزعم - لأن الاتحاد السوفييتي يدخل الآن مرحلة جديدة وحاسمة . وهو يميز بين ثلاث موجات أساسية للتطور فى التاريخ السوفييتى الحديث: فى العشرينيات تساوى عدد السكان فى المدن - مرة أخرى - مع عددهم قبل الثورة، وذلك بعد أن زادت معدلات الهجرة من الريف الى المدينة فى أعقاب الثورة بشكل كبير، وفى الثلاثينيات تسارعت عجلة التنمية والتطور، وبعد الحرب العالمية الثانية؛ جاء مايسميه بـ «الازدهار الاقتصادى»، عندما تحول الاتحاد السوفييتى الى مجتمع مدنى أو حضرى.

وقد انتشرت النتائج الاجتماعية لهذه التحولات بشكل تدريجى، ونشأ البناء الاجتماعى المدينى عبر أطوار متتالية، وفى الفترة السابقة على هذه التطورات يرى «ليوين» أن معظم مدن روسيا كان يغلب عليها الطابع الريفى، إذ كانت هذه المدن تشبه القرى أكثر مما تشبه المدن، سواء من الناحية الشكلية - الأبنية والشوارع - أو من ناحية تخلل الأسلوب الريفى للحياة فى هذه المدن الصغيرة، أو من ناحية عدد العمال المحدود في هذه المدن بشكل عام. ويخلص الى أن هذه المدن ذات الطابع القروى قد توافقت مع المرحلة ماقبل الصناعية فى التاريخ الاجتماعى الروسى.

أما «الفترة الصناعية الأولى »، التى يرى ليوين أن هذه التسمية لاتنطبق عليها بدقة، فقد اتسمت بزيادة عدد وحجم الطبقة العاملة التى اعتمدت بشكل أساسى على العمل البدنى والمهارة المنخفضة للعمال، ومن ثم يشير الى الفائدة المحدودة نسبيا الناتجة عن هذا العمل . وتغيرت المدن من الناحية الشكلية أيضا، فقد اختفت المنازل ذات الطابع الريفى ، وحل محلها منازل تزدحم بسكانها وشوارع ضيقة وكئيبة . وفى هذا الشأن يشير الى إحصائية أجريت عام ١٩٣٩ أظهرت أن نسبة ٨٢.٥٪ من العمال السوفييت يرتبطون بالعمل البدنى فى المقام الأول، ونسبة ١٧.٥٪ يرتبطون بالعمل الذهنى.

وخلال السنوات العشرين التالية حدثت تغييرات مهمة، تمثلت فى التمدن أو التحضر الصناعى والتطور العلمى والتكنولوجى، وازدياد كفاية الطبقة العاملة المهنية نتيجة لانتشار المدارس والدورات التدريبية والمهنية للعمال، وزيادة عدد الشبكات الاذاعية، ووسائل الاتصال، ولكل هذا طرأ على

الهيكل الاجتماعى تغير نوعى خطير، فقد أصبح عدد العمال ٨١ مليونا عام ١٩٨٣، بعد أن كان ٢٤ مليونا قبل الحرب العالمية الثانية، وزاد عدد المرتبطين بالعمل الصناعى - غير العمال - مثل الاداريين وغيرهم من ١١ مليونا الى أكثر من ٢١ مليونا . وأصبح الاتحاد السوفييتى يمتلك أطول شبكة خطوط مواصلات برية في العالم، وتحققت معدلات نمو عالية فى قطاعات النقل والبناء. وتأكد دور وحجم الطبقة العاملة فى الاتحاد السوفييتى، إذا أصبحت تشكل نحو ٦١.٥٪ من السكان، أى ضعف نسبتها عام ١٩٣٩. وزاد أيضا عدد الموظفين من ١١ مليونا عام ١٩٤١ الى ٣٥ مليونا عام ١٩٨٣.

وهكذا ، فقد ظهر الواقع الحضرى في المجتمع السوفييتى بسرعة، وظهر أيضا الضغط الناتج عن الأطوار التاريخية التى مر بها المجتمع فى شكل وبنية طبقاته المركبة، حيث وفدت التقاليد والاعراف والثقافات الريفية الى المدن عن طريق ملايين المهاجرين الذين تكيفوا مع بعضهم البعض دون أدنى مشاكل تذكر، وتكيفوا أيضا مع مراحل التحول الصناعى، ووروح الجماعة وحضارة وثقافة عصر العلم والتكنولوجيا الحديثة، ويخلص «ليوين» من هذا الى أن.. «تفاعل هذين الهيكلين الاجتماعيين المختلفين- القروى والمدينى- ثقافيا قد وسم المجتمع المدينى الناشئ عنهما بالكثير من التعقيدات».

ثم ينتقل «ليوين» الى عامل آخر كان له دور كبير فى تطور المجتمع السوفييتى، ألا وهو دور المثقفين «الانتليجنسيا» مشيرا الى أنه في الفترة التي أعقبت وفاة ستالين حدثت تغييرات ثقافية واجتماعية عديدة ، إذ لوحظ زيادة عدد المهنيين المتخصصين العاملين فى مجالات الأبحاث والتطوير ووسائل الاتصال، وهو الأمر الذى اعتبره مؤشرا لعودة بعض الامتيازات الخاصة بهؤلاء المتخصصين، وغيرهم من العلماء والمفكرين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين باعتبارهم مصدرا للنخبة والقيادات السياسية.

وبعد هذا العرض الموجز للنظرة التاريخية ، نعود الى المحاور الأربعة للقضايا التى أثارها الكتّاب فنعرض لكل منها فى قسم مستقل ثم نختتم بعرض وجهة نظرهم حول احتمالات المستقبل.

القسم الأول : المحور الاقتصادي

بعد هذا المدخل التاريخي الذي من شأنه فيما يرى المؤلفون أن يؤصل المشاكل التي يعاني منها الاتحاد السوفييتي الآن، والتي دفعت «جورباتشوف» الى القول بأن أي تأخير في البريسترويكا إنما يعني فتح الباب أمام عواقب خطيرة على كل المستويات. فاننا نبدأ بعرض لرؤيتهم لأهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاتحاد السوفييتي ورؤية «جورباتشوف» لحل هذه المشاكل.

يقدم كل من «روبرت ليجيت» و«روبرت كيلوج» العاملان في وكالة المخابرات المركزية CIA دراسة تناقش ملامح البرنامج الاقتصادي الذي قدمه «جورباتشوف» في محاولة لانعاش الاقتصاد السوفييتي. ومنذ البداية فإنهما يؤكدان أن الشكوك كثيرة حول امكانية نجاح «جورباتشوف» في السير ببرنامجه لتحسين أداء الاقتصاد السوفييتي، ومن ثم فإنه ليس باستطاعة أحد التنبؤ بالنتائج النهائية التي سيسفر عنها برنامج الاصلاحات.

ويرى «ليجيت» و«كيلوج» أن «جورباتشوف» عندما تولي منصب السكرتير العام في مارس ١٩٨٥، واجه مجموعة من المشاكل التي كانت أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، منها الأخطار السياسية التي أحدقت بالاتحاد السوفييتي خلال السنوات الأخيرة من حكم «بريجنيف»، والركود الاقتصادي الذي تعاني منه دول شرق أوروبا، بالاضافة الى الاضطرابات السياسية في «بولندا»، والثورة المضادة في «أفغانستان» و«انجولا» و«موزمبيق» و«اثيوبيا»، الأمر الذي من شأنه تهديد استقرار «الامبراطورية» السوفييتية، الى جانب تزايد حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد السوفييتي لهذه الدول، ونظام «ريجان» الدفاعي وقيام حلف الاطلنطي بتجديد معاهداته، وانتهديدات النووية التي تنسف مكاسب السبعينيات في هذا المجال، وأخيرا.. فإن الاقتصاد السوفييتي الذي كان بمثابة نموذج للتنمية الاقتصادية، أصبح مدعاة للعديد من التساؤلات من جانب الدول النامية بسبب المشاكل التي يعاني منها.

وفي محاولة لاخراج الاقتصاد السوفييتي من مأزقه الراهن، فقد اقترح «جورباتشوف» سياسة استثمارية شاملة، تتضمن:

١ - زيادة إجمالي الاستثمارات الى نحو ٥٪ سنويا خلال الفترة مابين ١٩٨٦ و ١٩٩٠، في

حين أن معدلها السابق كان ٣,٥٪ سنويا فى الفترة مابين ١٩٨١ و ١٩٨٥.

٢ - تخصيص جزء من التمويل الحكومى «المنتج» للاستثمارات المقترحة ، ليرتفع من ٣٧٪ عام ١٩٨٥ إلى ٥٠٪ عام ١٩٩٠.

٣ - العمل على رفع معدلات الموجودات أو الأصول الرأسمالية- المنخفضة جدا بالمقارنة بالمستويات الغربية- الى الضعف تقريبا خلال الفترة مابين ١٩٨٦ و ١٩٩٠.

ويرى ليجيت وكيلوج أن معظم جهود «جورباتشوف»- فى السنتين التاليتين لتوليه منصب السكرتير العام - قد اتجهت الى محاولة تغيير أداء النظام الاقتصادى ، لا الى محاولة تغيير النظام ذاته. إذ ان «جورباتشوف» ومستشاريه قد بذلوا جهودهم من أجل ارساء «ميكانيزم اقتصادى جديد».

واذا كانا قد أبديا تفاؤلهما الحذر بشأن قدرة الاصلاحات التى تحدث الآن - أو التى ستحدث - على التأثير، سواء فى الاتحاد السوفييتى، أو فى أوروبا الشرقية .. إلا أنهما سرعان مايعودان الى تشككهما السابق، ويقدران «أن أكثر مظاهر التغيير صعوبة لم تأت بعد»، فمازالت هناك تحديات كثيرة تواجه جورباتشوف، منها.. إنشاء مؤسسات مالية ائتمانية جديدة، وتثبيت نظام خاص للأسعار.. تستطيع أن تحقق المشاريع الخاصة الصغيرة من خلاله عائدا مجزيا ، والعمل على مواجهة البيروقراطيين بحزم، هؤلاء الذين ستتهدد مراكزهم ووظائفهم ونفوذهم وامتيازاتهم عند تطبيق البرنامج الاصلاحى، والعمل على مواجهة مشاكل «البطالة» و«التضخم»، والانقسامات الحادة داخل المجتمع السوفييتى.

ويقارن كل من «روبرت كيلوج» و«روبرت ليجيت» بين كل من «جورباتشوف» وخروتشوف، فكل منهما قد حارب على جبهات متعددة فى آن واحد، ومن المحتمل أن يواجه «جورباتشوف» فى مسيرته التحديثية الحالية بعض الاحباطات، كوجود عجز فى الانتاج على المدى القصير- على سبيل المثال. ولكن هذه الاحباطات ستختفى على المدى الطويل، اذا ماتغير أداء النظام الاقتصادى بشكل ملموس.. وفي هذا المجال فقد تكشفت بعض المشاكل العاجلة مثل:

١ - الارتباكات العديدة التى حدثت في القطاع الصناعى، بسبب عدم توافر الاحتياجات المالية اللازمة له التى كان من شأنها عرقلة الإنتاج فى عدة وزارات.

٢ - المقاومة العنيفة التى أبداها الذين أضيروا من عمليات الاصلاح.

٣ - تسبب البرنامج الحكومى- الذى وافق عليه الشعب- فى مشاكل عديدة فى الانتاج وشبكات التموين . فقد رفض الجمهور السلع منخفضة الجودة، وطبقا للصحافة السوفييتية.. فإنه قد تم رفض مابين ١٠و٢٠٪ من المنتجات والسلع الاستهلاكية.. الأمر الذى سبب ضغطا متزايدا على البرنامج

في مراحله الأولى.

ويثور هنا تساؤل هو هل يمكن أن تؤدى هذه التغييرات الجذرية الى معدلات نمو أعلى؟

يرى كل من «كيلوج» و«ليجيت».. أن التغيير بهذه المعدلات الكبيرة من شأنه أن يفكك النظام السوڤييتى، بحيث يحتمل أن تكون هناك فترة ردة، يمكن أن تستمر لعدة سنوات في بعض القطاعات مثل الصناعة، أما القطاعات الأخرى مثل الخدمات والزراعة، فإنها يمكن أن تحقق معدلات نمو متزايدة لعدة سنوات. وإذا ماحقق النظام الاقتصادى توازنا معقولا، فإن النمو الكلى سوف ينخفض مرة ثانية وببطء نحو المعدلات الحالية. وهناك أسباب عديدة يمكن أن تؤدى الى هذه النتيجة.. ومنها.. القدرة على استخراج الثروات الطبيعية، ومدي تفاعل الاقتصاد السوڤييتى مع اقتصاديات الدول الأخرى، ونفقات الدفاع التى تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد ، والتى يخصص لها جانب كبير من النفقات على حساب القطاع المدني.. وأخيرا.. فإن المشاكل الحالية.. مثل النمو البطىء لقوة العمل ومصادر التمويل ستعمل علي تقليص الزيادة فى معدلات النمو.

ويلاحظ كل من «ليجيت» و«كيلوج».. ان معدل انجاز برنامج «جورباتشوف» الاصلاحى يتم ببطء أكثر مما كان مقدرا له، وربما يرجع ذلك الى ردود الفعل الحادة من قبل أولئك الذين يرفضون الاصلاحات، بالاضافة الى عدم تحقق أى زيادة فى معدلات النمو.. ولكنهما يقدران.. أن مكاسب التحديث لن تنتج آثارا على المدى القصير، وإنما يمكن للاقتصاد السوڤييتى أن يحقق معدلات نمو أكبر على المدي الطويل، وأن هذه المعدلات ستكون فى مكان مابين أفضل التقديرات وأسوأها.

ويقدم «جدترود شرودر».. الأستاذ بقسم الاقتصاد جامعة «فرجينيا».. وصفا تفصيليا لأهداف واستراتيجية البرنامج الاصلاحي الذى يتبناه «ميخائيل جورباتشوف»، فيرصد من خلال القوانين والوثائق السوڤييتية الجديدة أهم الاصلاحات المقترحة، ويبدأ بتقديم صورة عامة.. لأهم القضايا والأوضاع التى يتعرض لها برنامج الاصلاحات، وهى التخطيط المركزى ، ونظام التموين والأجور والأسعار، ودور الهيئات الادارية المركزية والاقليمية. ثم يعرض لأهم الاقتراحات بشأن الموضوعات السابقة بالاضافة الى الخطط الجديدة بشأن التجارة الخارجية والاصلاحات الزراعية، والنشاط الاقتصادى الخاص والتعاونى.

وفى البداية يقدر «شرودر» أن «جورباتشوف» قد ورث اقتصادا تسوده الفوضى، إذ انخفضت معدلات النمو بحده منذ عام ١٩٧٠ فى كل قطاعات الاقتصاد السوڤييتى، وخاصة قطاع الصناعة، ودلت المؤشرات الاقتصادية على انخفاض حاد فى الموارد والإنتاج الاجمالى بالاضافة الي تدنى المستوي التكنولوجى عن مثيله فى الدول الرأسمالية.

وبسبب انخفاض جودة السلع السوڤييتية، عانت الشركات من ركود حاد في تصريف البضائع، وفى المقابل عانى المستهلكون من رداءة السلع، وانخفض مؤشر التقدم فى القطاعات الحيوية

للاقتصاد الى حد «الزحف».. حسبما يقدر «شرودر»... وبدا أن هناك أخطارا وشيكة تحدق بالنظام السوفييتي وبالشعب السوفييتي كانت مظاهرها واضحة للعيان.. ومنها إدمان الخمور وانتشار الفساد، والهروب في أثناء أوقات العمل الرسمية، والسوق السوداء التي لايعترف بها أحد على المستوى الرسمي ولكنها موجودة بالفعل.

هذا الوضع الذي آل إليه المجتمع السوفييتي، قبل تولي «جورباتشوف» منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي.. لم يكن مرفوضا ومنتقدا بشدة داخل الاتحاد السوفييتي فحسب، وإنما أعطى أيضا صورة مشوهة لتطبيق الاشتراكية في هذه الدولة، وكان من شأن هذا الوضع السيئ .. حسبما يرى «شرودر».. ان يهدد الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى، بل يهدد شرعية النظام السياسي ذاته. ومن أجل هذا.. فقد تعهد «جورباتشوف» بالعمل على تغيير هذا الوضع، ورسم استراتيجية كاملة تفي بهذا الغرض.

ويواصل «شرودر» عرضه لاصلاحات جورباتشوف وملاحظاته عليها:

التخطيط المركزي

يؤكد «جورباتشوف» أهمية دور التخطيط المركزي في الاقتصاد السوفييتي، ويؤكد أيضا أهمية سياسات الحزب الاقتصادية التي هي بمثابة الأساس لخطة الخمسين عاما المقترحة المحددة لأهداف السياسة الاقتصادية السوفييتية في الخمسة عقود القادمة. وهذه الخطة سيتم اعدادها بواسطة لجنة التخطيط الحكومية "GOSPLAN"، ثم ترسل الى مجالس وزراء الجمهوريات الخمسة عشر والوزارات، وتقوم هذه الهيئات بارسال اقتراحاتها بشأن الخطة الى اللجنة المركزية، ولذلك سوف يقوم المسئولون في هذه الهيئات بتقدير احتياجاتهم، وفي ضوئها يرسمون خطتهم السنوية وخطة الخمسين عاما.

الأجور والأسعار

يرى «شرودر» أن برنامج الاصلاحات ينادي باصلاحات راديكالية في مسألة الأسعار يجرى اتمامها بحلول عام ١٩٩٠، حتى يتم استخدام الأسعار الجديدة في الخطة الخمسية ١٩٩١/١٩٩٥. ويتضمن هذا البرنامج – خلافا لبرامج الاصلاح السابقة– تعديل أسعار تجارة الجملة والقطاعي مع تغييرات في النظم المختلفة للأسعار من أجل ربطها بعضا ببعض.

أما النظام المركزي للأسعار ، فسوف يتم تحديده كجزء من خطة الخمسة عقود وسيتم تقديره على أساس الاحتياجات الاجتماعية للسلع، ومدى جودتها، وتكاليف الانتاج والبيع.. بالإضافة إلى.. حماية البيئة.

وبالنسبة لبرنامج تعديل الأجور، فإن العمل يجرى على تغيير هياكل الأجور والمرتبات، لينتهي

بالنسبة لجميع العاملين فى عام ۱۹۹۰ . ومن شأن هذا البرنامج الجديد أن يجعل الحصول على العلاوات والأجور الاضافية متوقفا على الكفاية ونوعية أداء العمال والشركات والهيئات التى يعملون بها، والقضاء على مبدأ المساواة فى الأجور، وتشجيع اكتساب المهارات والتفانى فى العمل، لدفع معدلات الانتاج، والقضاء على مظاهر التسيب المنتشرة فى كثير من القطاعات.

الاصلاح الزراعى

والى جانب الموافقة على برنامج الغذاء ، فإن «جورباتشوف» قد وقع على لائحتين مهمتين بشأن المسألة الزراعية : الأولى.. صدرت فى نوفمبر ١٩٨٥.. وبمقتضاها يتم تشكيل لجنة حكومية موحدة للزراعة والصناعة، ووزارة فوق العادة لمباشرة مسائل الانتاج والتسويق والتنسيق بين المزارع، وقد تشكلت هذه اللجنة من اندماج خمس وزارات ولجان حكومية، واللائحة الثانية صدرت فى مارس ١٩٨٦، وكان الهدف منها العمل على تحقيق المزيد من الاستقلالية للمزارع الجماعية ورغم أن هذه اللائحة يشوبها الكثير من الغموض والتداخل - مثلما يعتقد «شرودر»- الا انها تسمح للمزارع بالبيع بأسعار السوق، وتقدم معايير أكثر مرونة لتقييم إنتاجيتها. وقد شجعت هذه اللائحة على عقد كثير من الاتفاقيات بين المزارع الجماعية والقطاع الصناعى.

واذا كانت الوثائق المتاحة لشرودر لاتتضمن - على حد قوله - إلا بضع اشارات هنا وهناك حول قطاع الزراعة، فإنه يؤكد اهتمام جورباتشوف بالمسائل الزراعية، هذا الاهتمام الذى بدا واضحا من خلال خطبة ألقاها منذ عدة شهور، جاء فيها «أن الزراعة ستكون هى الموضوع الرئيسى فى الخطة القادمة».

التجارة الخارجية

تضمن برنامج «جورباتشوف» الاصلاحى عملية ترميم شاملة لنظام التجارة الخارجية السوفييتية مع دول العالم الأخرى . ومن خلال الوثائق السوفييتية أيضا، فإن «شرودر» يحدد أهم معالم هذه التغييرات أو الترميمات المقترحة، ومنها التأكيد على الاختصاص الحكومى بادارة التجارة الخارجية، واعتبار وزارة التجارة الخارجية وزارة فوق العادة تراقب كافة أوجه النشاط الاقتصادى الخارجى، وفى نفس الوقت تعمل على إعادة تنظيم هذه الوزارة بهدف كسر احتكارها للتجارة الخارجية، وذلك بنقل بعض من اختصاصاتها الى الوزارات والهيئات المركزية الأخرى. والسماح لعشرين وزارة وهيئة و١٧ مشروعا بالانضمام معا، للعمل فى مجال التصدير والاستيراد مع إنشاء فروع فى الدول الأجنبية، واعطاء الشركات تفويضات واسعة للدخول فى مشروعات مشتركة مع الشركات الأخرى فى دول مجلس التعاون الاقتصادى «الكوميكون».. وأخيرا.. السماح بالمشروعات المشتركة مع بعض الشركات فى الدول الرأسمالية.

النشاط الاقتصادي التعاوني والخاص

من خلال تحليله لوثائق الاجتماع الذى عقد فى يونيو الماضى- الكونفرانس- يقدر «شرودر» أن كافة هذه الوثائق قد أجمعت على الموافقة على المعايير التى تم المصادقة عليها عام ١٩٨٦ تلك التى استهدفت توسيع نطاق الاستثمار التعاونى، والنشاط الاقتصادي الخاص، بشرط أن تعمل هذه المشاريع باتجاه توفير المزيد من السلع والخدمات الجيدة للمستهلكين.

وقد وافق مجلس السوفييت الأعلى فى نوفمبر ١٩٨٦، على قانون سمح للكثير من الفئات بالانضمام الى هذه المشاريع.. مثل موظفى الحكومة- فى غير أوقات العمل الرسمية - والمتقاعدين، وربات البيوت، و«العاطلين». وقد أصبح هذا القانون نافذا منذ أول مايو ١٩٨٧.

وفى أغسطس ١٩٨٦ أقر المكتب السياسى للحزب الشيوعى المبادئ الأساسية لتطوير أساليب التعاون الانتاجى التى تقرر أن هذا التعاون .. لابد من أن ينظم على أسس تطوعيه، على أن تنضم إليه الوزارات، والادارات، بالاضافة الى السوفييتات المحلية. وفيما بعد.. أقر مجلس الوزراء قانونا من شأنه أن يعمل على توسيع حقوق السوفييتات تمت الموافقة عليه فى يونيو ١٩٨٦- هذا القانون الذى أعطى الهيئات الحكومية المحلية والاقليمية الدور الأكبر فى عملية التنمية، وتنظيم الأعمال التعاونية والخاصة.

وفى إطار تقييم ماتم حتى الآن من اصلاحات فى الاتحاد السوفييتى، فإن «شرودر» يتفق مع كل من «روبرت كيلوج» و«روبرت ليجيت» عندما يقرر أنه «على الرغم من أن الخطط الاصلاحية تغطى كافة جوانب المستقبل، إلا أن مسيرة الاصلاح لاتمضى الى الأمام بالسرعة الكافية لتصل الى أهدافها بعيدة المنال.. مثل الميكانيزم الاقتصادى الجديد.. والتقدم التكنولوجى، هذه الأهداف التى من شأنها العمل على سد الفجوة مع الغرب».

الاصلاحات كما يراها مدير وكالة الأمن القومى الأمريكى:

الى أى مدى يمكن أن تؤثر الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد السوفييتى ؟ سؤال يطرحه الجنرال «وليام اودوم» Awilliam E. Odom مدير وكالة الأمن القومى، ومن واقع عمله هنا، فإن وجهة نظره بشأن مايحدث فى الاتحاد السوفييتى قد تختلف عن وجهات نظر غيره من الأكاديميين. فهو يعتبر «جورباتشوف ماركسيا بلا قدوة أو نموذج أعلى»، ويقدر منذ البداية «أن الاصلاحات التى قام بها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ولاقت القبول - خاصة الجانب الاقتصادى منها- لايمكن أن تمضى إلى نهاية الطريق دون نسف سلطة الحزب السياسى الذى يرأسه، و«الامبراطورية» التى يحكمها».

من المفهوم أن اللامركزية الفعالة للاقتصاد السوفييتى يمكنها أن تحقق الكفاءة النسبية له، ولكن

هذه العملية ستتطلب بعض التضحيات، مثل تعطل العمل فى بعض المواقع، وعزل الكثير من الموظفين والسياسيين والاقتصاديين عن وظائفهم، وذلك لأن «جورباتشوف» يواجه تحديا خطيرا يتمثل فى المحافظة على بقاء السلطة الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى، والمحافظة على التماسك الداخلى لهذه الدولة متعددة القوميات.

ويؤكد «أودوم» أن «ميخائيل جورباتشوف» لايعتزم الانتحار بصدد مايقوم به من اصلاحات، وفى نفس الوقت فإنه ينفى قيامه بثورة فى الاتحاد السوفييتى، ويرى أن مايقوم به.. لايتعدى أن يكون حملة تطهير ادارية، وهو «تكتيك» استخدمه من قبل القادة السوفييت بنجاح . وبالنسبة «لجورباتشوف»، فإن ماقام به من تحرير للطاقات الكامنة فى الشعب السوفييتى، وارساء قواعد جديدة للتقدم من خلال خطواته الاصلاحية.. قد أنعش من جديد آمال المثقفين والطليعة السوفييتية باعتبارهم حلفاء الذين لجحوا فى حمايته والحفاظ على حملته. وهو يرى أن جورباتشوف وإن استطاع الدعوة الى اصلاح النظام فإنه لايستطيع أن يشبع احتياجات الشعب بشكل كاف.

فمنذ بضع سنوات.. لم يراهن على التغيير فى الاتحاد السوفييتى إلا عدد قليل جدا من المتخصصين فى الشؤون والدراسات السوفييتية، أما الآن .. فقد تغير الوضع، حيث نجد أن صناع السياسة فى الحكومات الغربية ورجال الصناعة والأعمال، والصحفيين والمعلقين، الجميع بشكل عام يهتمون بالقرارات السوفييتية المتتالية لتحقيق الاصلاحات الداخلية، ورغم ان نجاح عملية التغيير سينسب الى « جورباتشوف» بمفرده، إلا أن الطاقم الجديد فى المكتب السياسى للحزب الذى يساند السكرتير العام فى اصلاحاته - قد جرى اختيار معظم أعضائه على يد واحد من أسلافه وهو «أندروبوف»، الذى دشن هذه السياسة الاصلاحية، وأتى «تشرنينكو» Chernenko ليضع هذه السياسة جانبا لتعود مرة أخرى مع «جورباتشوف».

ورغم كل شيء، الا أن «اودوم» يرى أن المسألة يكتنفها الغموض الذى يبدو واضحا فى كلمة «الاصلاح». ماهى أهداف الاصلاح؟ ولمن ستتحقق هذه الأهداف؟ ومن الذى يقف وراء تحقيقها؟ وأى الأولويات سيضعها الاقتصاد الجديد فى اعتباره : أولويات المخططين المركزيين أم أولويات المستهلكين؟ كل المستهلكين أم جماعات معينة منهم؟ باختصار، لمن ستكون هذه الإصلاحات؟ لم يعط جورباتشوف اجابات واضحة عن هذه الأسئلة، ولم تقم اللجنة المركزية بوضع دراسات أو توجيهات من شأنها أن تحدد ما الذى يعتزم الحزب القيام بها. ويمضى أودوم فيتساءل مرة أخرى .. الى أى مدى يمكن أن يمضى الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى اذا كان الهدف منه هو إحداث تغيير نوعى يعطى المستهلكين الأولوية والأهمية الكبرى فى مسيرة الاصلاحات الاقتصادية ؟ والى أى مدى يستطيع هذا الاصلاح المضى قدما لو بقى النظام مركزيا، يعتمد بشكل أساسى على أولويات المخططين؟ ويرى أن «الواقع لايتمثل فى حالات مفصلة للنظريات الاقتصادية والسياسية، ولكن هذا لايقلل من فائدة

حالات بعينها من أجل تحليلها»، ويضيف أن «المرء لابد أن يكون حذرا عند تطبيق هذه التحليلات فى حالة كونها مجرد أفكار أو تصورات مناسبة لهذا الواقع، وتجديد النموذج الاقتصادي السوفييتى الطابع المخطط مركزيا الذى يعانى من مصاعب كثيرة... هاهى الآن تأخذ دورها فى الاصلاحات». ويرى أن الإجابة عن السؤالين السابقين هى «إمكانية حدوث خطوة فى منتصف الطريق بين التخطيط المركزى واقتصاد السوق، تسمح بتلبية متطلبات المستهلكين وعدم تجاهل أولويات المخططين».

والتحليل الاجرائى لهذه الاصلاحات يتطلب ثلاث خطوات :

١ - رسم المعالم المميزة للنظام الاقتصادى السوفييتى التى تمنعه من أداء وظائفه بكفاءة.

٢ - تحديد المعايير الملائمة التى يمكن على أساسها اعتبار أن تغييرات هيكلية ما قدحدثت بالفعل.

٣ - لابد من حساب مدى تحمل النظام السياسى والاقتصادى لنتائج هذا التغيير الهيكلى.

ثم يبدأ «أودوم» فى عرض بعض المخاطر التى لابد أن يواجهها «جورباتشوف» إذا اختار أن ينجز تغييرا هيكليا، وذلك عن طريق شرح طبيعة المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد السوفييتى، فيقدر أن أكثر الأمور التى لايمكن استيعابها الخاصة بهذا النظام هى العمال أنفسهم.. ذلك أن التصرفات المخالفة للقانون والأنشطة غير المشروعة تشمل معظم العاملين فى الحكومة.

ولكن هناك مفتاح لتفسير نجاح النظام فى بعض الجوانب، وهو السيطرة المركزية على التخطيط وأولويات مصادر التموين . «فالجوسناب».. أو اللجنة المختصة بتمويل القطاع الصناعى تعطى بعض القطاعات الأولوية وعلى الآخرين أن يتصرفوا فيما يتبقى وهو عادة مايكون قليلا ومنخفض الجودة. أما القطاعات الاقتصادى والتكنولوجى فهما يتصرفان بتعقل، لأنهما يحرزان الأسبقية الكبرى فى هذا المجال. وأما القطاع العسكري أو الجيش، فهو مميز بشكل خاص، إذ يمتلك نظاما خاصا يعرف بـ «الوكلاء الحربيين» يضعه فى مصاف المشترين بخلاف كل القطاعات الأخرى. إن هذا النظام يراقب كل خطوات الانتاج من أجل الرقابة النوعية ولايقبل المنتجات ذات الجودة المنخفضة، فى حين أن القطاعات الأخرى فى سوق المعاملات، وأسواق البيع بالقطاعى، يتعين عليها أن تأخذ مايقدم إليها بغض النظر عن النوعية ومدى الجودة.

هذه الظروف السابقة.. أفسحت الطريق أمام الصفقات غير المشروعة، وتسمى هذه الظاهرة بالاقتصاد المساعد الذى يحافظ على حركة النظام، وفي نفس الوقت يوزع الايرادات والموارد بتفاوت يتمشى مع أولويات واضعى الخطط فى المركز . وقد أدى العجز فى الايرادات الى مشاكل كثيرة، الأمر الذى دعا بعضا من القائمين على رأس المشاريع والشركات الكبرى الى اعطاء صورة غير حقيقية عن الانجازات التى قاموا بها، مما أدى الى تشتت عمليات تطوير وتنمية الاقتصاد

السوڤييتى مابين أولويات التخطيط المركزى - التى تعكس طموحات قادة الحزب - والاستجابات غير المرضيةلهذه الأولويات وخاصة فى مستويات الادارة السفلى.

خيارات جورباتشوف :

توجه عنايتنا هنا إلى دراسة «چيرماكوڤيتش» التى يناقش فيها الخيارات المتاحة أمام «جورباتشوف»، ويرى أنه مازال يمتلك العديد منها.. وهى :

١ - الرجوع الى نظرية شيوعية الحرب.

٢ - استمرار العمل بنموذج الاقتصاد السوڤييتى الطابع الموروث عن «أندروبوف»، بدون إجراء تغييرات مهمة.

٣ - ادخال نظام لامركزى يتناقض مع النظام المألوف، مثل التجربة البولندية للاصلاح فى سنوات السبعينيات.

٤ - تقليد النموذج الاقتصادى المجرى.

٥ - تحقيق النموذج الاقتصادى اليوجوسلافى.

ويرى أن الاختيارات المتاحة «لجورباتشوف» هى الثانى والثالث والرابع على حين أن الأول والخامس.. من الصعب الاعتماد على أى منهما . ويقتضى بقاء نموذج الاقتصاد السوڤييتي- النموذج الثاني- المحافظة على الاقتصاديين السوڤييت القدامى، والمستشارين السياسيين الذين يرسون دعائم استراتيجية حذرة لانعاش الاقتصاد المخطط مركزيا. والجدير بالذكر أن الاقتصاديين الذين ساندوا الخيار الثالث منهم اثنان من أبرز مستشارى جورباتشوف: «آبل آجانبيجيان» "Abel aganbegyan" و«تاتيانا زاسلافسكايا» "Tatyana Zaslaveskaya". أما النموذج المجري، فيجد أنصاره بين الاقتصاديين النظريين والمستويات السفلى من الاداريين. وطبقا لهذا النموذج فإن صنع القرارات الاقتصادية لابد أن ينتقل من الوظائف الصناعية الى الوظائف الادارية، ومن لجنة التخطيط الحكومية الى مجلس الوزراء.

ومن خلال دراسة القرارات والأهداف النظرية التى اقترحها الاقتصاديون السوڤييت، فإن «چيرماكوڤيتش» يرى أن المعركة الرئيسية تدور الآن بين مؤيدى النموذج المجرى، وأنصار النموذج اللامركزى. أما مؤيدو النظام المجرى فيطالبون بزيادة دور الوظائف العملية، وفصل خطط المشروعات عن الخطة المركزية التى تضعها لجنة التخطيط الحكومية، بالاضافة الي دمج أكثر من ٦٠ وزارة صناعية فى عدد صغير من الهيئات ذات المستوى الأعلى التى تختص بادارة كل القطاعات، وأخيرا.. فإن المراكز القيادية فى المشاريع لابد أن يتم انتخاب من يشغلونها بواسطة العاملين. وأما

أنصار النموذج اللامركزى فيطالبون بوجود رقابة على المكاسب والأرباح عن طريق وضع معايير جديدة لنظام الضرائب، وصناديق الأجور، والاعانات الاجتماعية، مع استمرار التوزيع المركزي لبعض السلع الاستراتيجية، واعطاء مساعدات مالية لبعض المشاريع والقطاعات التى لاتحقق أرباحا تذكر.

ويعود چيرماكوڤيتش فيقول ان الواقع يثبت أن النقاش الرئيسى يدور الآن بين مؤيدى النموذج اللامركزى وأنصار النموذج الاقتصادى السوڤييتى، وذلك خلافا للنتائج التى توصل إليها من خلال دراسته للقرارات والأهداف النظرية . ويستنتج هذه النتيجة من خلال وثيقتين..، الأولى: تتضمن الشروط الأساسية الخاصة باعادة تنظيم السياسة الاقتصادية، والثانية: قانون المشاريع الحكومية، وقد تمت المصادقة على الوثيقة الأولى – اجمالا– في اجتماع اللجنة المركزية فى ٢٦ يونيو ١٩٨٧، فى حين أن قانون المشاريع الحكومية الجديد تمت المصادقة عليه فى اجتماع مجلس السوڤييت الأعلى فى ٣٠ يونيو ١٩٨٧، وهذا القانون يتضمن اثنتى عشرة قاعدة اقتصادية، تعتبر بمثابة العناصر الأساسية فى خطة «جورباتشوف» لاعادة التنظيم. ويدافع هذا القانون بشكل صريح عن النموذج اللامركزى، ويقدر أن «كل مشروع عليه أن يعطى ربحا صافيا معقولا، وذلك حتي يمكن استغلاله فى دفع الأجور وتمويل اعتمادات المكافآت والعلاوات، واعتمادات تطوير الانتاج والأبحاث والاعانات الاجتماعية». وهناك بعض المواد فى هذا القانون تقترب كثيرا من النموذج المجرى، كتلك المادة التى تنص على «تفويض المشاريع فى إنشاء أقسام أبحاثها الخاصة، والمشاركة فى مشروعات مشتركة مع مشروعات أخرى بمبادرتها الخاصة».

ويشير «چيرماكوڤيتش» الى أن «هناك حدودا قصوى داخل النموذج الاقتصادى السوڤييتى الشائع، ذلك أن فكرة قيام المشاريع بالبيع والشراء بلا قيد أو شرط، تمت الموافقة عليها بشكل جزئى، مع اشتراط وجود رقابة صارمة ومعايير من أعلى» الأمر الذى يمكن أن يؤثر فى الاختيارات المتاحة أمام كل مشروع، بالاضافة الى عدم وضع حد أقصي للايرادات التى يتم الاستيلاء عليها من جانب الحكومة، وذلك على الرغم من تفويض المشاريع فى مراقبة خطتها السنوية ذاتيا.

ويضيف أنه كلما عمل «جورباتشوف» على تأجيل البدء فى الاصلاحات الراديكالية، كلما ضعف العون المتوقع من حلفائه. إذ ان الحاجة تزداد الى حماية التغييرات والاصلاحات أيًا كانت بسيطة، فالنموذج المجري يتطلب استقلالا كاملا للأجهزة الاقتصادية الحكومية، و«جورباتشوف» بمفرده لن تكون لديه الشجاعة الكافية ليبدأ معركة مع أجهزة الحزب كلها، لأنه – أولا– نتاج لهذه الأجهزة، ولأن هذا – ثانيا – لن يحد من الحقوق والامتيازات المخولة لهذه الأجهزة، وثالثا: لأن ادخال النموذج المجري سوف يتطلب الحد من رقابة الحزب على النواحي الاقتصادية. ويبدو أن البنيان السوڤييتى تتنابه المخاوف من خسارة الحزب لنفوذه السياسى كما حدث فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وبولندا عام ١٩٨١. ولايستدل «چيرماكوڤيتش» على دليل يؤكد ميل «جورباتشوف» الى النموذج المجرى،

بل انه – فى معظم خطاباته – يبدو كأنه يؤيد اختيار «اللامركزية»- الأمر الذى كان واضحا فى الخطاب الذى ألقاه فى ١١ يونيو ١٩٨٥، والذى استشهد فيه بالمانيا الديمقراطية كنموذج، حينما ذكر.. ضمنيا «ان الشركات الصناعية لابد من ان تتشابه مع مثيلاتها فى ألمانيا الديمقراطية».

ويبدو أن «جورباتشوف» ينوى أن يحد من سلطات الوزارات، ليعطى مجالا أوسع للمبادرات الخاصة على مستوى المشاريع. ويؤكد «چيرماكوڤيتش» استنتاجه هذا بالاستناد الي عملية تغيير الأشخاص التى تتم داخل المؤسسات والمعاهد العلمية، ذلك أن الشواهد تؤكد عزم «جورباتشوف» على استئصال أجنحة هؤلاء العلماء الذين لايؤيدون لا النموذج السوڤييتي القديم ولا النموذج المجرى الحديث، هذه السياسة التى بدأت فى عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤.. عندما قام «تشيرنينكو» – بايعاز محتمل من «جورباتشوف»- بانتقاد اثنتين من المؤسسات العلمية التى كانت تمثل مواقع معارضة للاصلاح.

اقتصاد يتوق إلى الإصلاح :

وجهة نظر أخرى، يدلى بها «موشى ليوين».. مؤلف الكتاب الأول.. ظاهرة جورباتشوف.. عندما يري أن الاقتصاد الفعلى actual Economy – الذى يختلف كثيرا عن أى نموذج – هو الآن أكثر مرونة وقابلية للاستجابة الى الاصلاحات بشكل قد يفوق ماكان متوقعا . ذلك أن النظام الاقتصادى السوڤييتى ليس وحدات متراصة أو جامدة لاحياة فيها، وإنما هناك أخذ وعطاء بين المصانع والمكاتب والأقسام الادارية الحكومية، وهناك اختلافات فى وجهات النظر بين البيروقراطيين فى الوزارات والمنتجين الفعليين، وهناك مشاريع ومؤسسات تجارية يمكنها أن تستغل أهداف التخطيط الحكومية المتواضعة لتفرض أسعارا عالية لمنتجاتها، ولكن هذه الامتيازات الاحتكارية ليست كتلك التى تتمتع بها الشركات فى الغرب.

ويرى «ليوين» أن النظام الاقتصادى قابل للاصلاح، وذلك على النقيض مما يروج له الكثير من المراقبين. وقد بدا هذا واضحا فى دلائل كثيرة سبقت الدعوة الى الاصلاح . فعلى سبيل المثال.. نرى مديرى المصانع قد طوروا كثيرا فى النظريات الجامدة من أجل معالجة وتحقيق الخطط الحكومية المفروضة عليهم، ومن أجل الدفاع عن أنفسهم فى مواجهة أهداف التخطيط غير الواقعية أحيانا، ومن أجل أن «يجعلوا النظام يعمل رغم أنفه»- حسبما يرى ليوين..

ان الاستراتيجية الجديدة تدفع المنتجين السوڤييت الى تطوير أساليبهم القديمة فى العمل، وتظهر ميلا لفتح الباب أمام قطاع خاص نشيط ذاتيا، مع وجود استثمارات أجنبية، ومشاريع مشتركة، ومن ثم الدخول الى الأسواق العالمية، وكل هذا يمكن أن يسهم فى إصلاح النظام الاقتصادى.

وفى هذه الأسواق الجديدة، فإن الشركات السوڤييتية يتعين عليها تحقيق أرباح مالية، مع مراعاة

المصلحة الوطنية.. لهذا.. فإن «ليوين» يقدر - على الضد من «چيرماكوفيتش» - أنه «ليست هناك رغبة داخل القيادة السوفييتية أو بين الاقتصاديين السوفييت فى التخلى عن التخطيط المركزى». ويشير الى عامل مهم فى نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى .. وهو اعطاء العمال مزيدا من الحقوق فى أماكن العمل، وسلطة البت فى أمور الادارة، ومشاركة أكبر فى الاصلاحات، ومن ثم دعم هذه الإصلاحات بصورة متزايدة.

القسم الثانى : المحور الاجتماعى

يبدأ «رالف كليم» Ralph S. Clem الأستاذ بقسم العلاقات الدولية بجامعة «فلوريدا» دراسته بابداء دهشته الشديدة من تحول الدراسات المتعلقة بالاتحاد السوفييتى من مادة لا حياة فيها الى مادة مثيرة للاهتمام. ويبرر ذلك .. «بأن الاتحاد السوفييتى قد أصبح أكثر دول العالم إثارة للاهتمام بسبب مجموعة التغييرات العميقة التى بدأها السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى وأنصاره باسم البريسترويكا». هذه التغييرات التى تتضمن عناصر سياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية – يحتمل أن تمتد اثارها على النظام السوفييتي بشكل يفوق كل التصورات. وباختصار .. فإنه يرى أن «هذه التجربة ستؤثر تأثيرا جوهريا على مسار حياة الشعب السوفييتى ككل».

وقبل محاولة الاجابة عن الأسئلة الحيوية حول احتمالات نجاح البريسترويكا.. فإن «كليم» يرى أنه من الأهمية بمكان أن نجيب عن التساؤل التالى.. لماذا يعتبر هذا التحول الراديكالى– الذي يتضمن الكثير من المخاطرة شأنه شأن أية سياسة جديدة .. لماذا يعتبر هذا التحول ضروريا ؟ ويرى أن تفهم أوجه البرنامج الاصلاحى لجورباتشوف لن يكون أمرا سهلا، لأن المشاكل التى دعته الى القيام بانجازات ثورية فى النظام الاجتماعى والاقتصادى هى مشاكل متعددة الأوجه وبالغة التعقيد، ولذلك لن يكون من السهل ايجاد حلول سريعة لها على المدى القصير.

ويرى «كليم» أن الهدف النهائى للبريسترويكا هو اعادة النظر فى الاقتصاد السوفييتى ليتغلب على معدلات النمو المنخفضة التى منى بها على مدى سنوات طويلة، ويؤكد أن أكثر نقاط البرنامج أهمية هى بالأساس اقتصادية.

وينتقل بعد ذلك الى الجانب الاجتماعى للبريسترويكا، مع الاشارة الى الروابط بين القيادة السياسية والمجتمع والاقتصاد، ويحاول أن يضع مجمل العلاقات بين المجتمع والبريسترويكا فى إطار واحد معبرا عنها بعبارة «العقد الاجتماعى بين المواطن السوفييتى والقيادة السياسية». ويقدم عددا من أكثر التحديات الحاحا التى تواجه جورباتشوف وسياسته الجديدة، مثل طبيعة العلاقات الداخلية فى المجتمع، ليعود مرة أخرى مؤكدا أن نجاح البريسترويكا مرهون بتطور العقد الاجتماعى الجديد بين القيادة السياسية والشعب الذى يرتكز على قواعد أكثر أهمية من تلك الموجودة الآن، ويرى أن التغيير وإن كان يمكن أن يفضى فى النهاية الى المزيد من الحماس ورفع معدلات الانتاجية، إلا أنه يمكن أن يفضى الى المزيد من الظلم، الأمر الذى يزيد من فرص حدوث التقلبات السياسية أو عدم الاستقرار السياسى.

ويشير الى أن البريسترويكا لو سارت بهدوء فى مراحلها الأولى وبدون أية مقاومة أو سخط من جانب البيروقراطيين أو العمال أو المستهلكين، لاعتبرنا أن شيئا لم يتغير في الواقع، ذلك أن التغييرات التى ستتولد عن اعادة البناء لابد أن ينتج عنها- فى مراحلها الأولي على الأقل - بعض من مظاهر التوتر السياسى والاجتماعى.

قوة العمل :

تحت هذا العنوان يناقش «كليم» مشكلة احتكار بعض الجمهوريات السوڤييتية لمصادر الثروة، ومن ثم تمتعها بمستويات معيشية عالية، الأمر الذى ينطبق على الجمهوريات الشمالية فى أوروبا (جمهوريات البلطيق) وجمهورية «روسيا الاتحادية» فى حين تعانى بعض المناطق الأخرى من نقص حاد فى السلع، وبمكانة متدنية فى مشاريع الخطط الخمسية. ويرى أن هذه المشاكل يمكن أن تهدد انجاز برنامج الاصلاح. فبينما يدعو «جورباتشوف» الى مزيد من الاستخدام الفعال لرأس المال المستثمر، ويقترح سياسات استثمارية من شأنها أن تساعد كل المناطق باتجاه التطور الصناعى، فإن المناطق الغربية في الاتحاد السوڤييتى التى يغلب عليها العنصر الروسى والسلافى تتمتع بنصيب الأسد من الثروة، والسياسة التى تفضل إقليما على آخر وجماعة عرقية على جماعة أخرى من شأنها أن تهدد البرنامج بأكمله.

العامل العرقى :

اذا كان «كليم» قد ناقش المشكلة العرقية أو القومية فى الاتحاد السوڤييتى تحت العنوان السابق بشكل غير مباشر، وباعتبار أنها لم تكف الموضوع الأساسى، ولذلك ناقشها من خلال منظور توزيع الثروات الطبيعية والخطة الخمسية فقط - فإنه يفسح المجال لينقاشها من منظورها الاجتماعى.. فيقول ان سيطرة العنصر الروسى على المناصب الادارية العليا فى الدولة، حتي خارج «جمهورية روسيا»، من أكثر الأمور مدعاة للتذمر فى المجتمع السوڤييتى، وتعتبر بمثابة قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر فى أية لحظة . وبالتأكيد فإن «جورباتشوف» يدرك مدى خطورة المسألة العرقية، الأمر الذى حدا به الى وصفها بأنها.. «أكثر القضايا أهمية في المجتمع السوڤييتى». وقد كان من المحظور تماما التطرق الى المشاكل العرقية أو القومية قبل سياسة العلانية، التى أفضت الى ثورة سياسية فى «كازاخستان» وجمهوريات «البلطيق» وأخيرا فى «أرمينيا». هذه الأحداث قد يكون لها تأثير بالغ الخطورة لأن المجتمع السوڤييتي متعدد القوميات، ومن شأن هذه المشاكل أن تغذى وتعضد من بأس هؤلاء الذين يعارضون برنامج «جورباتشوف» الاصلاحى. ولكنه يعود فيقول ان خطة «جورباتشوف» التى تسمح للعمال بانتخاب رؤسائهم وانتخاب الموظفين فى المناصب العليا قد تعمل علي تخفيف حدة هذه المشاكل، ولكن سيبقى العنصر الروسى - رغما عن ذلك - هو العنصر المتمتع بالأفضلية والتمييز.

مسائل الشيخوخة والصحة :

الاتحاد السوفييتي شأنه شأن العديد من الدول الصناعية المتقدمة، التى تعانى من زيادة أعداد كبار السن . إذ تشير الاحصائيات الى أن السكان الأكثر من ٥٥ سنة من النساء، والأكثر من ٦٠ سنة من الرجال ستكون نسبتهم الى إجمالى السكان ١٨.٣٪ و ١٩٪ فى عام ٢٠٠٠. ويرى «كليم» أن المعاش الذي تقدره الحكومة لكبار السن والمتقاعدين لايتيح لهم سوى مستوى معيشى يتدنى كثيرا ليقترب من خط الفقر. ويشير أيضا الى اهتمام «جورباتشوف» بهذه المسألة وتعهده برفع مستوى معيشة المتقاعدين، بالاضافة الى تأكيداته علي رفع مستوى الرعاية الصحية، وتحسين أجور جميع العاملين فى مجال الصحة.

سياسة العلانيـة :

ان سياسة العلانية حسب ما يرى «وليام اودوم» - قد خلقت فى الاتحاد السوفييتى مناخا لم يجرؤ أحد من المحللين الغربيين على تصور امكانية حدوثه. فقد تعالت أصوات النقد فى الصحافة، والمسرح، والسينما، وخلال أحاديث ومناقشات العامة وتطور الأمر فى أحيان كثيرة الى القيام بالمظاهرات والاضرابات. وتعالت هذه الأصوات والأشكال المختلفة من النقد والاحتجاج بشكل أثار الدهشة فى الأوساط الغربية . ومن خلال الخطب والاقتراحات ومشاريع القوانين وبعض القوانين الجديدة والمقالات الرسمية وغير الرسمية، فإن الغربيين - مثلهم فى ذلك مثل المواطنين السوفييت - قد خرجوا باستنتاجات متباينة حول أهداف وأساليب التغيير، بعضها قد يتناقض الى درجة تدعو الى الدهشة. ثم إن اقتراحات اعادة البناء التى تقدم بها الحزب قد أثرت فى العديد من مجالات الحياة فى المجتمع السوفييتى، مثل التخطيط المركزى ومشكلة التسعير، والدور المتزايد للقانون، وتقلص دور الرقابة على المطبوعات، كل هذه القضايا طغت على أحاديث العامة بالنسبة للسياسات الجديدة.

ويرى «أودوم» ان الاتحاد السوفييتى يمر بمرحلة انتقالية لم يسبق لها مثيل فى تاريخه، هذه المرحلة يكتنفها الكثير من المخاطر الجوهرية التى يمكنها أن تهدد النظام نفسه، ويتساءل .. هل من الممكن أن تلجأ القيادة الى قمع بوادر العلانية، وهذه الأصوات التى تعلو معلنة رفضها لتصور السكرتير العام عن البريسترويكا؟ ويجيب.. ربما يحدث ذلك، ولكن لن يكون الأمر كما كان فى السابق، وإذا حدث فإن أثره سوف يمتد الى جماهير الشعب فحسب، أما المثقفون.. فإن أمرهم يختلف؛ إذ قطع «جورباتشوف» شوطا واسعا في محاولة جذبهم كحلفاء له فى مسيرته من أجل اعادة البناء، وقيامه باطلاق سراح «اندريه زاخاروف» المنشق السوفييتى الشهير من منفاه فى مدينة «جوركى» والسماح له بالظهور فى التليفزيون الأمريكى- هو مؤشر على المدى الذى يمكن أن يذهب إليه «جورباتشوف» فى سياسة العلانية.

المثقـفون :

دعا «جورباتشوف» المثقفين.. فى الداخل أو المهاجرين منهم الى المشاركة فى مسيرته التى هى فى واقع الأمر حملة تطهير من البيروقراطية. وبشكل عام.. فإن كثيرا من المثقفين السوڤييت المهاجرين قد وافقوا على هذه الدعوة، ولكن ماذا سيحدث لو ان هذه المسيرة الاصلاحية لم تثمر النتائج المرجوه منها؟ ماذا سيفعل المشاركون فيها؟ وماذا سيكون رد فعلهم ؟ وهل بامكانهم التغاضى عن الفشل بسهولة؟ كل هذه التسؤلات يطرحها «أودوم»، الذى يرى أن «جورباتشوف» سيجد أن تجاهل آمال وأحلام المثقفين من الأمور الصعبة. وفى ضوء الاحتمالات المحدودة لتغير النظام، فإن المثقفين لابد أن يشعروا بالمرارة والاختناق، ويديروا ظهورهم للبيريسترويكا، وسيكون علي «جورباتشوف» فى هذه الحالة.. اما العودة الى سياسة القمع الشامل وإما اباحة أنشطة المنشقين والمخالفين. ولكن لن يتنازل كل المثقفين عن مساندة النظام فى حالة زوال وهم البريسترويكا، بل ان بعضا منهم سوف يستوعب مخاطر التقلبات السياسية التى يمكن أن تعصف بهذه الحركة الشجاعة للتغيير، وسيشارك الحزب مخاوفه من فقدان السيطرة على أوروبا الشرقية.

ويؤكد «أودوم» أن أخطر النتائج .. غير المقصودة لسياسات جورباتشوف ستكون «استقطاب المثقفين» فى معسكرين.. الأول .. سيبقى مؤيدا للنظام، والثانى سيتخلى عن أى أمل فى حدوث تغييرات ثورية من خلال النظام، وسيتحول الى معارضة راديكالية، وإن كان بعض المراقبين يرى أن هذا الاستقطاب قد حدث فعلا.

وظاهرة استقطاب المثقفين في روسيا ليست بالظاهرة الجديدة، فقد حدثت خلال القرن التاسع عشر فى أثناء فترة حكم «نيقولا ألأول»، فهم لم يساندوا السياسة الصناعية التي بشرت بالآمال والوعود فى العقود السابقة للحرب العالمية الأولى، وبعد الثورة استغل بعض المثقفين ملكاتهم الفكرية لدعم سياسة القمع ابان حكم ستالين.

ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه، ذلك أن وضع الجماعات العرقية قد أصبح اليوم أكثر أهمية، هذه الجماعات لها ثقافاتها الخاصة ومثقفوها الذين يشاركون فى عملية الاستقطاب، بالاضافة الى وضع دول شرق أوروبا، هذا بالاضافة الى أن حجم من يعرفون القراءة والكتابة والبناء الاجتماعى قد تغير تماما اليوم، الأمر الذى ينطبق على دور الطبقة العاملة الصناعية وصفوة العلماء. ولكن هاهى نفس الظاهرة (الاستقطاب) تعود لتطل برأسها من جديد.

ولاينسى «أودوم» دور المؤسسة العسكرية والجيش، فقد تزايد عدد الضباط والجنود بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ الروسى أو السوڤييتى، ويتمتع هؤلاء بمستوى ثقافى وتعليمى مرتفع. فهل يمكن أن يبقى هذا القطاع بعيدا عن عملية الاستقطاب والفرز فى الدوائر المدنية للمثقفين؟ يرى «أودوم» أن المعلومات المتاحة فى هذا الشأن أقل من مثيلاتها بالنسبة للجماعات الأخرى، ولكنه يؤكد أن الاستقطاب داخل الجيش لابد أن يدفع الى الهاوية، لأن الضباط المتذمرين والساخطين يختلفون تماما عن العلماء أو الكتاب أو الطلبة الساخطين، وذلك بفضل امتلاكهم سلطة القيادة ومهارات منظمة يمكن أن تفجر حركة راديكالية لايعلم أحد الى أين ستؤدى.

القسم الثالث : المحور السياسي

يعتبر «موشى ليوين» أن البرنامج السياسى الذى أعلنه «ميخائيل جورباتشوف» انما جاء كمحاولة للاستجابة للحقائق الموضوعية الجديدة التى سادت المجتمع السوڤييتى . ومع أن هذا المجتمع قد تغير بشكل كبير فى العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن الجهاز أو النظام الحكومى المسيطر على الأمور الذى ألقى بظلاله على مختلف المواقع، قد استمر فى العمل بنفس الطرق والوسائل والنظريات القديمة التى تبدو الآن متخلفة أكثر مما يجب.

لم يكن التخلف نتيجة احتفاظ النظام السياسى بنظريات وأساليب الثلاثينيات فحسب وإنما أيضا لكون معظم أساليب الحكم الاتوقراطى الذى ساد فى هذه الفترة لايزال يؤثر على العقلية السياسية للحكام الذين تعودوا على ممارسة الحكم بدون وجود رقابة فعالة من أسفل. ان احتكار السلطة ونظام الرقابة الصارمة على المطبوعات وغير ذلك من رتوش وزخارف السلطة المطلقة قد أعطى لقادة المستويات العليا- والأقل منهم - والبيروقراطيين فرصا واسعة لاستغلال مناصبهم، والادلاء بمعلومات خاطئة ومضللة، والكذب أحيانا.. من أجل اخفاء الأخبار والحوادث السلبية والأنشطة المعارضة.

هذا التناقض والكذب داخل مستويات الحكم العليا كان واضحا أيضا لدى المثقفين، حيث ان الفئات الجديدة التى كانت محرومة من فرص المشاركة الايجابية فى الحياة السياسية لم تحاول تغيير هذ الوضع.. إضافة إلى ذلك.. فإن أعضاء الحزب أصبحوا لايهتمون بالسياسة.. شأنهم شأن عامة الشعب، وحاولوا التعبير عن ذاتهم فى نواح متعددة من الممارسات الأيديولوجية غير الرسمية، حتى ان بعض هذه الممارسات اتسم بالرجعية.

هذه «اللامبالاة السياسة» المنتشرة فى مختلف الأوساط، عبرت عن نفسها فى مشاكل اجتماعية ظهرت لدى أولئك الذين لم يجد النظام الحاكم مايقدمه إليهم. ذلك أن هذا النظام لم يتعود على اقامة حوار مع مواطنيه، ولم يستطع أن يؤهلهم لمثل هذا الحوار، الأمر الذى أتاح لبعض المجموعات - التى لاتهتم بمجريات الأمور السياسية - أن تدعى اهتماما زائفا بالسياسة والمشاركة السياسية من أجل الحصول على أفضل المكاسب مقابل أقل مجهود.

إن الخط الجديد فى الاتحاد السوڤييتى يدرك خطورة هذا الوضع وضرورة العمل على تغييره، لذلك فإن تغييرا جزئيا أو منحازا.. أو إصلاحا قطاعيا لن يكون كافيا فالاصلاح الاقتصادى - على سبيل المثال - لايمكن أن يتم بمعزل عن فهم الواقع الثقافى والمشاكل الاجتماعية، وعن الاصلاحات الجزئية لهذه المشاكل وتفاصيل الحياة الاجتماعية الصغيرة، أو عن بيروقراطية الدولة.

وإذ يميل أغلب القادة الجدد المثقفون الى العلانية، لإدراكهم مدى التعقد المتبادل بين النواحي الرئيسية فى الحياة الاجتماعية، نجد أن شعاراتهم وبرامجهم متأثرة بشكل كبير بالأفكار التى اقترحها علماء الاجتماع. وفى هذا السياق، فإن استعمال «جورباتشوف» كلمة «ثورة» خلال مؤتمر الحزب السابع والعشرين يبدو مبررا . ولو قدر لهذه الثورة النجاح لأصبح الأمر يتطلب مساندة واسعة من كافة الفئات الاجتماعية. وهذه المساندة من المهنيين والمثقفين هى من الأهمية بمكان، نظرا لما طرأ على العلوم والأعمال الادارية والذهنية من تقدم تقنى. وترحب القيادة الجديدة بنشاط هذه الفئات ومشاركتها فى العملية السياسية، وهو الأمر الذى لم تستطع بيروقراطية الدولة تحقيقه من قبل، وتتبدى مظاهر ذلك فى اشباع الحاجات المختلفة، والجدية، والاستقلالية، وتيسير تدفق المعلومات، والاستعداد للخضوع لحكم الرأى العام – أيا كان. والآن .. فإن الاتحاد السوفييتى به الكثير من الكوادر القادرة واللازمة لضمان المشاركة فى إنعاش العملية السياسية.

وفى نفس الوقت، فإن الطبقة العاملة .. لابد أن تكون مقتنعة بما يحدث من تغييرات، لأن الاصلاحات السياسية والاقتصادية المهمة لايمكن أن تنجح بدون مشاركة وموافقة العمال . والحرس القديم يعرف كيف يثير استياء العمال ضد بعض مظاهر الاصلاح السلبية، ولكن .. لابد من تضامن وتعاون الجميع.. لأن العمال – بخلاف الطبقات الأخرى – يتعين عليهم الاقتناع بأن الأخذ والعطاء السياسى الذى تعرضه القيادة عليهم .. هو دعوة جادة للتفاهم ولأن الحكومة تريد أن تستمع وتتوصل الى اتفاق عن طريق التسوية.

ومن أجل تحقيق هذا، والبدء فى لعبة سياسية جديدة، فإن القيادة عليها أن توسع نطاق النظام السياسى، أو بمعنى أدق.. تخلق نظاما جديدا، بعد أن أدركت أن الأشكال التنظيمية الحكومية التى وثقت بها قبلا: اتحادات العمال، النوادي والمنظمات الشبابية – كان دورها السياسى محدودا وعاجزا عن انجاز الأهداف الثانوية من السياسات الحكومية فهذه القنوات السياسية والاجتماعية الضيقة والقليلة لم تكن تسمح بالمشاركة السياسية بشكل فعال وجدى.

الحزب الشيوعى السوفييتى :

يرى «موشى ليوين» أن أعضاء الحزب لم يكن لهم رأي فى عملية صنع أو تنفيذ السياسات، الأمر الذى وضع الحزب وجها لوجه أمام سؤال جوهرى : لو أن هناك مأزقا الآن.. فمن هو المسئول عنه إن لم يكن الحزب مسئولا؟ ولقد كان الحزب هو الهدف الطبيعى لكل الاتهامات. ويتفهم قادته الجدد.. أنه من أجل تثبيت المصداقية لدى العالم بأن الخط الجديد حقيقى وأصيل، وقادر على تحقيق أهدافه، فإن الحزب لابد أن يخضع لانتقادات حادة من خلال قادته أنفسهم، وبدون هذا اللوم الرسمى، فإن الاشمئزاز سوف يتولد لدى جماهير الشعب بسبب الرياء والنفاق الذى يترك بصماته. لذلك فقد أدرك قادة الحزب ضرورة عودته إلى المبادئ الأساسية – من أجل التمهيد للاصلاحات – وعزل كوادره

المحافظة والجامدة، وضرورة أن يصبح مرنا سياسيا الى الحد الذى يمكنه من الاشراف على التغييرات الضخمة وإعادة تخطيط وتقييم النظام بأكمله.

وهناك الكثير ممن يتشككون فيما يجري بين أفراد الشعب السوفييتى، فلقد سمعوا الكثير عن المقرطة، وعن الحديث الصريح أو العلنى، وذلك فيما يتعلق بمختلف أوجه الحياة فى المجتمع السوفييتى، وسمعوا أيضا عن القضاء على البيروقراطية الادارية، واعتادوا على الوعود الجوفاء والشعارات المنافقة، وهؤلاء يرون أن التصريحات الجريئة الأخيرة الصادرة عن القيادة .. ماهى إلا مجرد سفسطة لغوية.

وتدرك القيادة الجديدة أن اعادة تنظيم الحزب داخليا سوف تتغلب على كل هذه الشكوك، رغم أن هذه العملية تبدو صعبة، وذلك فى الوقت الذى تتضامن فيه الجهود لدفع الاصلاحات الى الأمام، والقضاء على مراكز المقاومة المضادة للتغيير، فقد أثارت شعارات وأهداف اعادة البناء معارضة متنامية وقوية داخل الحزب والجهاز الحكومى وفى أوساط العمال غير المهرة الذين يتقاضون أجورا مرتفعة.. وفى الأوساط المحافظة بشكل عام. ومن بين هؤلاء المفكرين أولئك الذين لم يتصوروا لروسيا أى شئ عدا حكم تسلطى صارم.. سواء فيما يختص بالأيديولوجية أو الدين.. أو المسألة القومية.

ولقد كانت لحظات مرعبة تلك اللحظات التى استمع خلالها البيروقراطيون الذين يتخذون موقفا دفاعيا قوميا طبقا لامتيازاتهم وسلطاتهم – الى توبيخات حادة من «جورباتشوف» وجماعته، وينطبق هذا أيضا على الكوادر المحافظة فى الحزب. لقد شعر هؤلاء جميعا بأن عالمهم مهدد بالزوال؛ ذلك أن ضربات المناجل التى أطاحت بالكثير من الموظفين والحزبيين قد ولدت الذعر لدى الكثيرين من الذين لم يتم التخلص منهم بعد.. سواء عن طريق احالتهم الى التقاعد.. أو الحد من امتيازاتهم. وتنبأ البعض بأن هذا سوف يؤدى الي انشقاقات واسعة في صفوف الحزب، ومن ثم سوف يؤثر على النفوذ الحكومى والوحدة الأيديولوجية بينهما (أى الحكومة والحزب) الأمر الذى سيعقبه حتما .. انهيار النظام.

ويرى «ليوين» أنها «لحظة درامية» فى تاريخ الحزب، تلك التى يجد نفسه فيها موضع تحد سواء من الداخل أو من الخارج– داخليا، من أعلى، من قادته، أو من أسفل، عن طريق كوادره القاعدية . ويرى أيضا أن القوى المعادية للاصلاحات سواء فى الحزب أو فى الحكومة .. سوف تحاول تجميع صفوفها لتصبح أكثر قوة وصرامة فى التعبير عن معارضتها بهدف تدمير الاصلاحات.

الديمقراطية ودور الحزب الشيوعى :

«اننا نريد مزيدا من الاشتراكية.. ومن ثم مزيدا من الديمقراطية» – ميخائيل جورباتشف.

هل يمكن تصور حكم ديمقراطى فى بلد ليس به إلا حزب واحد؟ يخصص «موشى ليوين» فصلا كاملا فى كتابه للاجابة عن هذا السؤال. ويقول ان قوة المعارضة «لجورباتشوف» وسياساته قد دفعت بعض المراقبين إلى القول مرارا وتكرارا بأن المؤسسات السوفييتية - الحزب، والبيروقراطية، والنظام الاقتصادي- هي مؤسسات جامدة وغير مرنة وغير قابلة للتغيير، وعلى هذا الأساس فقد راهنوا على سقوط محتوم لما يسميه بالخط الجديد.

ولكن اذا كانت المؤسسات السوفييتية جامدة وغر مرنة وغير قادرة على الحركة ويشوبها القصور الذاتى وغير فعالة وعاجزة عن احداث الأثر المطلوب.. إلخ - فكيف تمكن «جورباتشوف» من الوصول الى السلطة؟ سؤال آخر.. كيف استطاع «خروشوف» - صنيعة «ستالين» الذى تفوق عليه- النجاح فى القيام باصلاحات مهمة ؟ إن الطريقة الوحيدة التى يمكن للمرء من خلالها أن يدرك كيف ولماذا ظهرت ضغوط قوية متواصلة ومتكررة من أجل الاصلاح داخل هذ المؤسسات التى يفترض هؤلاء المراقبون انها جامدة - هى التسليم بأن هناك تغييرات وتحولات كثيرة قد حدثت وتراكمت داخل النظام خلال العقود الماضية وأن هذه التغييرات أثبتت انها غير كافية. ان الحقيقة التى لاجدال فيها.. هى ان التحدى الحالى للحزب والجهاز الحكومى.. يأتى من خلال مصدر التأثير نفسه، ولهذا.. فإن هذه المؤسسات قد خاضت - لبعض الوقت - نضالات عنيفة فى أثناء القيام بتغييرات مهمة وأساسية.

لقد خلق الاتجاه الجديد نحو «المقرطة» عددا من الأسئلة التى سوف تناقش لفترة طويلة فى الاتحاد السوفييتى أو خارجه وهى هل للمقرطة أي معنى فى ظل الحزب الواحد؟ هل ستؤدى مسيرة المقرطة بالضرورة فى النهاية الى نظام التعدد الحزبى Multiparty's system؟ هل باستطاعة الحزب الواحد أن يقدم مخرجا له معنى للآراء السياسية المعارضة وجماعات المصلحة والنفوذ المقاومة بدون أن يدمر نفسه؟

هذا هو نوع الأسئلة الذى يفزع الأحزاب الراسخة، أو الذي يوجه الى الاصلاحيين متهما اياهم بتقويض الاشتراكية . وعند الكثير من المراقبين الغربيين.. فإن الدعوة الى «المقرطة» ماهى إلا جولة أخرى من «النفاق المعتاد» أو «السهل الممتنع» الذى يستحيل فى ظل نظام الحزب الواحد.

ويتأمل «ليوين» عدة أفكار فى مقدمتها ماذا لو حدث وتردد «جورباتشوف» فى مسيرته هذه؟ ويقدر «ليوين» أن المسألة ستبدو فى هذه الحال وكأنه قصد اضعاف قوة الحزب، ذلك أن ماينادى به من معايير للاصلاح داخل الحزب - الهجوم على الامتيازات والمناصب، عمليات التطهير، الشعارات الجديدة، الانتخابات داخل الحزب : هى مخاطرة من شأنها أن تؤدى الى اضعاف الحزب لو لم تستمر الي النهاية وتحقق المرجو منها، وهو خروج الحزب أشد قوة وأكثر تنظيما واحكاما من أى وقت مضى. ولكن «ليوين» يضيف أن أيا من الاصلاحات المستهدفة لن يكون من شأنه تقويض التفوق السياسى للحزب، وتلك مسألة يتفق عليها الجميع وليس المتشددين فقط. ويرى أن اصلاحات «جورباتشوف»

– طويلة المدى – لابد ان تتم مراقبتها والاشراف على تنفيذها من خلال هيئة سياسية قومية قادرة على القيادة، بالاضافة الى أن الجهاز الحكومى المقاوم لابد أن يتم الضغط عليه من أسفل عن طريق اثارة المواطنين باتجاه ذلك، كما أن القطاعات المدنية والحكومية والاجتماعية المعارضة لابد أن يجرى الضغط عليها من أعلى، ليس من قبل الزعماء فحسب ولكن بواسطة الحزب ككل، شريطة أن يتعلم قواعد اللعبة السياسية الجديدة.

والفكرة الثانية هى هل سيؤدى الضغط النهائى الى الاستجابة لبعض المطالب الخاصة بنظام التعدد الحزبى؟ يتصور «ليوين» صدد ذلك أن القيادة سوف تنوه وتشيد بالتقاليد والأعراف والمصالح القومية لتتجنب الاضعاف الشديد للحزب، إن لم نقل «تفتيت» الحزب ككل، وأن هذه الحركة سوف تكتسب تأييدا شعبيا عارما. وبالنسبة للحزب الذى يعتبر الموازن الأساسى للنظام، فإن عليه أن يصقل ويجدد مفاهيمه وصورته، إذ هو المؤسسة الوحيدة التى بامكانها أن توجه وترأس عملية اصلاح النظام كله.. دون أن تتعرض الدولة والحكومة للخطر خلال هذه العملية.

والفكرة الثالثة هى أن الخط الجديد يقصد بكلمة «مقرطة» «زيادة المشاركة الجماهيرية فى الحياة السياسية من أجل تأكيد الحريات السياسية والحريات الأخرى، ومن أجل أن يلعب الحزب دور السياسى، لادور الحكومى أو الادارى الذى يقوم به بشكل أساسى الآن». وعليه.. فإن هذا المفهوم يختلف تماما عن نظام التعدد الحزبى فى الدول الغربية.

إن خلق حياة سياسية فعالة وديناميكية يمكن أن يقدم ماهو أكثر من «مجرد مشهد ديمقراطى لافت للنظر»، إنه يستطيع أن يلعب دورا مؤثرا للرأى العام : صحافة حرة نشيطة، تحليل علمى للمشاكل العامة، فتح مناقشات سياسية فى الحزب. ومثل هذه الممارسات سوف تتيح الفرصة أمام الرأى العام وأصحاب المصالح للتعبير عن مشاكلهم، وفى نفس الوقت فإن الحزب سيصبح جماهيريا.. إذا مادعا الى الرجوع والاحتكام الى الشعب عن طريق الاستفتاء، أو عن طريق السماح بمناقشات جادة وحقيقية فى السوفييتات. ويضيف ليوين.. ان مثل هذا التطور لايمكن أن يحدث خلال اسبوع، وإنما تلك اشارات معقولة توضح المدى الذى يمكن أن تذهب اليه المقرطة وما الذى تغير فى عملية الاصلاحات الحالية.

المناخ السياسى :

أما التأثير المتبادل بين المناخ السياسى ومسيرة الاصلاحات .. فتلك قضية يتعرض لها «ولاديلاد چيرماكوفيتش».. مقدرا أن تعريف كلمة «الاستقرار» stalilityn أو «عدم الاستقرار».. هو أمر أكثر صعوبة من تعريف «الركود الاقتصادى» – على سبيل المثال. ويعرض چيرماكوفيتش لبعض الاحصائيات والجداول التى يخرج منها بعدة انطباعات.. فيرى أنه يمكن التمييز بين فترتين وسببين أساسين للتغيير:

١- التغييرات التى حدثت فى الخمسينيات بسبب العوامل السياسية بشكل رئيسى واقتصرت على المجال التنظيمى المنظام الاقتصادى.

٢ - التغييرات التى حدثت فى الستينيات وفي عام ١٩٧٣.. والتى جاءت ردا على كل من العوامل السياسية والاقتصادية.

أما أحدث الاصلاحات أى تلك التى جرت خلال الفترة من ١٩٧٩إلى١٩٨٢ ثم فى١٩٨٤ - فقد بدأت من منطلقات اقتصادية بشكل أساسى، وركزت علي التغييرات الوظيفية في الجهاز المالى، ويبدو أن هذه الاصلاحات قد اقترنت ببعض الأسباب السياسية، الأمر الذى أدى الى اعادة بناء الجهاز التنظيمى، وتغييرات فى الصفوه السياسية، وأدت الأسباب الاقتصادية الى تغييرات فى أنماط ضوابط التمويل، ولكنها تركت الصفوه الحاكمة كما هى.

ويؤكد «چيرماكوڤيتش» ان السبب الحقيقى للتغيير فى الاتحاد السوڤييتى يمكن الكشف عنه من خلال نتائج الاصلاح، وليس من خلال أسبابه المعلنة. باعتبار أن نتائج الاصلاحات التى تمت خلال الفترة الماضية هى سياسية بالدرجة الأولى . وفى هذا الصدد فإن «چيرماكوڤيتش»..يعزو الاصلاحات الاقتصادية التى حدثت فى الاتحاد السوڤييتى خلال الخمسة والثلاثين عاما الماضية الى العوامل السياسية لا إلى العوامل الاقتصادية حيث كان الهدف - فى تقديره - من هذه الاصلاحات هو استبدال أعضاء الصفوه السياسية القديمة.

وفى فترة مابعد الحرب، كانت أقوى معركة سياسية هى تلك التى دارت بين «ستالين» ومجموعة «خروشوف» عام ١٩٥٥، ونتج منها أكثر التغييرات الراديكالية فى الاتحاد السوڤييتى أى التغييرات التنظيمية.. التى تضمنت إلغاء الهيكل الفرعى للاقتصاد لمصلحة الهيكل الاقليمى. وحدثت المعركة السياسية الثانية المهمة بين «خروشوف» ومجموعة «بريچنيف» عام ١٩٦٠؛ وهذه تمخضت عن الاصلاحات التى قام بها «كوسيجين». وبشكل عام فكلما اشتد بأس جماعات المعارضة - داخل الحزب - كلما كانت الجهود المطلوبة أكثر وأعمق، وذلك حتى تتمكن الصفوه الجديدة من القيام باصلاحات راديكالية واسعة.

ولكن المسألة اختلفت فى السبعينيات، إذ بدا واضحا مدى توحد القيادة السوڤييتية.. الحزب، والحكومة، والدليل على ذلك.. ان احداث تغييرات ما فى أى جهاز منهما سرعان ماكانت تتبعه تغييرات موازية فى الجهاز الآخر. الأمر الذي عكس التعاون الحميم بين أعضاء القيادة الجماعية والقائمين على صنع القرارات الاقتصادية سواء فى الحكومة أو فى الحزب. ولوحظ أيضا تغير شكل المنافسة أو الصراع داخل الحزب، فبدلا من الصراع بين المجموعات المختلفة بداخله، اتخذ هذا الصراع شكلا فرديا مثلما حدث بين «اندروبوف» و«تشيرنينكو»، و«جورباتشوف» و«رومانوف»، هؤلاء القادة الحزبيين الذين أظهروا درجة أعلى من الولاء للهيئة الجماعية، واستعدادا عاليا للتعاون من

أجل البدء فى إجراء بعض الاصلاحات.

الصحافة :

تبدي الصحافة السوڤييتية تشاؤمها الشديد بصدد الاصلاحات الحقيقية التى تمت فى عهد جورباتشوف. ورغم أن العدد الأكبر من النشرات المتعلقة بالتجارب والنظريات الاقتصادية قد تم طبعها عام ١٩٨٤، فى أثناء سيادة المحافظين - «تشيرنينكو» واتباعه - وفى ربيع ١٩٨٧، عقب مؤتمر الحزب الشيوعى .. الذى شهد بداية الاصلاحات الراديكالية.. فإن الصحف.. والصحافة بشكل عام.. قد تعاملت مع الأسلوب الجديد والأهداف المستقبلية بأسلوب هامشى، وبدلا من ابداء مقترحات ايجابية، فإن الصحافة قد ركزت على الأوجه السلبية للاصلاح .. وهذا يعد فى حد ذاته نتيجة ومظهرا مهما من مظاهر العلانية.

القسم الرابع : العلاقات الدولية

«يحتاج بناء البيت الأوروبي الى أساس مادى، الى تعاون بناء في العديد من المجالات المختلفة، نحن فى الاتحاد السوفييتى على استعداد لذلك، بما فى ذلك الحاجة الى البحث عن أشكال جديدة للتعاون، مثل البدء في مشروعات مشتركة، وتنفيذ المشروعات المشتركة في بلدان ثالثة» – ميخائيل جورباتشوف.

وحول العلاقات الدولية – خاصة الاقتصادية منها – بين الاتحاد السوفييتى والدول الأخرى أيضا سوف نعرض لثلاث مقالات.. تتناول علاقات الاتحاد السوفييتى الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الشرقية والغربية، واليابان، ثم مقالة رابعة تطرح امكانية التوصل الى تفكير جديد في الغرب .. مثلما حدث في الشرق؟

العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والغرب

ماهو موقع أوروبا الغربية بالنسبة للتفاعل الاقتصادى بين الشرق والغرب ؟ يجيب عن هذا التساؤل.. «جارى مايرز» gery mayers الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية «ميدل بورى». وفى بداية مقالته يبدى دهشته.. لقيام وكالة التجارة الخارجية السوفييتية باصدار «ملحق اعلامى» فى الطبعة الأمريكية والآسيوية والأوروبية من الـ «وول ستريت جورنال» فى ٢٤ أغسطس ١٩٨٧، ومثار الدهشة يتجاوز الاقدام على تقديم نظام اقتصادى يعانى من اختلالات هيكلية رئيسية بالدعوة الى فرص جذابة للتعاون، وتلك الفرص التى يطرحها الجانب السوفييتى الى الاستثمارات المباشرة الأوروبية والأمريكية لاقامة مشاريع مشتركة فى الاتحاد السوفييتى، الأمر الذى أوقع المراقبين فى حيرة شديدة، خاصة حينما لاحظوا بعض الاقتباسات فى هذا الملحق من خطاب القاه «جورباتشوف» أمام الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى يوليو ١٩٨٧.. وجاء فيه «اننا نرحب بالعمل مع الجميع فى ظل شروط جديدة ومناسبة، وفى حالة الفهم الصحيح لخطط اعادة البناء وتحديث الاقتصاد فى بلدنا، فاننا سوف نربح الكثير».

ويرى «مايرز» انه من الصعب .. ومن السابق لأوانه محاولة تحديد الاثار الاقتصادية النهائية لأفكار «جورباتشوف» وانعكاساتها على دول غرب أوروبا، إلا أنه من الممكن وضع ملامح عامة لهذه النتائج عن طريق استعراض السياق التاريخى لعلاقات الاتحاد السوفييتى الاقتصادية بدول غرب أوروبا.

توقع معظم الاقتصاديين الأمريكيين الذين اهتموا بشكل النظام الاقتصادى العالمى الجديد فيما بين ١٩٤٣ و ١٩٤٧.. ان دول شرق أوروبا ستكون جزءا من هذا النظام بعد انتهاء الحرب. ورغم ابتعاد الاتحاد السوفييتى فى فترة مابين الحربين عن الاقتصاد العالمى، سواء بسبب تحفظ الدبلوماسية الغربية، أو بسبب سياسة «ستالين» الأوتوقراطية فيما يتعلق بمسألة التنمية، إلا أنه لم يكن يعانى من عزلة كاملة فى هذا المجال. ذلك ان الواردات السوفييتية من المواد الخام والتكنولوجيا الغربية كانت فى هذه الفترة عناصر لاغنى عنها للتنمية، وانتعش التعاون الاقتصادى السوفييتى الأمريكى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وأكثر من هذا.. فإن معظم دول أوروبا الشرقية - قبل تحولها الى النظام الاشتراكى- قد ارتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة فى أثناء الحرب.

ولم يغلق الاقتصاديون الأمريكيون الباب أمام اشتراك دول أوروبا الشرقية فى النظام الاقتصادى العالمى بعد الحرب. وبشكل ما.. فإن بعض النشاطات الأمريكية الرسمية قد طلبت مشاركة الاتحاد السوفييتى فى هذا النظام الى جانب دول أوروبا الشرقية.

وفى عهد «ستالين».. سادت نظرية فى أوساط القيادة السوفييتية مفادها «أن طبيعة التفكك الاقتصادى للدول الغربية من شأنها أن تعمق الأزمة العامة للرأسمالية، بما يحقق القضاء عليها فى نهاية الأمر». كما أن العزلة الاقتصادية كانت وسيلة لدعم السياسة السوفييتية والسيطرة العسكرية من أجل تحجيم الأهداف الرأسمالية فى دول شرق أوروبا وقد تمثلت النتيجة فى التحولات الاشتراكية «الدرامية» فى شرق أوروبا بعد الحرب، والاتجاه إلى تصنيع هذه الدول من خلال انشاء مجلس التعاون الاقتصادى المشترك عام ١٩٤٩ كرد سوفييتى على مشروع «مارشال» الأمريكى لاعادة تعمير وتصنيع أوروبا الغربية التى دمرتها الحرب.

ومع بداية الحرب الباردة، ضغطت الولايات المتحدة على هذه الدول بهدف انشاء لجنة للتحكم فى الصادرات، لوضع سياسة محكمة تحول دون تصدير بعض المواد والسلع الى دول أوروبا الشرقية، إلا أن الأمر لم يخلُ من تناقضات وخلافات مهمة بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين بشأن قائمة المواد المحظور تصديرها الى المعسكر الشرقى، وذلك بسبب تبنى الولايات المتحدة تفسيرا واسعا لتعريف السلع الاستراتيجية وهى الخلافات التى وصلت الى حد تهديد تجارة دول أوروبا الغربية التقليدية مع الدول الشرقية . وللتغلب على التحايل الأوروبى على سياسة الحظر الأمريكية، فإن الكونجرس الأمريكى قد صادق على مرسوم «التعاون العسكرى المشترك» عام ١٩٥١ ، ودعت الولايات المتحدة الى حرمان أية دولة أوروبية غربية من مشروع «مارشال» اذا ما قامت بالتعاون مع دول أوروبا الشرقية فى مجال السلع الاستراتيجية.

وقد شهدت السبعينيات وبداية الثمانينيات.. منافسات اقتصادية حادة بين دول حلف شمال الأطلنطى. وزاد هذا التنافس أزمة الطاقة العالمية، ومحاولات السياسة الأمريكية الدائبة لخلق سياسات أوروبية غربية تابعة لواشنطن، وخاصة فى مجال التعاون الاقتصادى مع الاتحاد السوفييتى، بالاضافة

الى قيام هذه الدول بزيادة حجم التبادل الاقتصادى فيما بينها. وأخيرا.. فقد تميزت هذه الفترة بقيام الاتحاد السوفييتى بنصب أسلحة نووية فى دول شرق أوروبا، الأمر الذى سبب العديد من المخاوف لدى حكومات أوروبا الغربية.ومن ثم بادرت الادارة الأمريكية إلى تسييس المسائل الاقتصادية بينها وبين دول الكتلة الشرقية، ومثال ذلك الحظر الذى فرضته ادارة الرئيس «كارتر» على الصادرات الأمريكية من القمح الى الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا. ولكن فى المقابل سادت فى أوساط الحكم الأوروبية الغربية قناعات مخالفة استندت الى أن اتساع وانتشار تجارتهم مع المعسكر الشرقى أمر من الخطأ إهماله، وشعور الأعضاء الأوروبيين فى الناتو "NATO" بأنهم يخسرون اقتصاديا أكثر مما يكسبون سياسيا واستراتيجيا.

ولهذا، ففى الوقت الذى واصلت فيه الولايات المتحدة اعتبار القارة الأوروبية منطقة ضغط على الاتحاد السوفييتى كجزء من المنافسة بين القوتين العظميين، تمسك الأوروبيين ببقاء قارتهم كمنطقة خارج المواجهات المنتشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. ويرى «مايرز» أن الأوروبيين فى خلال الثلاثين سنة التالية للحرب قد بذلوا كل مافى وسعهم لمنع «واشنطن» من الامساك بزمام العلاقات السوفييتية- الأوروبية وهى القضية التى كان «شارل ديجول» أول من نبه الى خطورة تأثيرها على الدول الأوروبية. وباختصار.. فإن هذه السياسة.. قد أعطت أوروبا الغربية فرصة للمناورة ضد الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على حد سواء.

وفى السنوات الأخيرة من حكم «كارتر» .. فإن استقلالية أوروبا الغربية النسبية فى اتخاذ القرارات كانت موضع تساؤل، مثلما كانت مواقف الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتي، وثارت تكهنات حول تحسن السياسات الأمريكية بشأن غرب أوروبا. ولكن ثقة الأوروبيين المتزايدة بأنفسهم، وبسياساتهم الاقتصادية وادراكهم أن اعتمادهم على الضمانات العسكرية الأمريكية كان مفتعلا وزائفا فى بعض الأحيان - مكنتهم من توجيه انتقادات حادة للحكومة الأمريكية. وقد برهنت المناورات التى قام بها «كارتر» فى السياسة الخارجية بشأن القنبلة النيوترونية.. على مدى الصعوبات الناجمة عن تدخل الرئيس الأمريكى فى اتخاذ القرارات الدفاعية الخاصة بخبايا السياسة الداخلية الأوروبية. ولقد كان الاسراع باتخاذ قرار القنبلة النيوترونية يهدف فحسب الى التأكيد للأوروبيين على أن الولايات المتحدة هى المفوضة بالدفاع عن أمنهم.

وأيا كان الأسلوب الذى تتعامل به «واشنطن» مع أوروبا الغربية، فإن «مايرز» يرى أن أوروبا قد ربحت سياسيا واقتصاديا . فعلى سبيل المثال.. تحسنت العلاقات بين شطرى ألمانيا فى فترة حكم «ريجان». واستمر هذا التحسن بغض النظر عن التحولات التى حدثت فى القيادة السياسية فى «بون». كما أن دول غرب أوروبا قد قاومت بشدة المحاولات الأمريكية الرامية الى تحجيم معاملاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتى وشرق أوروبا، ويبدو هذا - مثلا- فى تحسن علاقة ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفييتى، ففى فبراير ١٩٨٧.. حث وزير خارجية ألمانيا الاتحادية زملاءه الأوروبيين على

التجاوب مع تفكير «جورباتشوف» الجديد سواء فى جوانبه التجارية أو العسكرية، وبشكل عام فقد دعا الى تعاون اقتصادى عالى المستوى من شأنه أن يساعد الاتحاد السوفييتى فى عملية التحديث الاقتصادية.

وبالنسبة لفرنسا، فقد ظهرت شكوك رجال الحكومة الفرنسية تجاه سياسة «جورباتشوف» الاصلاحية خلال الزيارة التى قام بها إلى باريس عام ١٩٨٥. وبدت هذه الشكوك غريبة فى ظل التعاون السوفييتى - الفرنسى فى عدة مجالات، بما فيها النواحى التجارية واستغلال الفضاء. وعلى الضد من الرئيس «ميتران» فإن وزير الخارجية الفرنسى الجديد «چان برنار ريمون» - الذى كان سفيرا فى موسكو - معروف عنه اهتمامه بالأهداف النهائية للعروض السوفييتية الجديدة بشأن غرب أوروبا. وقد انعكست أفكاره تلك فى الاستجابات الحذرة التى أبدتها حكومة «شيراك» لموسكو منذ عام ١٩٨٥ ولذلك فإن «مايزر» لم يندهش من الاستقبال الفاتر الذى قوبل به رئيس الوزراء الفرنسى فى موسكو فى مايو ١٩٨٧ والذى اختلف كثيرا عن استقبال رئيسة الوزراء البريطانية.

وفى الوقت الحالى، فإن أنظار «جورباتشوف» تتركز على الفوز بمساندة الدعامتين التقليديتين لحلف شمال الأطلنطى.. انجلترا وألمانيا الاتحادية. وفى هذا الصدد.. فإن «مايزر» يرى أن الجيل الجديد من القادة السوفييت مصمم على السير فى برنامج تحديث الاقتصاد الذى يتطلب المزيد من التعاون مع الدول الغربية من أجل التكنولوچيا المتقدمة.

ويثور التساؤل الآن بشأن التعاون بين الاتحاد السوفييتى ودول غرب أوروبا .. ومدى قبول الدول الأوروبية للقيام باستثمارات مباشرة على نطاق واسع فى المشروعات المشتركة؟ ويرى «مايزر» أن.. فرص النجاح فى المشاريع المشتركة طويلة الأمد يبدو مرتبطا بالعمر السياسى لجورباتشوف.

وأخيرا.. يطرح سؤالين برزا من خلال الربط بين النواحى العسكرية والاقتصادية لتفكير «جورباتشوف» الجديد، ومن خلال الدروس التاريخية المستفادة من العلاقات بين العملاقين،وعلى رأسها أن الروابط التجارية بين شرق وغرب أوروبا غالبا ماتحددت فى ضوء العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. والسؤالان هما : هل سيصادق الكونجرس الأمريكى على اتفاقية ازالة الصواريخ قصيرة المدى، وهل سيصادق عليها مجلس السوفييت الأعلى؟ ثم ماذا بشأن التخلص من غالبية الأسلحة متوسطة المدى فى أوروبا؟

سيواجه الأوروبيون فى المستقبل وضعا يتسم بعدم التوازن فى مجال الأسلحة التقليدية فى قارتهم بين حلف الأطلنطى وحلف وارسو، يميل فيه الميزان لصالح الأخير. ويرى «مايزر» أن الأوروبيين قد يحجمون عن الدخول فى مشروعات مشتركة عالية المستوى التكنولوجى مع الاتحاد السوفييتى، لما تتطلبه هذه المشروعات من اعتمادات ضخمة، ويفضلون استثمار هذه الاعتمادات فى انتاج أسلحة تقليدية للوصول الى حالة توازن مع حلف وارسو.

العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية :

يقرر «مايكل كروز» منذ البداية، فى مقال كتبه حول مستقبل هذه العلاقات، أن برنامج «جورباتشوف» الاصلاحى يتعامل مع دول شرق أوروبا بشكل لايختلف كثيرا عن تعامله مع أى من الأقاليم والمناطق داخل الاتحاد السوفييتي، وهى النظرة التى سادت فى السياسة السوفيتية بشكل عام. وبما أن دول شرق أوروبا كانت بمثابة الحليف الرئيسى العسكرى والاقتصادى للاتحاد السوفييتى طوال الأربعين عاما الماضية، فإن الاصلاحات الجارية الآن فى الاتحاد السوفييتى قد كشفت عن تغييرات كثيرة فى المسائل الأيديولوچية والسياسية والاقتصادية والعسكرية أيضا. وهو أمر يتحتم أن ينسحب على شرق أوروبا فى المستقبل.

ثم يتساءل «كروز» عن أهداف الاصلاحات السوفييتية فى شرق أوروبا؟ ويجيب بأن القضايا الاقتصادية قد سيطرت على جدول أعمال السياسة السوفييتية فى شرق أوروبا فى فترة الثمانينيات، وأن هذا الاتجاه قد أبرز أربع قضايا أولتها موسكو اهتماما كبيرا وهى :

١ – حجم النفقات السوفييتية الموجهة للمنح والهبات التى تعطى لدول شرق أوروبا.

٢ – نوعية السلع والآلات التى يستوردها الاتحاد السوفييتى من هذه الدول.

٣ – العلاقة بين الأداء الاقتصادى لدول شرق أوروبا والاستقرار السياسى فيها.

٤ – العلاقة بين الأداء الاقتصادى ومتطلبات حلف وارسو.

ويرى «كروز» أن كلا من هذه القضايا يستوجب بحثا منفصلا، نظرا لخطورتها وانعكاساتها على واقع الدول الاشتراكية بشكل عام، فقد عانت الدول الشرقية مثلما الاتحاد السوفييتى – من تأخر وبطء فى النمو الاقتصادى. وتعكس حقائق الوضع الحالى بعض المظاهر السلبية.. مثل انخفاض انتاجية العمل فى دول مجلس التعاون الاقتصادى المشترك CMEA التى تقل كثيرا عن مثيلاتها فى الدول الصناعية المتقدمة، وديون أوروبا الشرقية المتراكمة – سواء للاتحاد السوفييتى أو للغرب – إذ يبلغ الدين الحالى لهذه الدول مايزيد على ٧٠ بليون دولار. ولا يتعمق «كروز» فى الأسباب الكامنة وراء هذه المظاهر، وانما يكتفى بالقول بأن «هناك أسبابا خارجية أدت الى الركود الاقتصادى». هذه الأسباب ليست جوهرية، وانما الجوهرى هو تلك الأسباب الداخلية الخاصة بهذه الدول، والمتأصلة فيها.. مثل الاختلالات المنتظمة للتخطيط الموجه، وفى هذا المجال، فإن دول أوروبا الشرقية تعانى من أعراض المرض السوفييتى. ومادامت موسكو مهتمة بالمشاكل التى تعانى منها هذه الدول، ومع وجود خطة للاصلاح داخل الاتحاد السوفييتى، فإنه يمكن تحديد الاتجاه المستقبلى لدول شرق أوروبا.

وبهذه المناسبة.. فإن أحد العوامل الأساسية لاحداث التغيير فى شرق أوروبا، هو مساعى موسكو من أجل تخفيض المعونات الضمنية لشرق أوروبا التى تذوب فى هيكل التجارة بينهما، هذه التجارة التى تعتمد بشكل أساسى على استيراد دول شرق أوروبا المواد الخام من الاتحاد السوفييتى فى مقابل

الآلات والمعدات وبعض السلع الأخرى. ويتم تنظيم عملية التبادل التجارى تلك من خلال مجلس التعاون الاقتصادى المشترك الذى عانى فى السنوات الأخيرة من عدة مشاكل دفعت الدول الأعضاء فيه الى محاولة بنائه من جديد. ولكن «كروز» يؤكد ..أنه لن يتم تعديل نظم التجارة بين الدول الاشتراكية وبعضها البعض، أو اعادة بناء مجلس التعاون الاقتصادى .. إلا بعد ادخال تغييرات جوهرية وجذرية على اقتصاديات هذه الدول.

ويرى «كروز» أن برنامج الاصلاحات الداخلية السوفييتى قد اكتسب شرعيته، وأفسح الطريق أمام اصلاحات مماثلة فى بقية الدول الاشتراكية. وهو بذلك يساند أولئك الذين ينادون بالتغيير فى هذه الدول. ولكن الأمر لايبدو بهذه البساطة، إذ ان تحقيق مثل هذه التغييرات سيصطدم بعائقين أساسيين أولهما فوقى، فتاريخيا كان لتعاقب التيارات السوفييتية الذى ترافق مع وجود جماعات متنافسة ومتصارعة على السلطة، وتوالى الانقلابات الشخصية – تأثير على تماسك النخبة الحاكمة فى الاتحاد السوفييتى، ورغم ظهور بوادر لتصدير هذه الاصلاحات الى شرق أوروبا، إلا أن الأولويات الداخلية فى الاتحاد السوفييتى تستلزم هدوءا على الجبهة الأوروبية، وفى نفس الوقت.. فإن جماعات النفوذ فى الحكومات الأوروبية سوف تقاوم التغييرات المقترحة.. هذه التغييرات التى من شأنها أن تؤدى الى اضعاف سيطرتهم على السلطة.

ومع هذه الصورة المنذرة بالخطر صدد الوضع فى أوروبا الشرقية سياسيا واقتصاديا؛ عدم استقرار سياسى وأداء اقتصادى متواضع – فإن «كروز» يرى أن جورباتشوف لديه فرص عديدة لاستبدال «الأوليجارشيات العجوز» aging oligarcbs فى أوروبا الشرقية، مستغلا فى هذا الشأن الأوضاع التى تزداد سوءا يوما بعد يوم. ويعتقد أنه مع ظهور الحاجة الملحة الى التغيير السياسى والاقتصادى، سيرتفع شأن الجماعات المتنافسة على السلطة فى هذه المجتمعات، ومن ثم تستطيع موسكو أن تساعد فى اختيار جيل الخلفاء .

وفيما يتعلق بالعائق التحتى؛ فطبقا لكثير من المتخصصين الغربيين.. تكتنف آمال «جورباتشوف» بهذا الصدد شكوك عديدة. وقد كانت البداية فى نهاية الستينيات.. عندما تحقق شىء ما من التلاحم الاشتراكى بشكل ضمنى، بالاضافة الى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التى حصلت عليها شعوب شرق أوروبا، فى مقابل تنازل هذه الشعوب عن حقوقها وحرياتها السياسية وهى المكاسب التى تضمنت العمالة الكاملة، والعمل بحزم على رفع مستوى المعيشة. ولكن خلال العشر سنوات الأخيرة من حكم «بريچينيف» .. تعايشت هذه الشعوب مع ماوصفته النكات المحلية بالمعجزات السبع الاشتراكية . و«جورباتشوف» يريد الآن التخلص من ميراث «بريچينيف» الثقيل الذى فجر كل هذه المشاكل. وتبدو أفكار جورباتشوف مناسبة الآن تماما لحل هذه المشاكل : تبادل تجارى واسع، ادارة وقيادة ذاتية، انتخابات فى المواقع الأدنى فى الحزب وخارجه، التخلى عن الرقابة على المطبوعات، حرية الصحافة، اباحة حرية التعبير للمنشقين، ربط الأجور بالكفاءة وحسن الأداء،

رقابة على الكيف صارمة، زيادة الأجور.

ورغم ذلك فإن «كروز» يقدر أن هذا البرنامج لايبدو مشجعا بالنسبة لدول شرق أوروبا، ويستند في هذا الرأي إلى أن فترة حكم «بريجينيف» قد خلقت أساسا اجتماعيا خاصا بها سواء في الاتحاد السوفييتي أو في الدول الاشتراكية، وإلى ضرورة اعتماد مسيرة الاصلاحات على الرابطة بين الجماهير والصفوه الحاكمة وعلى مدى تجانس السلطة. فعلى سبيل المثال .. هناك جماعات في «بولندا» تميل بشكل عام الى مساندة الاصلاحات، مثل المثقفون غير الحزبيين والعمال المهرة ولكن هؤلاء لايثقون بالحكومة، وفي المقابل فإن هناك جماعات تميل الى مساندة الحكومة.. مثل العمال غير المهرة وأجهزة الحزب.. ولكنهم يعارضون الاصلاحات.

إن السنوات الثلاث التي قضاها «جورباتشوف» على رأس السلطة في الاتحاد السوفييتي، ودعوته من أجل التغيير، قد وسعت مدى المناقشات، وأفسحت المجال أمام هذا التغيير في دول شرق أوروبا. وعندما تكتسب هذه الاصلاحات قوة الدفع داخل الاتحاد السوفييتي، فإن هذا سوف ينعكس بالضرورة على حلفائه الاشتراكيين في أوروبا. ويشير «كروز» الى مقولة أحد مهندسي الاصلاحات في المجر عام ١٩٦٨ : «ان أي تأخير في عملية التغيير سيكون لوقت محدود، ولكنه سيجعل الجميع أكثر حذرا». هذا الحذر يراه كروز زائدا على الحاجة بخصوص مسألة ابعاد «يلتسين» Yetsin مسئول الحزب في «موسكو»، والعضو المرشح للمكتب السياسي الذي تم عزله في نوفمبر ١٩٨٧، عندما أشار الى بطء ايقاع الاصلاحات السوفييتية، ذلك أن عملية ابعاده هذه ستكون موضع نظر واهتمام من جانب كل من مؤيدي التغيير ومعارضيه.

ومن ناحية أخرى، فإن «جورباتشوف» لابد أن يهتم باستجابات دول شرق أوروبا لمحاولاته الاصلاحية، لأن التاريخ ينبئ بأن الاصلاحات السوفييتية الداخلية قد أدت دائما الى نتائج غير مقصودة في الدول الاشتراكية الأخرى: فقد حركت حملة «خروشوف» ضد الستالينية بعض الأحداث في «بودابست»، التي انتهت بالتدخل السوفييتي في المجر ١٩٥٦. وعندما امتدت اصلاحات «كوسيجين» الاقتصادية الى المجال السياسي، حدث ماحدث في «تشيكوسلوفاكيا» عام ١٩٦٨، وحدث تدخل سوفييتي آخر. وبعيدا عن تحديد مدى «التساهل» السوفييتي ازاء الاختلافات داخل الكتلة الشرقية، فإن أحداث ١٩٥٦و ١٩٦٨ قد أعاقت الاصلاحات السوفييتية أيضا.

ولأن «جورباتشوف» قد أدرك أن الدعوة الى العلانية وإعادة البناء في الاتحاد السوفييتي سوف يترتب عليها المطالبة بتغييرات راديكالية في الدول الشرقية، فهو يصر على أن يتم التغيير داخل الحزب، ومن خلال عناصر الاستمرار. ولابد أن تقيم سياسة جورباتشوف بعناية التطورات والتحركات المتوقعة للصفوة الحاكمة «من أعلى»، ومايمكن أن يحدث من مطالبة بالتغيير من قوى يصعب السيطرة عليها «من أسفل». وفي هذا الخصوص يرى «كروز» أن ورطة جورباتشوف الأساسية هي كيف يمكن أن يعبئ الشعوب الشرقية للنضال ضد انهيار المعسكر الاشتراكي بدون وضع خطط طامحة

للتغيير لاتتحملها الصفوة المحلية فى كل دولة؟

لقد أظهرت موسكو بعد ثلاث سنوات من حكم «جورباتشوف» مرونة أكبر باتجاه أوروبا الشرقية وتجديدات واصلاحات فاقت كل التوقعات، وقد تساءل كبار المتخصصين الغربيين فى نهاية عام ١٩٨٦ هل سيشجع «جورباتشوف» وزملاؤه الاصلاحات فى دول أوروبا الشرقية؟ ولم يكن هناك جواب فى ذلك الوقت. وفى ضوء التطورات والدلالات السابقة فإن موسكو - بحلول عام ١٩٨٦ - قد ردت بايجابية على هذا السؤال . وبينما خلقت السياسة السوفييتية الجديدة مناخا عاما فى الكتلة الشرقية أكثر ملاءمة لاصلاحات أساسية وجوهرية، فإن اختلاط العوامل والأسباب التى تدعو الى التغيير يختلف من دولة الى أخرى.

العلاقات السوفييتية اليابانية فى ضوء البريسترويكا :

يقيم «ميشيل برادشو» Michael Bradshow الباحث بقسم الجغرافيا جامعة «برمنجهام» فى دراسة عنوانها : اليابان والتقدم الاقتصادى للشرق الأقصى والسوفييتى- يقيِّم العلاقات الاقتصادية اليابانية - السوفييتية فى الماضى، وكيف اعتراها الفتور لأسباب متعددة، والخطوات التى تتم حاليا من أجل تحسين العلاقات التجارية بينهما.

خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٦.. انبأت بعض الشواهد فى الاتحاد السوفييتى عن امكانيات زيادة معدلات التبادل التجارى بين الاتحاد السوفييتى واليابان، فقد جاء فى الخطاب الذى ألقاه «جورباتشوف» فى «فلادنيوستوك» تأكيد على الدعوة إلى الاسراع بعجلة التنمية والتطوير لشرق الاتحاد السوفييتى الأقصى، وتحسين الروابط التجارية مع دول المحيط الهادى. ثم إن الاصلاحات الخاصة بنظام التجارة الخارجية - وأهمها السماح بانشاء مشروعات مشتركة - من شأنها أن تمهد الطريق لأشكال جديدة من التعاون الاقتصادى.

بالنسبة للعلاقات التجارية السوفييتية - اليابانية فى الماضى، كان شأنها شأن معظم العلاقات التجارية الدولية، فكما كانت هناك عوامل مشجعة للتجارة بين الدولتين، كانت هناك عوامل أخرى عملت على ركودها.

ويركز «برادشو» على دور شرق الاتحاد السوفييتى الأقصى فى التجارة بين البلدين فيقول إنه «منذ عام ١٩٦٧.. قدم الجانب اليابانى مايزيد على ٢,٥ مليار دولار كاعتمادات للمساهمة فى تنمية وتطوير هذه المنطقة، إذ تم توقيع عدة مشاريع خاصة بتطوير الغابات، والفحم، والبترول، والغاز الطبيعى. وقد قامت شركة بترول «ساخالين» وهى شركة سوفييتية يابانية بانتاج ٥ . . ٤ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى، و٥ . ٨٦ مليون طن من البترول».

ويرى أن اشتراك القروض والاعتمادات والواردات اليابانية فى هذه العمليات، قد ساهم بشكل أساسى فى استغلال الثروات الطبيعية لهذه المنطقة. ويعتمد فى ذلك على دراسة سوفييتية حديثة ..

جاء فيها «أن سيبريا والشرق الأقصى السوفييتى يقدمان أكثر من ٨٠٪ من الصادرات السوفييتية الى اليابان، وبين عامى ١٩٦٩و ١٩٧٩..تمت ١٢٪ من الصادرات اليابانية، و١١٪ من الصادرات السوفييتية بموجب اتفاقيات التبادل التجارى. وفى عام ١٩٨١.. زادت هذه النسبة الى ٣٢٪ من الصادرات اليابانية، و٢٥٪ من الصادرات السوفييتية. لكن هذا التبادل التجارى النشط طرأ عليه الكثير من الركود بسبب عدم توقيع اتفاقيات ثنائية منذ عام ١٩٨١».

وبينما يبدو واضحا الدور الذى تلعبه منطقة «سيبريا» والشرق الأقصى السوفييتى فى حجم الصادرات السوفييتية الى اليابان، فإن نصيب المنطقة من الواردات اليابانية يصعب تحديده، حسب قول «برادشو» - الذى يعتمد فى هذا على دراسة بعنوان دور اليابان فى التنمية الاقتصادية السوفييتية. وترى هذه الدراسة .أن جزءا مهما من الواردات اليابانية يذهب الى المناطق الأوروبية من الاتحاد السوفييتى وهذه الحقائق تؤكدها دراسات أخرى صدرت عام ١٩٨٠.. ولذلك فإنه يمكن القول بأن العائد من تصدير منتجات الشرق الأقصى السوفييتى يقوم بتمويل الواردات ليتم استهلاكها فى مكان آخر».

ومن خلال الجداول والاحصاءات التى يستعين بها «برادشو» - يمكن رصد بعض النقاط، ومن بينها أن الاتحاد السوفييتى يعانى نقصا فى العملة الصعبة فى تجارته مع اليابان، الأمر الذى لابد أن يظهر فائضا فى مكان آخر، وهذا الفائض - على الأرجح - سيظهر فى صادرات غاز بترول «سيبريا» الى أوروبا الغربية الأمر الذى يعنى أن مستوى التجارة بين اليابان والاتحاد السوفييتى ليس محددا بواسطة حجم الصادرات السوفييتية الى اليابان وامكانية الافادة من القروض فحسب، وانما أيضا من خلال حجم الفائض التجارى مع الدول الغربية.

وفى سياق تقييمه للعلاقات التجارية بين البلدين، يرى «برادشو» أن «جورباتشوف» قد قام بعدد من التحركات الدبلوماسية فى محاولة لتحسين العلاقات مع اليابان، فقد قام وزير الخارجية السوفييتى بزيارة «طوكيو» عام ١٩٨٦، وتضمن جدول زيارات «جورباتشوف» لعام ١٩٨٧ زيارة الى اليابان، ولكن تم أرجاؤها لعدم امكانية الاتفاق على برنامجها. وعلى الجانب الآخر .. فإن اليابان رفع العقوبات الاقتصادية التى وقعها على الاتحاد السوفييتى بسبب غزوه أفغانستان، وفرضه الأحكام العرفية فى «بولندا». وبدا واضحا امكانية عودة التبادل التجارى الى سابق عهده بين البلدين، إلا أن الأحداث السياسية سرعان ماتطورت الى الأسوأ، فقد قام الاتحاد السوفييتى بطرد اثنين من الملحقين الاداريين اليابانيين، ورد اليابان بطرد اثنين من الوكلاء التجاريين السوفييت. وفى نفس الوقت فإن رد الفعل الأميركى بشأن فضيحة شركة «توشيبا» اليابانية قد خلق العديد من الشكوك لدى اليابانيين حول امكانية قيام تبادل تجارى نشيط مرة أخرى مع الاتحاد السوفييتى. والحادث أن التجارة السوفييتية - اليابانية لم تعط مؤشرات حتى الآن تدل على العودة الى مستويات سنوات السبعينيات. ومن أهم أسباب هذا الكساد التجارى .. تقادم اتفاقيات التبادل

التجارى بالاضافة الى بضعة أسباب أخرى عملت على خلق شعور بعدم أهمية هذه التجارة لدى الجانب الياباني. ومن هذه الأسباب.. أنه.. رغم أهمية الشرق الأقصى فى التجارة مع اليابان، إلا أنه يأتى فى مرتبة متأخرة من حيث الأولويات فى الخطط الاقتصادية السوفييتية، وعلى الرغم من اعلان خطة شاملة للتطوير الاقتصادى فى هذه المنطقة.. إلا أن المؤشرات تدل على أن السياسة الحالية لاعادة البناء ستركز على الأرجح على عمليات التنمية والتطوير فى المناطق الأوروبية فى الاتحاد السوفييتى. والسبب الثانى هو التجارب المريرة التى خاضها الجانب اليابانى بشأن اتفاقيات التبادل التجارى السابقة، فقد أدى عجز وقصور النظام الاقتصادى السوفييتى الى عدم الاستجابة لديناميات الاقتصاد اليابانى، ومن ثم.. حدث أكثر من مرة أن وجد فائض فى الانتاج يقابله كساد فى عملية التسويق، بالاضافة الى مشاكل التخزين. وهناك سبب آخر هو شروط السوق العالمى التى لم تعد تفضل اتفاقيات التبادل التجارى طويلة الأمد.

وتبقى ملاحظة أخيرة «لبرادشو».. فيما يتعلق بالشكل الحالى للعلاقات التجارية المتبادلة بين البلدين، وهى أن الثبات الجزئى للين اليابانى يعمل على تعقيد هذه المشاكل، نظرا لأن غالبية تجارة الاتحاد السوفييتى بالعملة الصعبة ترتبط بالدولار الأميركى أولا وأخيرا.

ولقد صدر قانون حديث فى الاتحاد السوفييتى يسمح بانشاء مشروعات مشتركة، ويأتى فى جزء منه كاستجابة لقضية العملات الصعبة والتبادل التجارى، وإن كان من غير الممكن اعتبار رد الفعل اليابانى على هذا القانون ايجابيا، وقد يكون السبب فى ذلك هو أن الاداريين ورجال الأعمال اليابانيين لايمكنهم رؤية المشاريع المشتركة تعمل بشكل جاد وحقيقى إلا فى اطار لامركزية صنع القرارات الخاصة بهذه المشاريع. ويقول «برادشو» : «لو أن الاصلاحات الاقتصادية التى قام بها «جورباتشوف» حتى الآن أدت الى مرونة أكثر فى التعامل التجارى.. لأصبح الجانب اليابانى أكثر مرونة». ومما يحبط كثيرا من آمال اليابانيين اصرار الاتحاد السوفييتى على أن يكون ٥١٪ من رأس مال أى مشروع مملوكا للجانب السوفييتى . وبغض النظر عن هذه المعوقات، فقد كانت هناك عدة عروض من أجل مشاريع سوفييتية - يابانية مشتركة بشأن مصايد الأسماك، والصناعات الخشبية، وقطاع الخدمات.

علاقات الاتحاد السوفييتى بدول المحيط الهادى:

ويناقش «فيكتور موت» العلاقات بين الاتحاد السوفييتى ودول المحيط الهادى .. من الناحية الجغرافية .. فيقول.. ان «جورباتشوف ورفاقه» يعرفون أنهم وجدوا فى آسيا بين قطبى الرحى، وأنهم مطالبون - من أجل احراز أى تقدم اقتصادى فى المحيط الهادى - بتهدئة المشاكل والقضايا بين الاتحاد السوفييتى والدول المجاورة فى هذه المنطقة. وقد طرح «جورباتشوف» شفويا امكانية عقد صلح مقبول بشأن نهر «آمور» الذى يتقاسمه الاتحاد السوفييتى «والصين». وأبدى استعداده لسحب

جزء من القوات السوفييتية الموجودة فى «منغوليا»، واجراء تخفيض شامل للقوات البرية الموجودة على الحدود الصينية- السوفييتية، والسير قدما فى اتفاق «جينيف» بشأن اتمام الانسحاب الكامل من أفغانستان. وتم فى هذا المجال تسوية عدد من الأمور والمشاكل الخاصة بحقوق الصيد مع بعض الدول الصغيرة فى جنوبى المحيط الهادى. وقام المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى بمساعدة «نيوزلندا» فى موقفها المعادى للتسلح النووى، وأبدى محاولات لتحسين العلاقات مع ادارة «اكينو» Aquino فى الفلبين، على أمل أن تقوم حكومة مانيلا بوضع حد للوجود العسكرى الأمريكى فى هذه الجزر بالاضافة الى قيام وزير الخارجية السوفييتى بزيارة ست دول آسيوية من دول المحيط الهادى خلال عام ١٩٨٦. وقد التقى وزيرا خارجية الصين والاتحاد السوفييتى فى «نيويورك» فى خريف عام ١٩٨٦، واستؤنفت المباحثات بين البلدين فى فبراير ١٩٨٧. وبالنسبة لليابان، فإن المشاكل المستمرة بينها وبين الاتحاد السوفييتى حول جزر «كوريل» Kurile الجنوبية من شأنها أن تعرقل استئناف المفاوضات بين البلدين حوْل الاستغلال المشترك لبترول «ساخالين» ومنابع الغاز الطبيعى . وفى ضوء هذه الحقائق الجغرافية فإن كل هذه المسائل تعتبر نجاحات هامشية.

العلاقات التجارية بين الشرق والغرب :

ويحدد «جون بارسونز» John E. Parsons الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد فى معهد «ماساشوستس» للتكنولوجيا - منطق التفكير الجديد للدول الاشتراكية، وانعكاساته على طريقة فهم العلاقات التجارية Business relations بين الشرق والغرب. وتوصيفه لهذا المنطق يقوده الى تساؤل مهم وهو بأى كيفية يُقيِّم الغرب تعاونه الاقتصادى السابق مع الشرق؟ ان الدول الاشتراكية الآن بصدد إعادة التفكير فى هذه العلاقات، وإرساء مفاهيم جديدة لها. وعليه.. فإنه يرى أن الغرب مطالب أيضا باعادة تقييم طريقة فهمه السابقة لهذه العلاقات. ويضيف أن الغرب لم يواجه بعد هذا التحدى ليناقش الى أى مدى يبدو ضروريا أن يسعى الغرب باتجاه ذلك، إذا كان يريد إقامة علاقات اقتصادية أفضل مع الشرق. ويعتمد فى مناقشاته هذه على عدد من التحليلات التى وضعها بعض الاقتصاديين الأكاديميين، وصناع السياسة فى الغرب، وعلى اتفاقيات التعاون الصناعى التى عقدت فى سنوات السبعينيات.

إن الأزمنة الجديدة تتطلب أفكارا جديدة - على حد قول «بارسونز» - وهاهو الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية يقومون بتحليل تجارب العقدين الماضيين .. ليستخلصوا منها استنتاجات كثيرة جديدة تخص العديد من المسائل المهمة التى تطرح نفسها على المسرح العالمى. وأكثر هذه الأفكار والاستنتاجات اثارة للاهتمام.. هى تلك المتعلقة بتغيير علاقات التعاون التجارى والمالى الحالية بين الشركات فى الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية. وهذا التفكير - مثلما يرى «بارسونز» - يمتلك القدرة على تغيير أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب بشكل جوهرى، كما أن التفاعل الاقتصادى Economic interacyion المستقبلى بين الرأسمالية والاشتراكية سيعتمد - فى جزء كبير

منه – على مدى استعداد الغرب لمواجهة التحديات الناشئة عن تطور التغييرات التى تحدث الآن فى الاتحاد السوفييتى والمعسكر الاشتراكى. لذلك فإن هذا الوقت هو الوقت المناسب لقليل من التفكير الجديد في الغرب أيضاء، وهو فى الوقت ذاته اختبار عصيب للتصورات والآراء والأخطاء السابقة التى شابت العلاقات المتبادلة بين المعسكرين. وهذا التفكير مطلوب بشدة من أجل تطوير استراتيجية تفاوضية تجارية ناجحة. ومن جانب آخر فإن الدول الرأسمالية مطالبة أيضا بالتخلى عن تحيزها الواضح.. من أجل تطوير الاستراتيجية، ومن أجل ايجاد أشكال تعاقدية مقبولة خاصة بالتعاون الصناعى مع الدول الاشتراكية.

لقد تكلم «بارسونز» عن التفكير المستقبلى الجديد.. الذى لابد أن يؤمن به الغرب.. فما هو التفكير الجديد الذى يدور فى مخيلة «جورباتشوف» الآن؟ لقد نظر الغربيون الى هذا التفكير بشكل تقليدى، واعتبروه انعكاسا لسقوط النموذج الاشتراكى للتخطيط الاقتصادى، فى مواجهة الرخاء والنمو الاقتصادى الرأسمالى. ووجهة النظر الغربية هذه – فى رأى «بارسونز» – هى تقييم خاطئ للتفكير الجديد فى الدول الاشتراكية تجاه العلاقات الاقتصادية مع الغرب، وهى أيضا بمثابة ارضاء للنفس بتجاهل المعالم الايجابية للتخطيط والاشتراكية.

ان التفكير الجديد هو بمثابة طريقة معقدة لاستخلاص التجارب الايجابية والسلبية والدروس المستفادة من التاريخ الاشتراكى، وهو يجسد معضلة أساسية نجمت عن المجابهة بين الماركسية وتجارب العقدين الأخيرين للدول الاشتراكية. فلقد أثبتت النجاحات مسائل بعينها فى أذهان القادة السوفييت خاصة بالأيديولوجية السياسية والاقتصادية، وفى المقابل فإن الفشل قد سلط الأضواء على عدم ملاءمة بعض الخطط لتحقيق الأهداف المرجوه منها. وفى عبارات أكثر وضوحا.. فإن الشواهد التاريخية قد أثبتت رأيين أساسيين فى الاقتصاد السياسى للاشتراكية :

١ – أهمية وقيمة التخطيط الاقتصادى لرفاهية الدول كلها.

٢ – أولوية استقلال الدولة الاقتصادى من أجل استقلال القرار السياسى. وأهمية استقرار القرار السياسى بالنسبة لنجاح الدولة الاقتصادى.

ولقد برهنت الدول الاشتراكية على أنها ملتزمة بشكل أساسى بالاقتصاد المخطط الذى يكفل لها الاستقرار، وبينت بوضوح مقدرة وكفاءة التخطيط على قيادة التطور والنمو الاقتصادى. وهذا الالتزام أثمر اصلاحات وتحسينات واسعة فى صالح الهيكل الاقتصادي، وجنب الدول الاشتراكية الأزمات التى تعانى منها الدول الرأسمالية مثل البطالة والانقسامات الطبقية. ثم إن هذه الدول تعاملت فيما بينها كوحدة متماسكة، ومنذ البداية رفضت كافة التصورات الاقتصادية الرأسمالية.

ومن خلال مناقشات «بارسونز» مع بعض الاقتصاديين الاشتراكيين.. يقرر أنه خرج بانطباعات مفادها «أن التفسير العام للرأيين السابقين لم يناقش بشكل كاف، ولكن هذين الرأيين يمثلان استمراراً فى الاقتصاد السياسى الاشتراكى». فما هو «الجديد فى تفكير الدول الاشتراكية؟ من خلال

المصطلحات الماركسية.. فإن «بارسونز» يعرف هذا الجديد بأنه «الشروط الموضوعية التى يتم فى ظلها تحقيق هذين الرأيين أو الهدفين». وبهذا الصدد.. فإن هناك مسألتين أساسيتين يتم اعادة النظر فيهما الآن - واحدة منهما فقط هى المقبولة بشكل علنى من الرأى العام والمتحدثين الرسميين- وهما : التطوير التكنولوجى لانتاج سلع وآلات عالية الجودة من شأنها أن تلقى رواجا فى الأسواق العالمية، والنمو المستقر نسبيا فى العالم الرأسمالى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتطوير التجارة العالمية والهيكل المالى مقارنا بالفشل النسبى للدول الاشتراكية فى تطوير أشكال التنافس الخاصة بالنظام الاقتصادى العالمى.

ومن ناحية ثانية يعود «بارسونز» الى الاعتماد على المصطلحات الماركسية.. فيرى أن «الشروط الذاتية» .. قد تغيرت حيث إن الرفض الماركسى المبدئى لمختلف أشكال العلاقات الاقتصادية والرأسمالية، ورفض الأشكال الجديدة الناشئة فى ظل سيادة النموذج الكلاسيكى فى الغرب - قد أعطى الفرصة لاظهار التميز المزيف للنظام الرأسمالى والاشتراكى، وتحليل نظرياته بشكل خاطئ فى الغرب . ولقد حاربت الماركسية والشيوعية بشكل تقليدى الاضراب لتجنب أية محاولة لمقارنة المشاكل الاشتراكية بالمشاكل الرأسمالية. ويرى «بارسونز» أن هذا الرفض الجامد لمختلف الأفكار الاقتصادية الرأسمالية، قد ساد منذ عهد «ستالين»، وأصبح سمة مميزة خاصة بالنظريات الاقتصادية فى الدول الاشتراكية.

أما الآن، فإن بعض المحللين الغربيين يأملون فى أن تؤدى الاصلاحات الحالية والتفكير الجديد.. الى ادراك فشل واخفاق الاشتراكية فى تلبية احتياجات الشعوب المؤمنة بها، والتحقق من مزايا الأسواق الحرة. وإذ يبدى بعض المحللين شكوكهم بشأن مستقبل هذه الاصلاحات فإن «بارسونز» يرى أن هذا البعض لايستطيع تصور حدوث تغيير نوعى ورفض الاعتراف بحتمية التطور الأيديولوجى الذى لابد أن يحدث بعد عملية اعادة تقييم الأفكار القديمة من خلال اطار العمل الذى يصر على الالتزام بمبدأ التخطيط.

ثم ينتقل «بارسونز» الى نقطة فرعية، وهى النقطة الخاصة باتفاقيات التعويض، ويرى أن التركيز عليها تنبع أهميته من أن الدول الاشتراكية قد جربت هذا الشكل من الاتفاقيات خلال السبعينيات.. مع أشكال أخرى للتعاون الصناعى.. مع الشركات الغربية والدول الرأسمالية. وحاليا.. فإن هذا النوع من الاتفاقيات يعتبر الشكل الوحيد الذى يكفل التمويل والتنظيم لتعاون صناعى على نطاق واسع. ويرى أن موافقة الدول الاشتراكية على هذه الاتفاقيات قد تولد عن ثلاثة اعتبارات أساسية:

١ - كانت هناك أسباب موضوعية كثيرة تدعو الى المساومة بشكل أفضل عند ابرام العقود .. وهذا النوع من الاتفاقيات يكفل للدول الاشتراكية مركزا أفضل فى المساومة.

٢ - عقود من التعويض هى شكل لاتى لتلك التعاقدات الخاصة بالمشاريع التى تركز على

استغلال الموارد الطبيعية، هذا القطاع الذى اهتمت الدول الاشتراكية بابرام عقود بشأنه، والذى على أساسه قامت علاقات تجارية قوية بين الشرق والغرب.

٣ - لايوجد فى عقود التعويض .. مايتعارض مع مبدأ التخطيط الاشتراكى ثم إن الحاجة الموضوعية إلى التعاون الدولى الاشتراكى قد حتمت الاهتمام بايجاد أشكال جديدة لهذا التعاون، فكانت عقود التعويض متلائمة مع الشروط الموضوعية الاشتراكية، إذ هى لاتتطلب ايجاد هياكل أو أبنية غير مقبولة أيديولوجيا.

أما فيما يتعلق بالغرب.. فقد كانت نظرته أسيرة عدم الفهم الأيديولوجى الصحيح للاقتصاديات الاشتراكية والعلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب. ويتعجب «بارسونز» من وجود العديد من المشروعات التى تعمل - فى بلدها - فى ظل النظرة التى دفعت الغرب الى انهاء الاتفاقيات والتعاقدات فى بعض الأحيان بصورة مفاجئة بسبب أربعة تصورات خاطئة استقرت فى أذهان الغرب بشأن عقود التعويض :

١ - يرجع حماس الدول الاشتراكية لهذا النوع من العقود الى اعتزامهما تحويل التوازن التجارى بينها وبين الغرب الى حالة عدم اتزان لصالح هذه الدول.

٢ - فضلت الدول الاشتراكية عقود التعويض فى تعاملها التجارى مع الغرب كوسيلة من وسائل توفير النقد الأجنبى، بغرض شراء معدات متقدمة على نطاق واسع فى اتفاقيات منفصلة.

٣ - هذا الشكل من الاتفاقيات.. يعرقل تمويل التجارة والتعاون الصناعى، بسبب ملاءمته لاتجاه الدول الاشتراكية نحو اتباع مبدأ التخطيط.

٤ - اتفاقيات التعويض .. هى حل بيروقراطى لقصور وعجز الاقتصاديات المخططة والتخلف التكنولوجى فى الدول الاشتراكية، ومحاولة لطرح منتجات منخفضة الجودة فى الأسواق الغربية، ووسيلة يمكن من خلالها للدول الاشتراكية أن تحصل على ادارة غربية لمشاريعها من أجل تحسين جودة السلع المنتجة فى هذه الدول.

إن عقود التكافؤ أو التعويض.. هى- مثلما يرى «بارسونز»- شكل خاص من أشكال التعاون الاقتصادى لتمويل المشاريع الصناعية، وقد تعمل فى أحيان كثيرة على «ترميم» مشاكل السوق النوعية. ولكن هذا لاينفى أهمية الأشكال الأخرى من التعاقد لتسوية بعض المشاكل التى تعانى منها اقتصاديات بعض الدول . والمشاريع المشتركة شكل آخر من أشكال التعاون، يميل إليها الغرب باعتبارها تسويات سياسية. وربما كان هذا حقيقيا فى الماضى بالنسبة لبعض المشاريع المشتركة بين الشرق والغرب، الأمر الذى دفع الاتحاد السوفييتى الى وضع العديد من القيود على التعاون مع الشركات الغربية.

القسم الخامس : احتمالات المستقبل

«ان اعادة البناء لاتسير معنا بسهولة، فنحن نقيم بشكل انتقادى كل خطوة نخطوها، نختبر أنفسنا بالنتائج العملية ، ونتحقق بدقة من أن ماقد يبدو مقبولا اليوم قد يكون غير مناسب للغد. وسوف تشهد السنوات ، وربما الشهور المقبلة تحركات جديدة غير تقليدية. وفى مجرى اعادة البناء، نوسع أفكارنا حول أسس الاشتراكية ويومها وغدها، ونحن نكتشف أنفسنا من جديد. ولقد تم ذلك فى إطار أفكار ثورة أكتوبر ١٩١٧، أفكار لينين ومصالح الشعب السوفييتي. ونحن على اقتناع بأن اعادة البناء ستكون مفيدة أيضا للعلاقات الدولية» - جورباتشوف.

النخبة الجديدة تضمن الاصلاح :

بعد الملاحظات والأطروحات الأمريكية السابقة التى تناولت الواقع السوفييتى بكافة جوانبه تقريبا، وحللت الأزمات التى يعانى منها المجتمع السوفييتى.. واقتراحات جورباتشوف للتغلب عليها، يطرح المؤلفون الأمريكيون سؤالهم الأخير، ماهى آفاق المستقبل؟

إن الاجابات حاضرة وأطولها تأتى من قبل موشى ليوين مؤلف كتاب ظاهرة جورباتشوف، وقد يرجع ذلك الى أنه قد خصص القسم الأول من كتابه لدراسة بعض المتغيرات التاريخية فى المجتمع السوفييتى - منذ عهد القيصر، حتى الآن- وخصص النصف الثانى منه للاتحاد السوفييتى اليوم، الأمر الذى أتاح له فرصة تأجيل رؤيته على أساس بانوراما تاريخية عريضة. وعلى أية حال.. فإنه .. وقبل البدء فى استشراق آفاق المستقبل السوفييتى - كما يراه المؤلفون - يمكن القول.. بأن هذه الرؤى تحوى خلاصة وجهة النظر الأمريكية فى حاضر البريسترويكا وغدها.

يبدأ ليوين إجابته بقوله.. إنه خلال الثلاثين سنة الأخيرة.. وصل الاتحاد السوفييتى الى درجة من التطور أهلته لأن يصبح مجتمعا مدينيا أو حضريا. وذلك بالرغم من أن التقاليد والأعراف القومية والإقليمية مازالت ترهق كاهله حتى الآن، إلا أن الهيكل الاجتماعى هو هيكل جديد. ولأول مرة فى التاريخ الروسى.. نرى نظام الدولة الذى يرأس المجتمع ويوجهه يختلف تماما عن ذلك الذى عُرِفَ أيام القيصر أو لينين أو ستالين ، ولكن هذا الجهاز مازال متمسكا بالأفكار المترسبة عن الحكم الزراعى الاستبدادى القديم، بالاضافة الى أن المؤسسات والنظريات والمناهج الخاصة بالجهاز الحكومى المتوارث عن ستالين.. كانت نتيجة تحول دولة زراعية الى حكم تسلطى ساد فى عهد ستالين الى درجة هائلة.

ويظهر الواقع المدينى للعيان بصورة واضحة فى المجتمع السوفييتي، فلقد جرت بعض التحولات فى أبنية المجتمع نتيجة التطور الاجتماعى، لم يعد الموجيك Mozhik أو الفلاح الروسى .. هو

الشخصية الأكثر أهمية فى هذا المجتمع، وأصبح المواطنون والمثقفون والمتعلمون.. لا الفلاح المتخلف- هم أكثر الجماعات الديمقراطية عددا، هذا بالاضافة الى ماحمله ملايين المهاجرين من الريف الى المدينة من ثقافات وعادات.. امتزجت مع بعضها البعض.. لتكون فى النهاية هذا المجتمع المدينى المعقد. وفى غضون ذلك. حدث الكثير من التغييرات.. مثل حاجة المجتمع السوفييتى الى حكومة تستطيع حل المشاكل التى عانى منها، ذلك أن هذا المجتمع المدينى.. يتحدث.. ينشر الاشاعات.. يكثر من المطالب، يعبر عن مصالحه بأساليب كثيرة. ومن هنا تأتى نوبات الغضب والأفكار والآراء الجديدة.. ويتكون الرأى العام.

ومع أن الجميع يحاولون الآن التنبؤ بمستقبل اصلاحات جورباتشوف، فإن الدرس التاريخى الأساسى يستفاد من كون التغييرات الراديكالية التى لايمكن إلغاؤها تلك التى حدثت فى الماضى، وماتلاها من تغييرات هيكلية فى الاقتصاد والمجتمع ككل- كانت بمثابة الأساس والمعين الذى لاينضب للسياسات الاصلاحية المتتابعة.

وإذا كان المجتمع السوفييتى قد أصبح مدينيا منذ الخمسينيات، فإن هذا قد اتضح فى زيادة أعداد المتعلمين والمهنيين والاختصاصيين بشكل كبير.. مما خلق فى النهاية مجتمعا متنوعا ومنتجا سواء على الصعيد الثقافى أو السياسى أو الأيديولوجى. وقد استغلت الحكومة هذا فى اضفاء مظهر كاذب على المجتمع يوحى باتساقه كوحدة متراصة واحدة ، وهو مظهر لايستطيع أحد أن يدعى وجوده الآن.

إن اندماج والتحام المجتمع المدينى القادر على بلورة رأى عام مستقل عن رغبات الحكومة، انما ينبئ بمرحلة جديدة .. لن تكون فيها فرصة للعودة الى الوراء حيث ان الجماهير مشغوفة إلى سماع أصوات النقد والاختلاف.. من كل الفئات الاجتماعية والمهنية، وليس من الفنانين وحدهم هؤلاء الذين تعالت أصواتهم الناقدة دائما.

خلال الثلاثين عاما الماضية.. عانى الاقتصاد السوفييتى من معدلات نمو بطيئة، رغم أن المجتمع الحضرى لم يكن قد تمكن من ارساء قواعده بشكل كامل ، وإن تم ذلك بشكل كاف أمام الحكم الستالينى، وظهرت امتيازات ضخمة للاختصاصين ، وبرزت الى الوجود نخب أخرى، كانت قد توارت لبعض الوقت، ثم ما لبثت أن استعادت اماكنها فى المجتمع. ان حجم ومسئوليات وتأثيرات هذه النخب الجديدة هى نقطة حاسمة. وعند الرجوع الى الوراء وخلال حكم ستالين الأوليجاركى..سنجد أن جماعات محدودة من الموظفين الكبار قد سيطرت على السلطة.. والامتيازات اللامحدودة والمنزلة الرفيعة. وفى غياب روابط قوية مع القوى المؤثرة فى المجتمع وفيما بينها، حكمت هذه النخبة الاتحاد السوفييتى بشكل تآمرى سرا. وبعد وفاة ستالين .. اتسع مجال وفرص هذه النخبة شيئا فشيئا لتشكل مايشبه طبقة سياسية Political class ..بدت كهيئة تشارك فى صنع السياسات. أما اليوم

فقد تشعبت النخبة أكثر لتصبح أكثر كفاءة وأشد تأثيرا، وهى تعتمد فى ممارسة سطوتها على البيروقراطية القومية، والاستقلال والحرية النسبية عن باقى الفئات الأخرى، بالإضافة إلى السيطرة على مجريات الأمور. وهناك نخب اجتماعية صعدت عن طريق انجازاتها الخاصة: كالعلماء والفنانين، التكنولوجيين، والمفكرين الاجتماعيين، وبعض الاداريين والبيروقراطيين الذين اكتسبوا قليلا من الامتيازات عن طريق الجدارة والاستحقاق لا عن طريق النساء.

ويعتذر ليوين عن عدم معرفته المزيد عن هذه النخب الجديدة، اذ كان بامكانه حينئذ أن يحدد- بدقة - خصائص ومظاهر الاصلاحات الحالية وابعادها الخطيرة . ووفقا للطريقة الروسية فإن هذه التغييرات تتطلب هيكلا قياديا معقدا حتى يمكن ان يتفرع ويتصل بجميع المستويات والدرجات على السلم الاجتماعى . واليوم تبدو الأطر فى المستقبل المنظور مبشرة بالنجاح، ذلك أن وجود قيادة مثقفة تمتلك عقلية اصلاحية داخل الحزب والبيروقراطية.. هى أمور تدعو الى التفاؤل .. بالاضافة الى أن غالبية الجماهير مستعدة للمشاركة فى العملية السياسية ودعم القيادة. ولايعرف ليوين كم المستعدين- داخل وخارج هيكل السلطة - للعمل معا ضد هذه القيادة؟ ويتنبأ بأن جورباتشوف وحلفاءه باستطاعتهم الدفاع عن برنامجهم عن طريق الاندماج فى العملية السياسية مع هؤلاء الذين يتفقون معه فى التصور بشأن المستقبل، ويمكنهم فى هذه الحالة كسب الحزب من أسفل خلال السنوات القادمة.

المستقبل المشروط :

وقبل أن يحاول معرفة ما الذى سيحدث غدا، يقدم ليوين عددا من المحاذير، أولها أن كل ملاحظاتنا وافتراضاتنا بشأن ما الذى يجرى فى الاتحاد السوفييتى لابد أن تؤسس على فهم هذه البلد بشكل صحيح، لأن وجوده التاريخى مليء بالتحولات والتعقيدات السياسية والاجتماعية، ولأن تجاهل ٣٥ عاما من التطور منذ موت ستالين ، والترديد- بغباء- مثلما يفعل البعض الآن- ان شيئا ما لم يتغير هو حماقة لايتحملها لا السياسيون ولا العلماء. وثانيها ان هناك مظاهر ومعالم كثيرة للنظام.. ذات أهمية شديدة .. ليست معروفة لدينا بشكل كاف ولايمكن التنبؤ بها. بالإضافة إلى اننا لانعرف مايكفى بشأن البيروقراطية والطبقة العاملة وملاحظاتهم حول ما يجرى. ونفس الشيء ينطبق على أجهزة الحزب والحزب ككل. وحتى الآن ، فإن الغالبية العظمى من أعضاء الحزب ليس لهم دور مهم فى مسيرة الاصلاحات .. ولقد أظهرت المناقشات العامة وجود تأييد قوى من جمهور الناخبين والعامة للاصلاحات الجارية بشكل فاق كل التوقعات ، وعموما فإنه ليس بالأمر المستغرب، ان تتحول هذه الجماهير الصماء البكماء - على حد قول ليوين - الى جماهير صاخبة ومعارضة ، إذ أن التاريخ يعطى أمثلة عديدة لبعض الأحزاب التى غيرت من أساليبها فجأة.

واليوم .. فإن القيادة السوفييتية تبدو كأنها تعتمد على الحقوق والحريات السياسية الجديدة

لاطلاق القوة الكامنة فى أعضاء الحزب، إذ ان هذه القوة المكتومة هى التى خلقت جورباتشوف، والآن فإن عليه أن يستمر فى هذا الطريق.

وينبه ليوين الى أن أنصار الأنظمة التسلطية فى الحكم يعرفون جيدا كيف يتحركون ، ذلك أنهم يتسللون من خلال المناداه بالقومية أو التعاليم المحافظة.لكنه يضيف أنه رغم كونهم مازالوا يملكون القوة إلا أنهم قد نالوا فرصهم وخسروها. ويضيف أن هناك بعض الدول المتخلفة.. قامت نظمها السياسية بتحديث اقتصادياتها بنجاح بطرق مختلفة، مثل الامبراطورية الألمانية، والامبراطورية اليابانية، والامبراطورية الروسية.. والاتحاد السوڤييتي نفسه لكنه يؤكد أنه لأسباب مقحمة جدا. تبدو القيادة السوڤييتية الحالية مقتنعة بأن تحديث البلاد يعتمد الآن على مقرطة نظام الحزب الواحد . وعلى الرغم من أن أحدا لايرفع شعارات مطالبة بنموذج الديمقراطية الغربية متعدد الأحزاب، فإن الأمور تجرى بشكل يعمل على خلق مشاركة سياسية يعتد بها.

ويرى ليوين أن نظام الحزب الواحد الديمقراطي.. هو أمر ممكن تحقيقه- بصورة استثنائية - على الأقل كمظهر من مظاهر التطور. وأن الاتحاد السوڤييتى كظاهرة أو حادثة نادرة على مر التاريخ.. وكنظام يمتلك خصوصيات قومية استثنائية.. سوف يستمر فى التطور الاجتماعى ويستنبط ويستخرج أشكالا جديدة لمواءمة هذا التطور، قد يكون من بينها تحول النظام الى الديمقراطية.

وفى نفس الوقت، فإن الاتحاد السوڤييتى يدخل مرحلة جديدة.. يحاول من خلالها أن يسترد مافاته فى أثناء العهود الماضية بسبب سوء الادارة . ويلاحظ ليوين ان تغيير القوالب الجامدة هو مظهر من مظاهر التحرر، يكشف السياسة الجديدة، حيث إن القيادة الجديدة تدرك ان قبول تنوع واختلاف الأشكال الاقتصادية والاجتماعية هو شرط أساسى ولازم من أجل اصلاح الحكومة وجعلها اشتراكية كما كانت، كما أنها تسعى أيضا الى تسييس المجتمع . ويتفق الخبراء والسياسيون على أن القطاعات الحكومية المركزية منها أو المحلية لابد أن تحاط بالقطاعات التعاونية والمشاريع العائلية الخاصة.. والمشاريع الأجنبية، وأنه لابد من اعطاء دور أكبر وافساح المجال أمام آلية السوق.

كل هذا يعني أن سياسات الاكراه والاجبار والتسلط لم يعد لها فائدة الآن، وانما هناك سياسة جديدة تتصرف بشكل مختلف: تأخذ وتعطي، تتفاعل وتساوم، مرنة متكيفة، تضغط وتقبل التسويات، باختصار هناك سياسة واقعية.. تتضمن مفاوضات مع الجماعات والطبقات وفيما بين الأخيرين كشركاء مستقلين فى اللعبة السياسية الجديدة. انها حكم تسلطى جديد.. لنموذج مختلف تماما- على الطريقة الروسية أيضا - ولكن التاريخ - كما يرى ليوين - يشير الى أن معظم أنظمة الحكم والادارة وأشكال الحكومات كانت تسلطية.

وفى كتاب سابق لموشى ليوين.. قام برسم صورة للدراما التاريخية السوڤييتية، كمسرحية من فصلين أعيدت كتابتها عدة مرات مع اختلاف فى الشخصيات والأدوار . وتساءل.. عما اذا كان

التاريخ السوفييتى لم يعرف سوى نموذجين بدائيين : الشيوعية الحربية والسياسية الاقتصادية الجديدة NEP وعليه أن يختار بينهما ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال .. تبدو كأنها أمر سهل، فمنذ الستينيات ظهرت نزعة جديدة فى الحياة السياسية والفكرية السوفييتية، وطفت الى السطح بعض المناقشات حول الاصلاح الاقتصادى.

وبعد عشرين عاما أو أكثر ، فإن روسيا السوفييتية تحاول فى نفس الموضع.. ولكن هذه المرة لاتوجد ندرة فى البرامج الاصلاحية، ولاتوجد حواجز لايمكن تخطيها.. لقد تابعت هذه الدولة تطورها.. وستستمر فى هذا الطريق. ولا شك فى أن البدء فى تحقيق برنامج الاصلاحات الشامل سريعا.. هو أفضل من التأخير .. إذ لابد من انجازه حتى فى أسوأ الظروف ، ومادامت الارادة السياسية- اللازمة لهذا البرنامج - موجودة .. فعلينا أن نتابع أهم أحداث هذا العصر .. وهى تتم.

شكوك حول نتائج برنامج الاصلاحات :

وبالنسبة للتوقعات الخاصة بالبرنامج الاصلاحى: السياسي والاقتصادى والاجتماعى.. فمن الممكن تناولها من خلال عرض تنبؤات روبرت كيلوج وروبرت ليجيت فى هذا الشأن.. إنهما يقدران.. أن أداء الاقتصاد السوفييتى سيتوقف ليس فقط على الطبيعة الخاصة لهذه الاصلاحات، وانما أيضا على كيفية القيام بانجازها. وليس واضحا- فى رأيهما- ما اذا كان الأسلوب الذى يتبعه جورباتشوف حاليا يستطيع الصمود فى أثناء مسيرة التحديث عندما يواجه الانخفاض فى النمو على المدى القصير، هذا الانخفاض الذى لامفر منه والذى يعتبر نتيجة مباشرة وأولية لنجاح عملية اعادة البناء؟

والأكثر صعوبة فى التقييم هو الآثار المترتبة على الاصلاحات الأكثر راديكالية.. لكن ليجيت وكيلوج لم يتعرضا لهذه الاصلاحات وإن كانا يشيران إلى أن معظم العلماء الغربيين المتخصصين فى دراسة الاقتصاد السوفييتى يشككون فى امكانية نجاح جورباتشوف فى اعادة البناء الاقتصادى السوفييتي، ويتشككون أيضا فى قدرة جورباتشوف على جعل الاتحاد السوفييتى أول دولة فى العالم تكنولوجيا. ورغم تركيزهما على معدل النمو فى الاقتصاد السوفييتى ، إلا أنهما يقدران .. أن البرنامج الاصلاحى لايمكن أن يتم تقييمه من خلال معدلات النمو فقط، إذ إن عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى السنوات الأخيرة لاينفى أن بوادر التقدم التكنولوجى تلوح فى الأفق. وقد ذكر جورباتشوف فى تقرير اجتماع شهر يونيو ١٩٨٨- بشكل ضمنى- أن النمو لم يكن مقياسا مناسبا للتقدم، ودعا الى أن يتم تقييم عملية اعادة البناء فى ضوء النتائج النهائية لمختلف المسائل التى نص عليها البرنامج الاصلاحى، وفى ضوء نجاحه فى اشباع الحاجات الاجتماعية . وعلى حين يبدو واضحا من خلال هذه الفصاحة السياسية- حسب رأى ليجيت وكيلوج- أن درجة ما من الارتفاع فى معدلات النمو سوف تكون مؤشرا مهما للنجاح ، فإنه ليس واضحا ماهو القدر الذى يمكن أن تنخفض اليه هذه المعدلات ولايكون فى الوقت ذاته دليلا على فشل البرنامج الاقتصادى الجديد.

وفى نهاية استنتاجاتهما؛ يؤكدان عدم مقدرتهما على التنبؤ بثقة وجرأة بامكانية نجاح برنامج جورباتشوف . ويشيران الى أن بعض التقدم قد حدث فعلا، وبشكل عام .. فإذا تمت هذه الاصلاحات بالشكل الذى دعا اليه السكرتير العام- بدون اضطرابات سياسية معارضة- فإنه يمكن القول بأن النجاح الحقيقى سيكون بطيئا .. لأن الحركة باتجاه الاصلاح ستكون مؤلمة.. ومحفوفة بالمخاطر.. للكثيرين .. سواء من القياديين أو البيروقراطيين.

ولقد أبدى ج. شرودر من جامعة ڤرچينيا الكثير من التشاؤم عند مناقشة اصلاحات جورباتشوف الاقتصادية، ولكنه يرى أن الأخير لم يفقد الأمل فى المستقبل ، اذ هو يتحرك فى الاتجاه الصحيح بعيدا عن المركزية .. ويعمل على حبل الاقتصاد خاضعا لقوانين السوق. ويرى أيضا.. أن مكاسب النشاط الاقتصادى الخاص والتعاونى ستكون حافزا قويا فى هذا المجال.. لأنها ستعمل على تحسين نصيب المستهلكين- وزيادته- من السلع والخدمات بدرجة ما. وبخصوص اعادة النظر فى هيكل المرتبات والأجور .. فإنه يرى أن الأثر الوحيد الذى سيترتب عليها فى أوساط العمال والموظفين .. هو بعض المكاسب المادية المحدودة.

وفيما يرى شرودر.. فإن جورباتشوف يتطلع الى المعجزة اليابانية فى الانتاج ويتمنى أن يرى الاتحاد السوڤييتى قد حقق نفس المعجزة عام ١٩٩٠ . إلا أنه يرى أن الإصلاحات فى مجملها ليست جذرية بالقدر الكافى لكى تمهد السبيل الى ذلك، لأن خسائر مشوار الانجازات القصير كانت عالية.. سواء سياسيا أو اجتماعيا. وفى المستقبل ستكون هذه الخسائر أكبر.. بحيث سيكون من المتعذر رؤية المكاسب.

ويفسر شرودر ما الذى يعنيه بهذه الخسائر بقائمة طويلة تتضمن : اضطراب الانتاج، بطء عمليات التطوير النوعية فى الآلات والمعدات والسلع الاستهلاكية، هيكل الأجور الظالم الذى تسوده الفوضى، بالاضافة الى تلهف البيروقراطيين على التدخل لمقاومة الاصلاحات وعرقلتها، الى جانب أن العمال لن يقبلوا بتآكل العقد الاجتماعى مع من يحكمونه : جهد قليل فى العمل مقابل الأمان الاقتصادى والاستقرار السياسى، ويرى أن وحدات الحزب المحلية ستدفع ثمن اعادة البناء، اذا لم تظهر النتائج بشكل واضح، ويشير إلى أنهم بدأوا يتعرضون للوم فعلا بسبب تقصيرهم.

وحتى لو نجح جورباتشوف فى مواجهة البرودة والفتور من جانب الشعب، ونجح أيضا فى دفع البرنامج الآلى فى اتجاهات أكثر ليبرالية (باتجاه النموذج المجرى) - فإن آماله سوف تخيب.. عندما تحبطه النتائج - مثلما حدث فى المجر - ذلك أن سنوات طويلة من المركزية المتحكمة فى الاقتصاد الاشتراكى من شأنها أن تترك ميراثا مرعبا، فى وقت يتطلع فيه الشباب السوڤييت الى المستقبل.. إذ لا مفر من أن تمر سنون طويلة حتى يمكن التخلص من هذا الارث الثقيل. ويمضى شرودر فى تشاؤمه.. عندما يقرر.. أن جورباتشوف- مثل غيره من المصلحين - لن يهنأ كثيرا بالمكاسب التى

يسعى اليها تلك المكاسب الخاصة بالمشاريع المشتركة واقتصاد السوق ، لانه سوف يستبدل بالنظام الاقتصادى الآلى، نظاما اقتصاديا آخر ستكون له عيوبه أيضا.

حدود التغيير :

بعد أن حاول وليام اودوم.. أن يجيب عن التساؤل الخاص .. بمدى امكانية تأثير الاصلاحات الاقتصادية على الاتحاد السوڤييتى.. فإنه لم يتمكن من التحقق من الأهداف الحقيقية للخطى الحالية باتجاه التغيير فى الاتحاد السوڤييتى. ولذلك، نراه يتساءل : هل يرغب جورباتشوف فى اجراء تغييرات أساسية فى النظام ؟ ويجيب لو كان الأمر كذلك.. فإن فرص النجاح أمام جورباتشوف .. ضئيلة .. ان لم تكن معدومة . ويؤسس رأيه هذا على أن النصف خطوة مابين الاقتصاد المخطط مركزيا واقتصاد السوق فى نظام مفكك لايمكن أن يكون اختيارا أصيلا وواقعيا، وهو ماحدث فى تشيكوسلوڤاكيا عام ١٩٦٨، فما أن يبدأ نظام الرقابة المركزى فى الذوبان، حتى يتضح استحالة المحافظة على سيطرة ورقابة الحزب والاستغلال والاستخدام التعسفى للقانون. وحالة بولندا المشابهة تتحدث عن نفسها، فبرغم أن عمليات الشد والجذب لم تنته فى وارسو، ولم يستطع النظام التغلب على المعارضة، إلا أن هذه المعارضة لم تستطع فى المقابل أن تقدم بدائل أساسية. وعليه، فإن اودوم يرى .. أنه بدون شبح القوة العسكرية السوڤييتية الجاسم على بولندا.. فإنه من المشكوك فيه استمرار النظام هناك.

وفى النهاية .. فإن اودوم يعتقد أن جورباتشوف يمكن أن ينجز الكثير من الاصلاحات الاقتصادية، خاصة فى قطاعى الخدمات والزراعة، وربما استطاع تحقيق بعض المكاسب فى قطاع الصناعة عن طريق القروض الغربية، والتقدم التكنولوجى، ولكنه فى كل الأحوال لن يستطيع التغلب على المشاكل الهيكلية الأساسية لاعادة تشكيل الحزب التى قد تجبره فى النهاية على مواجهة خيارات العودة الى مواقعه القديمة والتسويات المتبادلة.

أما چيرماكوڤيتش السابق فإنه يتعرض الى موقف الصحافة السوڤييتية من البريسترويكا من خلال استعراضه لأسس وأشكال التغييرات الاقتصادية من العام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٨٧.. ووصفها بأنها متشائمة بشأن مستقبل الاصلاحات، وهاهو يشاركها هذا التشاؤم .. مبررا ذلك.. بأن كل تجارب دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوڤييتى السابقة تؤكد ان كل قائد جديد يسمح للمسيرة الاصلاحية بالمضى قدما الى الحد الذى يتمكن عنده من دعم سيطرته السياسية، ولدى التأكد من تعزيز هذه السيطرة بنجاح.. فان الاصلاحات تتوقف، واذا استمرت فان الغرض منها لن يكون بحال هو اجراء تغييرات شاملة واساسية.

ان محاولة فهم واستيعاب عهد جورباتشوف، ومستقبل الاصلاحات فى الاتحاد السوڤييتى يتوقف على محاولته ضمان الاستحواذ على السلطة، وصراعه من أجل السيطرة عليها وهو العنصر الاساسى

الآن من أجل رؤية المستقبل فى الاتحاد السوفييتى. فالواضح أن جورباتشوف سيلاقى معارضة شديدة.. سواء من داخل الحزب أو من الصفوة الحكومية باعتباره قائدا ننحزب ومؤيدا للاصلاحات، الامر الذى سوف يؤدى حتما الى تأخير نتائج هذه الاصلاحات.. وإلى جعل فرص نجاحها شبه منعدمة. وفى ظل الصورة غير الواضحة لما يحدث الآن فى الاتحاد السوفييتى، فإن النصر الكامل على المعارضة أو الهزيمة الشاملة للاصلاحات، هى أمور من السابق للاوان التحدث عنها، ولايمكن ان يحدث هذا الا عند نهاية هذه الاصلاحات الراديكالية.

مصير مشروع تنمية الشرق الاقصى :

تبقى نقطة اخيرة.. تتعلق بالمسائل الاقتصادية، وهى مشاريع تنمية الشرق الاقصى السوفييتى، وخاصة مشروع BAM . إن فيكتور موت يؤكد ان هذا المشروع سيبقى - على الأقل فى الوقت الحالى - بمثابة أصول مجمدة، تأسيسا على اعتبارات اقتصادية واهية. ويضيف موت ان هذه المنطقة بثرواتها الهائلة - عدا الفحم والاخشاب - تواجه منافسات شديدة فى دول المحيط الهادى، وان استغلال ثروات منطقة الـ BAM يعتمد بشكل كبير على عوامل جذب الاسواق الاجنبية، بالاضافة الى أن الفترة الزمنية المتاحة لاستغلال المعادن الخام وثروات المنطقة ستكون طويلة، لأن معظم مواقع الثروات الضخمة لم يتم استغلالها بعد، وهذا يعنى ان الامر سيتطلب عقودا حتى تؤتى هذه الاستثمارات ثمارها.

ويندهش موت من موقف جورباتشوف بالنسبة لمشروع تنمية الشرق الأقصى السوفييتى فى مثل هذا الوقت، باعتباره شخصا عمليا من الناحية الاقتصادية. فبالنظر إلى ان محصلة تكاليف هذا البرنامج تبلغ ٢٣٢ بليون روبل، وبالنظر الى أن الارباح ستكون على المدى الطويل، ومع بعض الطموحات لتسديد هذه التكاليف خلال ٢٠ عاما - فإن موت يرى أن الاستثمارات المطلوبة قد لاتكون متاحة اقتصاديا الآن، ويمضى فيقول ان المشاكل الملحة الخاصة بالاعتمادات المالية للنشاط البشرى، واسلوب التنمية الهزيل للبنية الأساسية - تفوق احتمالات المستقبل المبشرة.

هل ينجح العقد الاجتماعى الجديد؟

ننتقل الآن الى التوقعات الخاصة بالجانب الاجتماعى للبريسترويكا. وفى هذا الصدد يرى رالف كليم ان العقد الاجتماعى بين القيادة السياسية والمجتمع السوفييتى قد أصبح فاسدا، وأنه تعرض - من خلال تغييرات كثيرة - الى العديد من الضغوط والشد والجذب، مثل تملك الدولة للاراضى الزراعية كلها، وتحول المجتمع من مجتمع زراعى قوى الى مجتمع مدينى، وازدياد معدلات السكان فى المدن الصناعية، وزيادة اعداد المهنيين المتخصصين، مع ارتفاع نسبة المتعلمين من السكان، كل هذا قد يغير - وبشكل أساسى - الأسلوب الذى تتعامل به النخبة السياسية مع الموظفين. ويضيف

كليم أنه لو نجحت البريسترويكا فإن تغييرات مهمة جدا لابد ان تطرأ على العقد الاجتماعي، تغييرات باتجاه Meritocracy ، وبعيدا عن مبدأ المساواه. ويوضح ذلك بقوله ان مقولة لكل حسب عمله يمكن ان تفضى الى مزيد من الظلم الاجتماعي والاقتصادي، والنخبوية، وأن تؤثر بشكل سالب على مستوى الضمان الاجتماعي الذى تعود عليه المواطن السوفييتي لأن الضغوط على النظام السوفييتي - خلال هذه الفترة الانتقالية - سوف تزداد وتصبح اكثر وضوحا اذا قامت الحكومة بتبرير ارتفاع الاسعار، أو الاتساع في النشاط الخاص الخدمي، أو اخفاق السوق في تلبية الاحتياجات الاساسية للمستهلكين. واذا ما لجأت الحكومة الى مخاطبة العمال ودعتهم الى التمسك بالاخلاق الاشتراكية في ظل مناخ متشدد، فإن هذا سيخلق خطرا بالغا، يتمثل في انفضاض الشعب عن القيادة الجديدة، وبذلك يخسر جورباتشوف الاساس الحقيقي الذى تعتمد عليه البريسترويكا.

وبشكل عام.. فإنه لابد من الحذر.. عند محاولة تقييم التغييرات التي يقوم بها جورباتشوف في المجتمع السوفييتي، ومحاولته اعادة بناء الأسس الاجتماعية للشرعية بموضوعية قدر الامكان، وسواء نجح جورباتشوف أم لم ينجح في ابتكار عقد اجتماعي جديد مع الشعب السوفييتي.

أما وليام اودوم فيقدر ان الجلاسنوست والبريسترويكا والتفكير الجديد.. ماهي الا استراتيجية تمتد بجذورها الى ستالين وخروشوف، وأن هذه الاستراتيجية تسعى الى بناء الاشتراكية داخل الاتحاد السوفييتي من خلال تفاعل اقتصادي متزايد مع الدول الصناعية الغربية، والى استمرار نضال الطبقة العاملة في العالم الثالث، بالاضافة الى مساندة القوى التقدمية في الغرب.

وفيما يتعلق بعلاقات الاتحاد السوفييتي المستقبلية مع دول أوروبا الغربية، فإن جارى مايرز يرى ان التفكير الجديد في الاتحاد السوفييتي يتوافق مع تشكك اوروبي في امكانية القبول بمدى تمتع اوروبا الغربية بالمظلة النووية الامريكية، وأن المواقف قد تتغير خلال السنوات القادمة، سواء في الولايات المتحدة، أو في اوروبا الغربية باتجاه الاتحاد السوفييتي، ذلك ان الجيل الجديد من قادة غرب اوروبا قد يجد نفسه مجبرا على تبني مواقف اكثر حذرا وتشككا في تعامله مع الاتحاد السوفييتي، أو أكثر تساهلا- لا أحد يدرى على وجه التحديد.

العلاقة داخل الكتلة الشرقية :

وبالنسبة لاوروبا الشرقية، فإن مايكل كروز يرى ان الحقائق الأساسية الخاصة بالركود الاقتصادي لدول شرق اوروبا تتحدث عن نفسها، ويقتبس من دراسة حديثة ان دول شرق اوروبا قد استنزفت بشكل سيئ ثرواتها ومواردها التى كان من الممكن استغلالها داخليا بشكل فعال من أجل تحقيق معدلات نمو أعلى، وأن هذا الاستنزاف تولد بسبب خضوع هذه الدول الاقتصادي للاتحاد السوفييتي، حتى انهم الآن يواجهون صعوبات اقتصادية أساسية. ولأنه ليست هناك - كما يرى كروز - حلول واضحة لهذه المشاكل، فإن المرض الذى تعاني منه اقتصاديات هذه الدول سيبقى خلال المستقبل

المنظور. وهكذا، فإن بواعث التغيير السوفييتى فى هذه الدول تشمل هؤلاء المضطرين الى ذلك انطلاقا من أهداف اقتصادية ضيقة، مثل تخفيض المنح الضمنية التى تعطى لأولئك الذين يستهدفون انعاش اقتصاديات هذه الدول. ويرى كروز ان مركز الاتحاد السوفييتى المساوم تجاه دول اوروبا هائل.. سواء كان موردا للسلع الراكدة، أو موردا للمواد الخام والطاقة، ولكن تبقى هناك حدود لغوية فى هذا المجال.

ويؤكد كروزأن عملية الاصلاح فى دول الشرق الأوروبى سوف تتأثر كثيرا بالمد والجذر الذى يسم الاصلاحات الداخلية فى الاتحاد السوفييتى، ولايشك فى أن فشل الاصلاح الاقتصادى فى المجر وبلغاريا سوف يضعف من حماس العناصر الداعية للتغيير فى الاتحاد السوفييتى، وهو ما يفسد مدحهم مرارا وتكرارا للنموذج المجرى على الرغم من الدلائل التى تشير الى وجود مشاكل عديدة فى هذا البلد.

وبصفة عامة.. فإن كروز يركز على ثلاثة مواضيع متشابكة.. تدور حولها الأسئلة الآن وهى:

١- مقدرة النظم الاوروبية الشرقية على انجاز الخطط الاصلاحية المعلنة.

٢- النتائج الداخلية لهذه التغييرات.

٣- المدى الذى ستمضى اليه هذه الاصلاحات السياسية والاقتصادية فى دول الشرق، وهل سيتطلب اعادة تعريف وتنظيم علاقاتهم بموسكو؟

مستقبل العلاقات مع اليابان:

وفيما يختص بعلاقات الاتحاد السوفييتى مع اليابان يرى برادشو ان سياسات جورباتشوف الاقتصادية التى من شأنها اعادة بناء الاقتصاد السوفييتى، والتى تعمل على تشجيع الانتاج بطرق متقدمة تكنولوجيا عما مضى، قد تفضى الى كساد نسبى فى انتاجية مناطق شرق الاتحاد السوفييتى الاقصى التى يعتمد عليها كصادرات الى اليابان. ويضيف ان الهدف الاساسى، فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، هو تحسين هيكل التجارة عن طريق اختصار دور الصادرات الطبيعية، وزيادة حصة السلع الاخرى الأكثر قيمة، ولكن مثل هذه الاستراتيجية لن تجدى بالنسبة لليابان، فعلى سبيل المثال، ورغم ولع الشعب اليابانى بالسيارات المستوردة، الا أن السيارات السوفييتية لن تستطع الاقبال عليها فى طوكيو. وبناء على ذلك فاذا حاول الاتحاد السوفييتى تحجيم دور الصادرات الطبيعية الى اليابان، فإنه قد يخلخل الأساس المنطقى لهذه التجارة، وبوضوح أكثر فإنه اذا نجح جورباتشوف فى اعادة بناء الاقتصاد السوفييتى على أسس جديدة، ونجح أيضا فى تحسين هيكل الصادرات السوفييتية الى الدول الأخرى، فإنه ربما يعمل على تخفيض حجم تجارته مع اليابان - على المدى الطويل.

مستقبل التعاون بين الشرق والغرب:

نأتى الى الاستنتاج الأخير- الخاص بجون بارسونز - حول التفكير الجديد فى الشرق والغرب. إن

بارسونز يعتقد أن افكار الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية حول الأشكال الجديدة للتعاون قد تساعد فى رسم صورة مستقبلية لما ستكون عليه العلاقات المتبادلة، وكيف سيتم ترتيب الالتزامات المتبادلة فى مشاريع التعاون الصناعية، وماهى القطاعات التى ستكون محلا لتعاون اقتصادى أكبر. ويرى انه لابد من توقع وجود عدة عراقيل من شأنها اعاقة احراز أى تقدم مهم فى العلاقات الاقتصادية.

واستنتاجه الخاص فى هذا الشأن يبدو كالتالى: بالنسبة لتأثير التفكير الجديد على التعاون الاقتصادى، ستكون هناك – على المدى القصير – عراقيل كثيرة.. وقليل من المرونة، وستكون الغلبة على المدى المتوسط للعراقيل الايديولوجية. ويعتمد بارسونز فى هذه الرؤية على أن الدول الاشتراكية لم تبد حتى الآن تقديرا للأشكال المختلفة للتعاون الاقتصادى، ولايزال تحليلها للحوافز والحساب الاقتصادى هزيلا جدا. لكن هذه الدول بسبيلها الآن الى اجراء تغييرات مهمة، وقد حدثت بعض التغييرات بالفعل فى هذا الشأن، ومنها القبول ببعض أشكال التعاون الجديدة، والإقرار بأن الاتفاقيات مع الغرب لايمكن ان تكون سيئة برمتها. وبطريقة ما فإن الصراع بين النظامين الاجتماعيين لابد أن يفضى الى عالم يسمح بوجود مثل هذه الأشكال من التعاون.

ويتساءل بارسونز- موجها سؤاله الى الشرق والغرب على حد سواء – الى أى مدى سوف تسمح العلانية الجديدة بتغيير النظرة الضيقة للتعاون الاقتصادى، والى أى مدى ستستجيب الدول الرأسمالية وتتخلى عن مواقفها المتعنتة، وتقوم بتحليل العناصر الجوهرية للتعاون بمزيد من الموضوعية؟

وفى النهاية، فإن بارسونز يخلص الى أن الدول الرأسمالية ستكون فى وضع لايسمح لها بوضع خطط جديدة للانطلاق نحو الأهداف الملائمة التى تخدم مصالحها الخاصة، والى أن قليلا من التفكير الجديد مطلوب أيضا فى الغرب !!

وجهة نظر من يوغوسلافيا

عرض لكتاب

البيروسترويكا من الماركسية والبلشفية إلى جورباتشوف

تأليف : س. ستوجانوفتش

عرض : محمد شمس عبد المنعم

Perestroika,

from Marxism and Bolshvism to gorbachev.

By: S. Stojonvie

Prometheus books - buffalo, New York.

يستهدف الكتاب الذى نعرض له هنا الاجابة عن أحد الأسئلة المطروحة حول البريسترويكا - وهو : هل ستؤدى البريسترويكا الى اقامة الاشتراكية الديمقراطية فى الاتحاد السوفييتى، أم الى مجرد اعادة بناء هيمنة الدولة فى هذا المجتمع؟

ولكى نصل معا الى اجابة مؤلفه عن هذا السؤال - لابد أولا أن نتعرض بشىء من التفصيل «لهيمنة الدولة» : ماهيتها، وماهى علاقتها بالماركسية وديكتاتورية الطبقة العاملة؟ باعتبار أن السلطة فى الاتحاد السوفييتى- كدولة اشتراكية- من المفترض أن تكون للطبقة العاملة؟

ولابد أيضا من أن نتعرض لوجهة نظر المؤلف فى الاشتراكية الديمقراطية، وكيف يجب أن تكون؟

سنبدأ أولا «بهيمنة الدولة» : ماهيتها، وأسباب ظهورها، وماذا يمكن أن تقدمه البريسترويكا لهذا النوع من المجتمعات؟

وبعد ذلك سنتطرق الى الاشتراكية الديمقراطية، وكيف يجب أن تكون وعلى أى أساس، وهل من الممكن أن تؤدى بريسترويكا جورباتشوف الى اقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى فى الاتحاد السوفييتى.

وفى النهاية نعرض لبعض وجهات النظر المختصرة حول البريسترويكا وتقييم الكاتب لهذه الرؤى مقدمين فيها رأيه حول البريسترويكا وصحة نسبها للماركسية اللينينية من عدمه.

لماذا نادى جورباتشوف بالبريسترويكا؟

السبب الأساسى للبريسترويكا هو تزايد الفجوة بين الاتحاد السوفييتى والغرب بشكل خطير ساعد عليه «نزيف العقول» الذى يعانى منه الاتحاد السوفييتى وهو النزيف الذى أدت إليه سياسة الاتحاد السوفييتى المعادية للفكر. ورغبة جورباتشوف فى وقف هذا النزيف يترجمها باتاحة حرية العمل المؤقت للفرد فى الخارج. ويضاف الى الأسباب السابقة ضغط الظروف والجمهور السوفييتى من أجل الاصلاح.

ولايعتقد المؤلف ان لدى جورباتشوف خطة كاملة محددة للاصلاحات فى النظام السوفييتى لايرغب فى الكشف عنها حاليا لاعتبارات تكتيكية، بل يعتقد أنه هو نفسه مازال «يبحث عن الوجود الحقيقى لجورباتشوف». ومما يساعد جورباتشوف فى مهمته تمتعه بقدر كبير من القوة الشخصية، فهو اليد القائدة فى سكرتارية اللجنة المركزية صاحبة القول الفصل فى اعداد دورات

المكتب السياسى واللجنة المركزية. ومن هنا فقوته تكمن فى المكانة الرمزية الهائلة لوظيفته.

وبالمقارنة بخروشوف، فجورباتشوف ليس محملا بجرائم الدولة الستالينية، ولهذا يمكنه الآن المناداة بالجلاسنوست (المصارحة) فيما يتعلق بهذا الجزء من التاريخ، وأن يبحث عن شرعية بهذا النداء، ففى النظم الديكتاتورية يمثل تغيير الجيل أهمية عظمى.

الدعائم الأيديولوچية لإصلاحات جورباتشوف :

قال الفيلسوف الأمريكى «وليام جيمس» : «لايمكن قبول شىء كحقيقة، مالم نجعله ملائما لأقل مايمكن من التشويش وأكبر مايمكن من الاتساق مع رصيدنا الأصلى من الحقائق».

ولايمكن أن توجد هذه الاستمرارية وهذا الاتساق فى الاتحاد السوفييتى، دون الاستناد الى لينين.

من الأبعاد الرئيسية للينينية : شيوعية الحرب، والسياسة الاقتصادية الجديدة NEP. وشيوعية الحرب WAR COMMUNIUN هى المرحلة التكوينية للشيوعية، فمعظم تاريخ الحزب الشيوعى السوفييتى، وهو النموذج الأصلى والعتيق لكل الأحزاب الشيوعية الأخرى- قد تميز بالحرب : الحرب العالمية الأولى، الحرب الأهلية والدفاع ضد التدخل الخارجى، التحول الستالينى المتسارع خلال حرب الدولة ضد الفلاحين، إرهاب الدولة الشامل الطويل الأمد، الاستعداد للحرب، تحمل العبء الرئيسى خلال الحرب العالمية الثانية، إرهاب الدولة فى فترة مابعد الحرب، الحرب الباردة.

ومن هنا فشيوعية الحرب لاتصلح سندا للاصلاح ويبقى من اللينينية السياسة الاقتصادية الجديدة، وهى مايستشهد به جورباتشوف الآن. ولكن لافائدة اليوم من تقديم نسخة جديدة من «السياسة الاقتصادية الجديدة»، وإنما المطلوب هو اصلاح اقتصادى أكثر جذرية بشكل لايقارن، وهذا يتطلب اصلاحا سياسيا أساسيا. بعبارة أخرى يجب على المرء أن يتطلع الى «سياسة جديدة» وليس سياسة اقتصادية جديدة.

ومن المتوقع، بالاضافة الى لينين، أن يكون ماركس الانسان والمؤيد لكوميونة باريس من الدعائم الأيديولوچية الأساسية للاصلاح فى الاتحاد السوفييتى، ومن المبكر جدا توقع اللجوء الى مفكرين اشتراكيين غير ماركسيين فى هذا الشأن.

والامكانية الأيديولوچية الجوهرية الأخيرة للانفتاح على الاصلاح هى تكوين مايسمى «بالشخصية العلمية المتلائمة مع الثورة العلمية التكنولوچية للماركسية اللينينية».

الأزمة فى الاتحاد السوفييتى :

من الأفضل أن نرد الأمور الى أصولها. وأحد أصول الأزمة فى الاتحاد السوفييتى يكمن فلسفيا فى أزمة الجدل الماركسى الذى هو جدل مغلق (ذو نهاية محددة سلفا)- فالنفى AUFHEBUNG فى

جدل كل من ماركس وهيجل يعنى كما هو معروف : النفى، والمحافظة على، والارتفاع المستمر لمستوى أعلى من التطور . وكان من الواجب أن يكون الجدل مفتوحا، أى أن يسمح بالنفى، وكذلك بالنفى المضاد – AUTI AUFHEBUNG – وهذا الاشتقاق (الذى يقترحه المؤلف) يعنى: النفى، والمحافظة على، والسقوط لمستوى أدنى.

ومن أمثلة النفى المضاد تطور الماركسية من ماركس الى ستالين مرورا بلينين.

أما الأصل الثانى للأزمة فيكمن فى مفهوم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الماركسى الذى يجعل السياسة معتمدة اعتمادا كاملا على الاقتصاد ، ويجعل الدولة عنصرا تابعا لمجمل السياق الاجتماعى. ويقدم الكاتب هنا فكرة انفصال المجتمع المدنى عن الدولة، وهو التصور الذى يؤكد استقلالية السياسة.

وأما الأصل الثالث للأزمة فهو المتعلق بفكرة ديكتاتورية الطبقة العاملة خلال مرحلة الانتقال بين الرأسمالية والمجتمع الشيوعى. حيث يرى الكاتب أن الطبقة العاملة كطبقة اقتصادية، وليست سياسية اقتصادية لم تصبح ولاتستطيع أن تصبح طبقة حاكمة . ويعتبر المؤلف هذه الفكرة هى أساس البلشفية والملهم النظرى لها. حيث تصور ماركس ديكتاتورية انتقالية من الأغلبية الساحقة من الجماهير على انقاض الأقلية البرجوازية المخلوعة ، على حين كانت النتيجة البلشفية ديكتاتورية طويلة الأمد من الأقلية على الطبقة العاملة.

مراحل الأزمة فى الاتحاد السوفييتى :

المرحلة الأولى: البلشفية

تعتبر السلطة التى أقامتها البلشفية فى الاتحاد السوفييتى هى سلطة هيمنة الدولة وهى تقوم على احتكار طبقة للسلطة السياسية، ومن خلالها تسيطر بنيويا على الاقتصاد.

وبهذا المعنى فهذه الطبقة هى طبقة سياسية – اقتصادية، لأن سيطرتها الاقتصادية ناتجة من سيطرتها السياسية وتابعة لها.

وباعتبار الأيديولوجية البلشفية (أيديولوجية المصالح الموضوعية للطبقة العاملة) هى أساس هيمنة الدولة، فإن المؤلف يتناولها بالنقد، بادئا بعرض أبعادها السلبية ثم الإيجابية، كما يلى :

البعد السلبى : هو رفض الديموقراطية البرجوازية باعتبارها شكلية وظاهرية ومضللة. ولأن البلاشفة لايستطيعون إنكار حرية المواطنين فإنهم غالبا مايفتقدون الوعى بمصالحهم الحقيقية بسبب التلقين، والمناورات، والكذب، ومستوى التعليم .. إلخ.

وقد لعب الفصل بين المصالح الذاتية والموضوعية للطبقة العاملة دورا رئيسيا فى الأيديولوجية البلشفية، كما أن ماركس لم يكتب أى شئ تقريبا عن تحويل مصالح الطبقة العاملة الموضوعية إلى

مصالح ذاتية أى تطوير وعيها الطبقى. كما لم يكتب شيئا مقنعا عن كيفية تجنب خطر التوجه الشخصى للمترجم والممثل المزعوم لمصالح الطبقة العاملة الموضوعية (الحزب الشيوعى).

البعد الإيجابى : ظهرت هذه الأيديولوجية تاريخيا مستندة إلى المصلحة الموضوعية للطبقة العاملة. ولما كان الحزب الشيوعى كطليعة مزعومة للطبقة العاملة يمثل أولا وأساسا هذه المصالح الحقيقية، فليست هناك حاجة إلى أشكال الحياة السياسية والتنظيمية التى تعبر بها هذه الطبقة بحرية عن تفضيلاتها وتحققها ، لأن الطليعة السياسية تزعم التمثيل الموضوعى لمصالح هذه الطبقة، وعند الضرورة تفعل ذلك ضد مصالحها المعلنة.

لقد تحولت البلشفية بسرعة إلى أيديولوجية دولة مهيمنة يتم فيها كبت الرغبات الوقتية للعمال من خلال التخطيط السياسى الفوقى. ومن المثير أن الانقسام الواقع فى الحزب بين الطليعة المتفوقة (القيادة) والطليعة (العضوية) لم يتم تبريره بالمصلحة الموضوعية ، بل استند إلى قاعدة «المركزية الديمقراطية».

وفى ظل هذا الاستبداد، كان من السهل تحويل شعار «المصالح الموضوعية للطبقة العاملة» إلى «المصالح التاريخية للطبقة العاملة»، وفى النهاية إلى «المهمة التاريخية للطبقة العاملة». وبهذه الطريقة تحول مفهوم «المصالح الموضوعية» القابل للإدراك إلى مفهوم ميتافيزيقى، وتحولت المصالح الموضوعية المزعومة إلى مصلحة ذاتية للحزب الشيوعى.

ويبدأ نقد الأيديولوجية البلشفية أولا بوضع فكرة المصلحة الموضوعية تحت الفحص، إذ تحولت هذه المصلحة فى البلشفية إلى مقولة ميتافيزيقية (الميتافيزيقا بالنسبة للمؤلف تتكون من عبارات غير قابلة للنقد).

وبالنسبة للميتافيزيقية فى هذه المقولة، فإن أيديولوجيى البلشفية لم يحددوا متى وفى أى ظروف يمكن التحقق فعليا من حقيقة تمثيل حزبهم لمصالح الطبقة العاملة، ولم يقدموا (سواء ستالين أو خروشوف) أى وعود محددة زمنيا بالسماح للطبقة العاملة بالتعبير عن مصالحها فى انتخابات حرة قائمة على تمثيل موضوعى.

ومن غير الممكن نقد الأيديولوجية دون نقد أساسى للغتها، فالتعبيرات الأيديولوجية قد تتأكد وتصبح شائعة بمعان لاترتبط بنوايا من وضعوها. وعادة مايحدث التشوه الأيديولوجى فى مرحلة تحديد الأسماء، حيث يمكن منذ البدء تقليل مشكلة التشوه إلى حد بعيد أو منعها.

وفى هذا المقام سوف نحلل ثلاثة أمثلة من تاريخ البلشفية ، كى نبين كيف كانت ستبدو لو لم تشوه أيديولوجيا.

أ - المركزية الديمقراطية : التنظيم المركزى ضرورى لبقاء المنظمات الثورية التى تعمل تحت الأرض، فلماذا لا نسميها بالاسم الواقعى «المركزية الثورية» وهى فى هذه الشروط النمط الواقعى الوحيد.

ولأن باب السؤال عن الديمقراطية مغلق، ولأن هذه المركزية ديمقراطية بالتعريف، فإننا لانستطيع السؤال عن كيفية مقرطتها.

ب – ديكتاتورية البروليتاريا : يأخذ الثوريون المحترفون السلطة ثم يقيمون الديكتاتورية. ولكن ماهى عمليا القاعدة الاجتماعية لهذه الديكتاتورية ؟ ومن الأفضل أن نسميها الديكتاتورية الثورية لكيلا نغلق باب السؤال عن هذه القاعدة الاجتماعية – هل هم العمال أم الفلاحون، أم مصالح الثوريين أنفسهم؟ ولأننا بالتعريف الحالى لانستطيع السؤال عن العلاقة الحقيقية بين البروليتاريا والثوريين فى السلطة ، فهذا يرجح تسميتها بالديكتاتورية الثورية.

ج – المرحلة الانتقالية : هذه الفكرة ذاتها لاتقول شيئا تقريباً، فكل فترة فى التاريخ هى مرحلة انتقال بين فترتين. وكان الأفضل أن نسميها مرحلة مابعد الثورة، خاصة أن كل مايفعله الحزب الشيوعى يبرر باعتباره مجموعة من الوسائل التى لايمكن تجنبها فى مرحلة الانتقال.

المرحلة الثانية : الفترة الستالينية (التحول من الأيديولوجية البلشفية إلى أيديولوجية الاشتراكية الحقيقية

ورثت الأحزاب الشيوعية من لينين ورفاقه نموذجا لمثل عليا (أيديولوجية بمثل عليا) - Ideal Logical Paradigm فهموا من خلاله أنفسهم والعالم الذى حاولوا إسقاطه وتغييره من خلال النشاط الثورى.

والأفكار الحاسمة فى هذا النموذج هى : الثورة البروليتارية، حزب من الثوريين المحترفين ، الحزب كممثل للمصالح التاريخية والموضوعية للبروليتاريا ، فترة الانتقال بين الرأسمالية والشيوعية.

وقد احتاج الواقع المتخلف لروسيا إلى أن يقوم البلاشفة بمراجعة جذرية للمفهوم الماركسى للثورة ، إذ لم تكفهم فكرة الحزب المركزى من الثوريين.

ونتيجة لهذه المراجعة ، فقد تحولت النظرية (الفلسفية– الاجتماعية) الثورية الى نظرية مثالية تضع للثورة الأهداف التى لايمكنها انجازها ، فبدلاً من تحطم الرأسمالية فى أقوى حلقاتها أولاً، أخذوا نقطة البداية العكسية وهى تحطم الماركسية فى أضعف حلقاتها. وبدلاً من القيام بثورة اشتراكية وضعوا فكرة الثورة الدائمة التى تبدأ بثورة برجوازية ديمقراطية، تتلوها ثورة عالمية فى أوروبا الغربية على الأقل. ويتبدى خداع النفس الأيديولوجى هنا فى إمكانية إنجاز أهداف ماركس فى ظل شروط مختلفة جذريا وبوسائل متغيرة جذريا. وعموماً، فهناك اشكاليات لم تدرس فى هذه المفاهيم :

فالحلقة الأضعف فى الرأسمالية يمكن أن تتيح فرصة أضعف فى بناء الاشتراكية وفيما يتعلق بالثورة الدائمة، فقد فاتهم أن ضعف الطبقة العاملة كطبقة اقتصادية، وتزايد هذا الضعف فى روسيا ، يجعلها عاجزة عن تأمين المنجزات الثورية البرجوازية الديمقراطية، ناهيك عن طرح وإقامة

ديكتاتوريتها. وهذا يفسر ظهور الستالينية وتدمير منجزات هذه الثورة من حرية الاجتماع والاتحاد والسوڤييتات وغيرها.

وجوهر الخطأ فى الثورة الدائمة كان الثنائية الفكرية (رأسمالية أم اشتراكية) وكان الواجب أن تكون ثلاثية (بإضافة هيمنة الدولة). وهذه الثنائية لم تجعلهم يضعون الامكانية والاتجاه نحو هيمنة الدولة فى الاعتبار، وحتى المرحلة الأولى؛ أى البورجوازية الديموقراطية لم تؤسس فكرتها جيدا.

وكانت النتيجة شيوعية متدنية وحقودة من الواجب دراستها على أساس علم النفس السياسى الذى يبدأ بفحص إدراك البلاشفة لتهديد المحيط الرأسمالى المنضوى تحت شعار «اللحاق بالعالم الرأسمالى وتخطيه» الذى ينم عن التدنى والإحساس بالنقص والحقد.

والبلشفية فى رأى المؤلف هى واقعية اشتراكية لأن اتجاه الحركة نحو الشيوعية كان بالنسبة لها هو المعيار الأكثر أهمية من أية حقائق فى تحديد الواقع الاشتراكى.

المرحلة الثالثة : من الواقعية الاشتراكية الى الاشتراكية الحقيقية

فى نهاية الستينيات – وتحت ضغوط تركة ستالين وتحديات الشيوعية الإصلاحية فى أوروبا الشرقية– اضطر النظام السوڤييتى لكى يبرر نفسه أيديولوچيا الى اللجوء لحقيقة أنه موجود كأمر واقع ، بعد أن أصبح عاجزا عن اللجوء لليوتوبيا الشيوعية.

وكان الاسم الجديد هو الاشتراكية ، على اعتبار أن «الاشتراكية الديمقراطية ذات الوجه الإنسانى» هى يوتوبيا حقيقية. ورغم أن أيديولوچية الاشتراكية الحقيقية كانت تمثل فى جزء منها استجابة لتحدى الشيوعيين المثاليين فى أوروبا الشرقية (المجر وتشيكوسلوڤاكيا)، فقد تم قمع أى تحرك للاشتراكية الديموقراطية الإنسانية بالقوة فى ظل الادعاء بأن الاشتراكية القائمة هى الإمكانية الواقعية الوحيدة.

وقبل جورباتشوف تقدمت الأيديولوچية السوڤييتية باسم جديد هو الاشتراكية الحقيقية (المتقدمة). ولكن إذا كانت هذه الاشتراكية متقدمة فعلا فلماذا كان على المؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعى أن يتطلع الى فترة غير محددة لتطور مقبل فى الاشتراكية تتجاوز نهاية القرن الحالى كما ورد فى خطاب جورباتشوف فى نفس المؤتمر؟

إن الادعاء بأن الاشتراكية القائمة هى الإمكانية الواقعية الوحيدة يوقع الاشتراكية فى مأزق، فحال أن تبدأ الاشتراكية الاعتماد أيديولوچيا على واقعها نفسه، فإنها تقيّم على أساس أدائها . ولكن مشكلة «الاشتراكية الحقيقية» أنها تبقى أدنى وظيفيا من الرأسمالية الديمقراطية المتقدمة ومن الاشتراكية الديمقراطية فى الغرب وخاصة فى اسكنديناڤيا.

والسؤال هنا هو : أى نوع من الاشتراكية الحقيقية هذا الذى تؤثر عليه حركة عمالية من ملايين عديدة فى بولندا، مثلا؟

مقارنة بين الايديولوجيتين: البرجوازية وهيمنة الدولة :

ولكى ننهى هذا الجزء من الحديث عن هيمنة الدولة فمن الواجب عرض الخلافات الأساسية بين الأيديولوجيتين،وهو أمر ممكن بالاستناد الى مدلولات المنافسة السوقية من جانب والاحتكار من جانب آخر.

فالأيديولوجية البرجوازية بما تتصف به من منافسة سوقية وحرية اختيار تنتج تنافسا سياسيا واقتصاديا وأيديولوجيا. وهذه السوق تفترض صورة فراغ أيديولوجى متاح لكل شخص. وفى هذه الظروف فإن التناقضات تفقد حدتها وتتجه نحو التعادلية.

وعلى الجانب الآخر فإن الاقتصاد المركزى فى التخطيط والانتاج والتوزيع يستدعى أيديولوجية هيمنة لاتسمح بسوق للأفكار. وهذا الاحتكار الأيديولوجى يحتاج الى ملء الفراغ الأيديولوجى، وفى هذه الظروف تتفاقم التناقضات وتفرض الديكتاتورية المؤسسة على هيمنة الدولة ولاءً شاملا للحزب باسم العلم.

وبالاضافة الى هذا فإن الأيديولوجية البرجوازية تتصف بصفتين ناتجتين من انفصال المجتمع المدنى عن الدوله وهما : أن انفصال المجتمع المدنى عن الدولة يوفر مجالا للحرية السياسية والقانونية والمساواة والديمقراطية، وفى نفس الوقت فالانفصال يجعل انتقال الهيمنة الطبقية من الاقتصاد الى السلطة وباقى مجالات الحياة الاجتماعية – صعب الرؤية.والصفه الثانيه هى أن حاجتها الى الارتباط بإنتاج أيديولوجى مركزى أقل لأن الأيديولوجية تولد مثلها مثل الطبقة السائدة خارج الدولة . ولذلك، فليس هناك حديث عن «تقديم الوعى من الخارج» ، وإنما عن تبرير وتطوير الوعى اليومى القائم. وليس هناك أيضا حديث عن حزب طليعى منفرد يتظاهر بتمثيل وترجمة المصالح الموضوعية.

وهذا ما جعل الشيوعيين البلشفيين فى الغرب يتناولون الأيديولوجية الديمقراطية بشكل خاطئ لأنهم يفترضون أن الأيديولوجية الديمقراطية والليبرالية يجب أيضا أن تقدم للطبقة العاملة من الخارج. مما جعلهم لايفهمون أن كون الأيديولوجية خارج الدولة قد جعل تأثيرها على الجمهور العادى وحتى العمال أعظم بكثير من أيديولوجية المصالح الموضوعية.

والواقع أن الأيديولوجيين فى نظام الدولة المهيمنة لا يفهمون الأيديولوجية السائدة فى الرأسمالية للأسباب الأتية :

١ – الاختلاف فى طريقة العمل والانتشار وكسب النفوذ الأيديولوجى.

٢ – الكليات الاجتماعية يسيطر عليها من جانب احتكار سياسى ومن الجانب الآخر اقتصاديات تنافسية.

٣ – أيديولوجيتهم أحادية قائمة على احتكار جهاز وحزب الدولة والقهر، ولهذا فهى لاتستطيع

فهم أيديولوچية تعددية وتوالى النخب فى الحكم والحوار وفصل العلم عن الأيديولوچية والإيمان عن التسامح.

هل البريسترويكا اشتراكية ديمقراطية أم اعادة بناء هيمنة الدولة؟

بالنسبة للماركسيين المتزمتين ، تعتبر الاشتراكية حتمية تاريخية (انهيار الرأسمالية وانتصار الاشتراكية) تتبع قوانين حديدية. ولكن بالنسبة للماركسيين الإنسانيين، فالاشتراكية هى احتمال وميل Twdency تاريخي، وتحقيقها يعتمد بدرجة حاسمة على الاختيار القيمى والأفعال الجماعية للجماهير. وبالنسبة للمتزمتين وللإنسانيين معا، فالاشتراكية لاتنفصل عن الشيوعية بل هى تشكل مجرد مرحلة تمهد للشيوعية.

وبالنسبة إلينا (المؤلف - الاشتراكيين الديمقراطيين) فاننا نهتم باشتراكية ذات احتمالات واقعية وقابلة للإدراك بعيدا عن يوتوبية المجتمع اللاطبقى. والقاعدة الأكثر ملاءمة لهذه الاشتراكية هى الرأسمالية الديمقراطية المتقدمة بسبب مستواها الاقتصادى والسياسى وبسبب الانفصال البنيوى للمجتمع المدنى عن الدولة، الذى نرى وجوب استمراره فى ظل الاشتراكية (وهذا مالايوافق عليه ماركس بالتأكيد).

ووجوب استمرار الوجه المدنى والبرجوازى يرجع الى ضرورة تكامل هذه الاشتراكية عضويا مع الاقتصاد والسوق العالميين. وهكذا فإنها تشكيلة اشتراكية ذات نوع مختلط من الملكية والاقتصاد ومجتمع مدنى كامل وهى ليست «فترة انتقال» بين الرأسمالية والشيوعية، وليست «مرحلة دنيا» من الشيوعية.

ومن الناحية الاقتصادية، فهذه الاشتراكية ذات بعدين ، الأول منهما بُعْد اشتراكى، يتمثل فى مؤسسة الإدارة الذاتية القائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاستراتيجية والموجودة داخل اطار من التخطيط الديمقراطى للنسب الاقتصادية والنمو الإقتصادى. ومعيار تحقيق الاستراتيجية هدف يتغير بتقدم العلم والتكنولوچيا، فما هو ذو أهمية استراتيجية فى المجتمع الصناعى يفقد هذه الصفة فى المجتمع مابعد الصناعى حيث يلعب الوصول إلى المعلومات دورا استراتيجيا حاسما (لقد أصبح «المنجل والمطرقة» منذ أمد بعيد متقادمين كرموز للاشتراكية).

أما البعد البرجوازى لهذه الاشتراكية فيتمثل فى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج غير الاستراتيجية، أى سوق للمنافسة والانتاج من أجل الربح للمؤسسات الخاصة، والتعاونية والاجتماعية أو مايسميه الاشتراكيون الديمقراطيون فى يوغوسلافيا والعالم باقتصاد السوق المخطط. ولايجب أن ننسى فى هذا المقام أن الملكية الخاصة والإنتاج السلعى فى الغرب يقدمان الطعام للاشتراكية كل يوم وبشكل تلقائى ولايمكن اجتنابه.

وأما البعد الديمقراطى لهذه الاشتراكية فيمكن استنتاجه من خلال التقييم الموضوعى للديمقراطية البرجوازية من وجهة نظر الاشتراكيين الديمقراطيين وعلى هدى النتائج التالية:

أ - الديمقراطية مصدر قوة للشرعية الرأسمالية. وهى إنجاز حضارى مهم، وخطوة إلى الأمام استفادت منها الطبقات غير الرأسمالية. فهى تعطى القدرة على الإصلاحات الاجتماعية المهمة وتحمى النظام الرأسمالى من التغيرات المتناقضة والجذرية.

ب - البرجوازية ليست مجبرة على اتخاذ إجراءات عسكرية استثنائية فى كل مرة تشعر فيها بالخطر، فهى تستطيع بطريقة غير مباشرة أن تسقط أى حكومة تتخذ إجراءات معادية للرأسمالية، إن لم يكن فورا ففى أول انتخابات تالية. ولايتدخل جهاز القمع إلا إذا حاولت هذه الحكومة أن تعصف بقاعدة الانتخابات ، ويكون تدخله باسم الديمقراطية وليس البرجوازية.

جـ - تلعب السوق الدولية دورا حاسما ضد كل محاولات ادخال تغييرات لصالح هيمنة الدولة أو الاشتراكية فى النظام الرأسمالى.

د - هناك كم هائل من السلطة فى أيدى النخب السياسية وغيرها. فى حين أن السلطة فى القاعدة الاجتماعية قليلة. وهناك مجالات كاملة للحياة الاجتماعية لايمكن اعطاؤها الطابع الديمقراطى الأصيل بسبب بنية الملكية.

ومن هنا فإن تحقيق الديمقراطية الجذرية فى الاشتراكية يستدعى اعطاء وسائل الإنتاج الاستراتيجية الطابع الاجتماعى، ولكن مع النظر إليها على أنها أولا ديمقراطية جذرية ينتج منها تشريك وسائل الانتاج، ونقيض هذا غير مقبول من الحركات الاشتراكية الجديدة أو من القوى الديمقراطية فى الغرب.

هل يمكن أن تتحول هيمنة الدولة الى اشتراكية ديمقراطية؟

إن هيمنة الدولة هى احتكار مجموعة للسيطرة على الدولة بنيويا ومن خلال هذا الاحتكار تسيطر على وسائل الانتاج.

وقاعدة التوزيع فى هيمنة الدولة لاعلاقة لها بالعمل ، أو الملكية، أو السوق، ولكن صياغتها هى: من كل حسب قدرته على الطاعة ولكل حسب مكانه فى هرم الدولة وأهميته بالنسبة له.وحديث الرسميين فى هذه الدول عن أن التوزيع والامتيازات يأتى نتيجة للعمل والجدارة والمسئولية هو موضوع آخر. ومايسمى بالدول الاشتراكية- حاليا- هو فى الحقيقة هيمنة دولة تحتاج إلى إصلاحات جذرية لكى تصبح قابلة للنمو.

ولكى يمكن الإلمام بفكرة هيمنة الدولة (التى نشر المؤلف عرضا عاما لها لأول مرة فى ١٩٦٧)

لابد من تعريف العلاقة بين الطبقة المهيمنة على الدولة والحزب الشيوعى، فقد تحول الحزب الشيوعى الثورى الى الأداة الرئيسية للطبقة الحاكمة - وهذا تاريخ مازال من الواجب دراسته - وكما هو مفهوم فالأحزاب الشيوعية فى السلطة تعامل المنظمات والمؤسسات الأخرى كأدوات لها. والنقاد الذين يركزون على صفة الحزب الواحد للنظام يخفون بهذا حقيقة أن الحزب هو أداة للطبقة المهيمنة للدولة، فمن السذاجة أن نعتقد أن الشعب العادى الذى يشكل الشريحة الأكبر من عضوية الحزب ينتمى الى المجموعة الحاكمة، لأن هذه الشريحة يصعب اعتبارها أكثر سلطة من غير الأعضاء.

وليس منطقيا أن نقف عند مقولة حزب الدولة ودولة الحزب، لأن مانتعامل معه فى الحقيقة هو دولة الطبقة وطبقة الدولة. وبسبب سيادتها السياسية فإن الطبقة المهيمنة على الدولة تحتاج الى تنظيم نفسها كحزب، ومن خلال هذا الحزب، تعمل.

ليس هناك ديكتاتورية للحزب الشيوعى (ديكتاتورية البروليتاريا)، وإنما هناك ديكتاتورية الطبقة المهيمنة على الدولة التى تعمل ضمنيا كطبقة لكل من الحزب الشيوعى والطبقة العاملة. وفى النهاية فإن «المركزية الديمقراطية» لاتخدم فى الأساس أغراض الحزب، لكنها تشكل قاعدة الإدارة، والتنظيم، والسيطرة على جزء من الجماهير، ومن خلال هذا الجزء والأدوات الأخرى تقيم الطبقة المهيمنة على الدولة روابط بباقى الشعب.

هيمنة الدولة والديمقراطية

تشعر الدولة المهيمنة فى أعماقها بالدونية والحقد تجاه الديمقراطية الغربية، ولهذا لم تجرؤ على إلغاء الديمقراطيات بصراحة، وقد تجلى مركب النقص فى أشكال مختلفة من بينها ميل سلطة الدولة المهيمنة الى مهاجمة الديمقراطية الغربية مع تقليدها تقليدا أعمى بأشكال ديمقراطية تفتقد الجوهر: تحديد للأسماء، حملات انتخابية نتائجها محددة مقدما، تصويتات على مرشح وحيد وهلم جرا.

ولاتستطيع الدولة المهيمنة أن تحكم ديمقراطيا لأن التصويت يمكن الشعب (فرضا) من إسقاطها. وهذا يعنى محوها كطبقة لأنها لن تستطيع أن تتمتع بالسيادة من خلال الاقتصاد حيث إن سلطتها الاقتصادية تنتج من سلطتها السياسية.

والادعاء بأن الديمقراطية غير ممكنة فى نظام الدولة المهيمنة بسبب أشكال تخلفها الاقتصادى وغيرها، لايمكن قبوله، فقد ظهرت الديمقراطية فى الرأسمالية عندما كانت أكثر تخلفا بشكل لايقارن فى كثير من الأقطار فى نظم هيمنة الدولة. والتفسير الحقيقى هو أن الديمقراطية سوف تهدد النظام القائم على هيمنة الدولة. وهذا هو أيضا السبب فى أن العداء للديمقراطية كامن فى نظام الدولة المهيمنة.

نعود الى الدولة المهيمنة القابلة للنمو التى يمكن أن نسميها هيمنة الدولة المحسنة refarmed

statizm ، وهى دولة مهيمنة بوجه مدنى وبرجوازى، لأن هيمنة دولة ذات مجتمع مدنى شامل تستدعى دولة قانونية وتعددية كاملة. ولاتستطيع الدولة المهيمنة فى اصلاحها الذاتى أن تبلغ هذا المدى، لأن هذا سوف يكون ثورة وليس إصلاحا. ولأن الإصلاح الذاتى لهيمنة الدولة، لايبلغ هذا المدى، فإن المؤلف يستبعد امكانية إقامة دولة ديمقراطية حقيقية فى نظام الدولة فى المستقبل المنظور، وباعتبار أن هذا سوف يعنى إلغاء احتكار سلطة الدولة، وفى هذه الحالة لن تستمر فى البقاء كمجتمع دولة مهيمنة، ولكن المحتمل أن تشمل الديمقراطية الجماعات الفردية، والمنظمات، والمؤسسات، وليس الدولة.

الاحتمالات البنيوية للبرلة هيمنة الدولة ..

سوف تكون لبرلة الدولة المهيمنة اهتماما موضوعيا بنسبة كبيرة من الطبقة المسيطرة، ولهذا لايمكننا الحديث عن تقدم الوعى لهذه الطبقة من الخارج فيما يختص بمصالحها الموضوعية طويلة الأمد.

وخبرة تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ تبين إمكانية اصلاح دائم من هذا النوع، حيث يتحول الضغط الجماهيرى من أجل لبرلة الدولة المهيمنة الى حركة جماهيرية من أجل الاشتراكية الديمقراطية (هذا إذا صرفنا النظر عن السيطرة الخارجية والتدخل)، وتبين هذه الخبرة إمكانية حدوث نوع خاص من الإصلاح الدائم فى دولة قائمة على نظام هيمنة متطورة ذات تراث ديمقراطى.

ولكن ليست هناك نظرية للبرلة هيمنة الدولة أونظرية للتحول من اللبرلة الى الاشتراكية الديمقراطية. وإن كان المحيط الرأسمالى سوف يستمر فى الضغط عليها للتحول الى التعددية.

الصراع الطبقى والصراع الداخلى المصاحب لتطبيق البريسترويكا :

سوف يتضمن اصلاح هيمنة الدولة وتطبيق البريسترويكا صراعا طبقيا وصراعا داخل الطبقة. ولأن الماركسية ظهرت كأيديولوجية ثورية، فإنها تهمل عادة التناقض داخل الطبقة، وتزيد من أهمية التناقض بين الطبقات. ومن يرغب فى دراسة امكانية اصلاح هيمنة الدولة عليه أن يأخذ فى اعتباره المصالح المتعارضة بين الأقسام المتعددة فى الطبقة الحاكمة : البيروقراطية السياسية Politocrate ، والبيروقراطية، والتكنوقراط، والجيش، والبوليس، والدعائيون وغيرهم. ولاشك أن الانتقال من التوسع الى التكثيف فى السيطرة الاجتماعية على الإنتاج عملية محددة بأن تؤدى الى تغيرات مهمة فى تجسد الطبقة المسيطرة.

- التكنوقراطية مثلا: ذات السلطة القليلة نسبيا حتى الآن سوف تزداد تعددا وأهمية وبدرجة كبيرة على حساب البيروقراطية السياسية والبيروقراطية.

- الجهاز الهائل المسئول عن «التحريض والدعاية» سوف يكون عليه أن يخضع لتغيرات مهمة. فبعض المحافظين سوف يعارض الإصلاحات، ولكن سوف يكون مطلوبا منه تبرير الإصلاحات والدعاية

الأيديولوجية لها. والبعض الآخر سوف يتبناها ، ولكنه سوف يضار بإجراءات تقليل العمالة الزائدة فى الجهاز الأيديولوجى، بسبب التحول من الانتاج الأيديولوجى الموسع الى الانتاج والسيطرة المكثفة.

أما عن الاختلاف فى المواقف فى الطبقات الأخرى: فسوف يحظى العمل اليدوى بمستقبل متزايد القلة مع تقدم الثورة العلمية – التكنولوجية. وهذه الثورة، متضافرة مع الإصلاح المنحاز للسوق، سوف تطرح تساؤلات حول عدد المؤسسات الاقتصادية التى ستستمر فى الوجود. ونتيجة للبطالة المتوقعة ، فإن هذه الشريحة من العمل سوف تتحرك ضد التغيرات البنيوية المتوقع حدوثها.

وهناك أيضا خطر تحول التحالفات الكامنة المعادية للإصلاح الى تحالفات فعلية، وهذا هو السبب فى أن المصلحين يجب أن يثقلوا خططهم وأن يتبعوا سياسة اجتماعية فعالة، لكى يمنعوا أكثر الشرائح محافظة فى الطبقة المهيمنة من الترابط مع أسوأ شرائح العمال، والفلاحين والانتليجنسيا.

البريسترويكا والقانون :

يبدو أن تقديم شرعية محدودة، يشكل عاملا مشتركا فى كل المحاولات للبرلة الدولة المهيمنة. وقد بدأ هذا فى الاتحاد السوفييتى بعد موت ستالين، حيث قدمت القيادة شرعية بدائية لكى تمنع تكرار النزعة التسلطية، وحلت سياسة «الثقة بالكوادر» بالتدريج محل الشك الستالينى.

ولايجب أن يتوقع المرء من الدولة المهيمنة أن تقيم دولة قانونية بالمعنى المتكامل للكلمة، فأيا كان قدر الليبرالية، فإن هذه الدولة سوف تحتفظ بصفتها الأساسية كدولة ازدواجية Duel State ، إذ هى تحتكر مجموعة واحدة تسيطر على الدولة وأدوات الانتاج، وفى نفس الوقت يوجد وضع قانونى فى طور التكوين.

ولكن حين يبدأ مفعول الإصلاح القانونى بعد فترة، فإنه يكتسب ديناميكيته الخاصة ويفتح إمكانية الضغط من أسفل من أجل مزيد من الليبرالية.

ويحتل الضمان القانونى للأسواق المحلية والدولية أهمية فائقة، لأنه لايمكن تطوير اقتصاد دولة مهيمنة منحاز للسوق فى ظل وجود موقف عشوائى وعدمى mihilistic سياسيا، واقتصاديا، وقانونيا، وأخلاقيا، وثقافيا – تجاه أشكال وقواعد وأساليب العمل والتعاقد.

إن «الحصار الرأسمالى» الدولى، حصار قوى، وهذا يدفع إلى تقليل القهر ولبرلة قانون العقوبات، وكون الرأسمالية الديمقراطية تهيمن على السوق العالمية، وتضغط من أجل احترام الحقوق الإنسانية والمدنية للاقليات، ليس هو الأساس الوحيد لهذا، بل هناك أيضا الدمار الاقتصادى الذى تعززه الدول المهيمنة حين تضطهد مواطنيها. ولامعنى للاحتجاج ضد التدخل فى الشؤون الداخلية فالموضوع هو تقييم المخاطرة السياسية المصاحبة للاستثمار والائتمان، وإدارة الأعمال بشكل عام داخل هذه الدول.

وحتى لو تم تقديم كل أنواع الضمانات القانونية وأزيل الغموض عن التشريع الاقتصادى وأزيلت الرغبات الشخصية عن حائزى السلطة المحليين، وتم كبح التضخم، فسوف تجدّ الدول القائمة على هيمنة الدولة فى جذب الأموال الأجنبية واقناع مواطنيها ببدء أعمال خاصة وسوف يستمر هذا حتى تتخلص من الحملات السياسية والأيديولوجية المعادية لليبرالية ومن اضطهاد مواطنيها.

إن «السياسة الاقتصادية الجديدة» ليست مضمونة المستقبل فى ظل «شيوعية الحرب» فماذا يمكن أن يعنى الاستقرار السياسى عند رجال الأعمال الأجانب اذا كان قادة الدول يستخدمون القوة العسكرية أو يهددون باستخدامها لحماية أنفسهم من مواطنيهم ، أو حين يضطهدون هؤلاء المواطنين، وأى ضمان يمكن تقديمه إلى المستثمرين الأجانب بأن رءوس أموالهم سوف تحظى بالحماية وبأن قطاع الأعمال الخاصة المحلى لن يعاد تأسيسه فى ظل «شيوعية الحرب».

البريسترويكا والإدارة الذاتية :

من المشاكل المهمة المرتبطة بالبريسترويكا مشكلة الإدارة الذاتية العملية والقابلة للتطور. وتجربة يوغوسلافيا بهذا الشأن تمدنا بخبرة ذات شأن.

بداية، هناك علاقة بين المجتمع المدنى والإدارة الذاتية. والتناول الواقعى للادارة الذاتية فى ظل هيمنة الدولة القائمة يعنى مناقشة إمكانيات تأسيس المجتمع المدنى بعيدا عن الدولة.

وإذا انطلق المرء من يوتوبيا تدمير الدولة ، كما حدث فى يوغوسلافيا، فإن النتيجة ربما كانت الإدارة الذاتية كيوتوبيا.

ولما لم يكن هناك الكثير من الحديث حول الحاجة إلى اقامة «اقتصاد حقيقى» فى يوغوسلافيا، فيجب علينا أن نواجه بوضوح الأوهام والعناصر الغامضة ليس فقط فى الاقتصاد ، وإنما أيضا فى السياسة، والأيديولوجية، وفى الادارة الذاتية -أفلا تعد الإدارة الذاتية وهما إذا نتج منها كل هذه الديون والفوائد؟

إنها عواقب (ضمن أشياء أخرى) لحقيقة أن الإدارة الذاتية قد بقيت حتى اليوم أداة لخدمة الطبقة المهيمنة. وفوق هذا، فهناك تساؤل حول نوع الإدارة الذاتية التى يمكن أن توجد- بدون وجه حق- التنظيم الذاتى وإمكانية ممارسته.

أى نوع من الإدارة الذاتية يمكن أن يوجد إذا كانت الدولة التى هى فى وضع احتكار تحدد حتى أدق التفاصيل مثل كيفية قيام من يسمون المديرين الذاتيين بتنظيم أنفسهم. ويبدو اليوم أنه سوف يتم إدخال الإدارة الذاتية فى الاتحاد السوفييتى وفى دول أخرى بنفس الطريقة من أعلى.

ومن الواجب أن توجد تعددية فى الادارة الذاتية وفقا للتناقضات الخاصة التى تظهر داخلها. فيجب أن تتلاءم الأشكال المختلفة من الادارة الذاتية مع أنواع الملكية، ومع وجود أو عدم وجود منافسة السوق. وهكذا تتنوع الادارة الذاتية من المشاركة فى الادارة (كما فى مشاريع الطاقة

الكهربية الكبرى والخدمات العامة الأخرى) الى الادارة الذاتية غير المحدودة التى توجد فى ظل ظروف المنافسة السوقية الكاملة (كما فى مصانع الأحذية). وسوف يحدد القانون قواعد عامة فحسب، تاركا للمؤسسات المعنية أن تختار كيف تضبط ادارتها الخاصة فى الاطار القانونى المحدد. وخلال التسجيل فإن المجالس الاقتصادية سوف تصدر أحكامها فيما اذا كانت المؤسسات قد نظمت نفسها طبقا للقواعد أم لا. واذا كانت احدى المؤسسات فى وضع احتكارى، فإن معظم هيكلها الادارى سوف يكون من ممثلين للبنوك والمؤسسات وأجهزة الدولة صاحبة الاستثمارات فى هذه المؤسسات فى حين أن مستخدمى المؤسسة سيشتركون فى الإدارة فحسب .

ومن الملامح الأساسية للادارة الذاتية الواقعية، التضارب بين مصالح المجموعة ومصالح المجتمع. واذا مثلت مصالح المستخدمين فى الادارة، فيجب أن يكون هناك وزن معادل من ممثلى المجموعات الأخرى والدولة فى الادارة. ودور الدولة سوف يكون واضحا من خلال القوانين وغيرها من الضوابط. واذا لم تنطلق الادارة الذاتية من هذا الاعتبار الأولى للتعارض فسوف تكون النتيجة هى التعطل المستمر لوظائف الادارة نتيجة لتدخل الدولة باسم مصالح المجتمع.

وكمثال لهذه التناقضات، يجب أن نلاحظ فقط أن المستهلكين فى يوغوسلافيا لم يبدأوا حتى الآن - مدفوعين أو مستقلين - تنظيم أنفسهم تنظيما حمائيا فى مواجهة الرغبة الذاتية للمؤسسات الاحتكارية.

وأخيرا، فمن المهم أن نسأل عن العلاقة الواجبة بين الادارة الذاتية والكيانات الادارية ؟ وفى رأيى (المؤلف) أنه يجب تعريفها بطريقة مشابهة للعلاقة بين شرعية الحكومة ووظيفتها التنفيذية. فبمجرد انتخاب مجلس المديرين (التنفيذى) فإنه يدير شؤونه بدون تدخل من مجلس المستخدمين (التشريعى) ولكن تحت رقابته، وبدون ضمان هذه الاستقلالية للكيانات الادارية، فسوف تكون النتيجة قرارات مثل قرارات الهواء، تخفى عدم المسئولية وعدم الكفاءة فى تمثيل قرارات الادارة الذاتية. فى يوغوسلافيا، يتحدث الناس عن خطر كل أنواع حكم الأغلبية باستثناء حكم ذوى القرارات المتوسطة mediocrity.

ولهذا السبب فإن الفكرة النقدية الخاصة بالانتاج البروليتارى prolet-production المناظرة للثقافة البروليتارية proletcwtare تستدعى العرض. إن الانتاج البروليتارى والفكرة المرتبطة به عدا «المنتج المباشر» (كخالق وحيد لفائض القيمة) يضع عقبة رئيسية أمام تطور الانتاج الحديث وأمام الادارة الذاتية المنظمة عقلانيا. وفى مرحلة التطور الاقتصادى المتوسع القائم على قوة العمل الرخيصة، فإن المجموعة المسيطرة فى الدولة تركز فى أيديولوجية عمالها على العمل الجسمانى وليس على العمل الفكرى كمصدر وحيد ان لم يكن المصدر الغالب لفائض القيمة. وبهذا التناول فلا مجال للحديث عن الارتباط الفعال بالتقسيم الدولى للعمل، وخاصة الآن حيث تصبح المعرفة الكيفية know how والمعلومات والأفكار الجديدة هى القوة الانتاجية الأساسية.

بريسترويكا جورباتشوف وأوروبا الشرقية :

في المقولة التالية أيضا، أعلن جورباتشوف بريسترويكا : (إن صيغة المسئولية المتبادلة يجب أن تحل محل مقولة بريچنيف عن السيادة المحدودة). وفى اطار اللبرلة فهناك فرصة لاحلال سيطرة القوة العظمى الاستراتيچية الانتقائية محل السيطرة الكلية الفائقة المركزية والتفصيلية (ذات الطابع العسكرى المباشر أساسا). ومن غير الواقعى أن نأمل فى المستقبل المنظور فى أن الحزب الشيوعى السوڤييتى سوف يتعلم أن يفصل مصالحه الدولية عن الدور القيادى للحزب فى أوروبا الشرقية، فلايمكن أن يبقى قائد فى السلطة إذا سمح لهذا الدور بأن يصبح محل تساؤل.

ماهو المطلوب من الغرب ازاء جورباتشوف :

كثيرا ما يتساءل الغرب، عما اذا كان واجبا عليه مساعدة جورباتشوف. وفى الحقيقة، فإن السؤال الواقعى الوحيد الحقيقى هو هل يدخل فى اهتمامات القسم الديمقراطى المؤيد للسلام فى الغرب عدم مقاومة القائد السوڤييتى الجديد أم لا ؟ والمؤكد أن الشيء الأكثر أهمية هو أنه فى النهاية هناك سوڤييتى يقوم بتعريف أمن القوى الكبرى بمدلولات «الاعتماد المتبادل» وهكذا يتنصل من «الصراع الطبقى فى الساحة الوطيدة».

وهناك أحيانا تخوف فى الغرب من زيادة قوة الاتحاد السوڤييتى فى ظل جورباتشوف !! ولاحاجة بنا إلى القول بأن هذه التغيرات لا تتلاءم مع شيوعية الحرب والأصولية الستالينية ولا مع الحرب والأصولية الرأسمالية. ومن السذاجة ان نعتقد أن الغرب يستطيع ارغام الاتحاد السوڤييتى على «التسلح حتى الموت»، فإذا استطاعت دولة ديمقراطية مثل بريطانيا العظمى أن تتجاهل ثلث سكانها حين تعيد توزيع دخلها القومى، فلماذا لاتستطيع هذا دولة استبدادية مثل الاتحاد السوڤييتى باسم التسلح، متجاهلة تحسين مستوى معيشة نصف سكانها على الأقل! ان أفضل سياسة تجاه سياسة جلاسنوست جورباتشوف هى الجلاسنوست.

التقييم النهائى للبريسترويكا :

يجب على المرء أن يحترس من التقييمات غير المحسوبة. ولدينا مثالان لمثل هذه التقييمات : الأول هو التصريح الحديث العهد للشيوعى الفرنسى المنشق بيير جوكين Pierre Juquin بأن هناك «ثورة داخل الثورة» - فالمسألة ليست ثورة وإنما هى مجرد اصلاح. والثانى هو زعم ماكزاس سيبز Maczasz Siresz، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المجرى الحاكم أن البريسترويكا تدحض تقييم بيير لنجوبر بأن «الحافز الذى قدمته ثورة أكتوبر قد استنفد بالتأكيد»، وهذا مجرد مديح أيديولوچى.

نحن لانستطيع أن نفسر كل الايجابيات التى حدثت وتحدث أو ستحدث فى الاتحاد السوڤييتى بأنها نتيجة للدفع الأصلى للثورة. فالبريسترويكا عمليا تثبت صحة قول بيير لنجوبر بأنها مجهود

للتخلص من الموقف المميت الذى تم الوصول اليه نتيجة توقف هذا الحافز التاريخى وعدم وجود حافز آخر جديد.

كيف يمكن احداث تغييرات جذرية دون تعريض السيطرة الانتقائية على الدولة والمجتمع للخطر؟ إن هذه الاصلاحات العميقة سوف تتطلب اعادة الاعتبار للملكية الخاصة والمبادرة الفردية فى الزراعة والحرف والتجارة والخدمات الأخرى. وسوف يكون من الضرورى السماح لسوق المنافسة بين مؤسسات الدولة أيضا. وهذه الاجراءات عموما، سوف تتطلب فى التطبيق العملى التخلى عن بعض التعاليم الأساسية للماركسية اللينينية.

الى أى مدى سوف يمكن (مادام هذا ضروريا) أن نتعايش مع العواقب العملية للسوق : الافلاس لمؤسسات كاملة، البطالة، اعادة البناء الدائمة للاقتصاد؟

كثيرا مايتم التساؤل فى ذهول : كيف يمكن أن تكون الاشتراكية غير قادرة على التطبيق الكامل لاصطلاحات السوق، فى حين تمارس الرأسمالية وظائفها من خلال المنافسة السوقية ؟ والاختلاف الرئيسى يقع فى حقيقة أن الرأسمالية - منذ بدايتها - كانت مرتبطة عضويا بالسوق، على حين أن هيمنة الدولة راكمت مؤسسات غير مربحة. واذا كان لمحددات مثل السوق أن تطبق كاملا، فمعنى هذا أن نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطنى السوفييتى سوف تشهر افلاسها، ومجرد التفكير فى المخاطر الاجتماعية الكامنة فى هذا التغير تفزع أكثر المسيطرين فى هيمنة الدولة ليبرالية.

إن كثيرا من المواطنين العاديين يقاومون هذه الاصلاحات مقاومة مريرة، فالأبوة الشاملة للدولة راسخة فى أعماق وعى الجماهير، بما يوجب تغيير الثقافة الجماعية السياسية والاقتصادية والأخلاقية. ومن المعروف أنه حتى المهاجرين من الاتحاد السوفييتى- بالرغم من أنهم يمثلون مجموعة انتقائية جدا- يواجهون صعوبات شديدة فى الكف عن طلب الأمان الاجتماعى والاقتصادى الذى توفره هيمنة الدولة عندما يقيمون مخاطر المنافسة السوقية فى الغرب.

وحتى اذا لم يتخل المواطن العادى بسهولة عن «مزية» أخذ بعض الأمن المادى من خلال وظيفة صغيرة، فيمكننا أن نتخيل ضراوة مقاومة الطبقة الحاكمة لأى هجوم على امتيازاتها. ولا أريد أن أشير الى الامتياز الطبقى الأكثر أساسية، أى السيطرة الاحتكارية على الدولة ووسائل الانتاج، تلك السيطرة التى لايمكن محوها إلا من خلال ثورة.

ونتيجة لسياسة المساواة البلشفية فى الماضى، وبقاياها التى مازالت موجودة فى الأيديولوجية السائدة، يحاول المسيطرون فى نظم هيمنة الدولة اخفاء مصادر عديدة لدخولهم كالخدمات والامتيازات وغيرها. وإذا ترجمنا كل هذا الى نقود وأضيفت الى أجورهم الإسمية فيستضح الفرق الهائل بين دخولهم ودخول المواطنين العاديين.

ومن المعروف أنه قبل المؤتمر الأخير للحزب الشيوعى، ظهر نقد عام لبعض امتيازات المسيطرين فى نظام هيمنة الدولة، وفورا، بدأ حائزو الامتيازات فى التبرير لأنفسهم باعتبار أن ما يتحتخون به ليس امتيازات وإنما تعويضات عن المجهود الشاق للمسئولين، فالرسميون لديهم أعمال أكثر أهمية بكثير من الوقوف فى طابور أمام المتاجر، والمطاعم، وعيادات الأطباء ومكاتب السفر وما أشبه، وهكذا، فبدلا من لومهم على أساس حقيقة أن «الاشتراكية المتطورة» مازال يهزها نقص السلع الأساسية، فإن الطبقة الحاكمة تستند الى هذا النقص بالذات فى تبرير امتيازاتها.

فى العصر الحديث، تدين الثقافة السياسية أساسا للتراث الغربى واللغات الغربية، وخاصة الانجليزية، والفرنسية والألمانية. وإن كان هناك بعض الأفكار السوفييتية المتداولة، إلا أنها كقاعدة، ذات دلالة سلبية، مثل :«الثقافة البروليتارية»، «الواقعية الاشتراكية»، «الاشتراكية الحقيقية». والفضل يعود الى جورباتشوف فى أن العالم يتعلم الآن استعمال كلمات روسية مثل البريسترويكا والجلاسنوست لوصف ظواهر ايجابية. وبموهبته ومهارته فى العلاقات العامة، استطاع جورباتشوف فى فترة قصيرة من الزمن أن يلحق بكثير من السياسيين الغربيين ويسبقهم.

وجهة نظر من فرنسا

عرض كتاب

تحديات جورباتشوف

تأليف : ليلى ماركو

عرض : راوية صادق سعد

Les dèfir de gorbatchev

By : Lily Morcou

Plon, 1988

فى كتابها المعنون «تحديات جورباتشوف» تقدم ليلى ماركو(*) استعراضا تاريخيا وجغرافيا للمتغيرات التى طرأت على الاتحاد السوفييتى مع تسلم جورباتشوف مقاليد الحكم وطرحه رؤيته الجديدة حول المشاكل المختلفة التى تواجه عصرنا: مجالات الإصلاح الداخلى المختلفة فى الاتحاد السوفييتى، ومظاهر تغيّر سياسته الخارجية (موقفه من الولايات المتحدة والدول ا

لاشتراكية وغيرها) وذلك باستعراض المقولات الرئيسية والمهمة، لكتاب جورباتشوف الأشهر «البريسترويكا» ومواقفه العملية على صعيد السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية للبلاد.

وقد رأينا، فى عرضنا للكتاب، أن نلتزم بالتقسيم الذى وضعته المؤلفة، وبأغلب عناوينه الرئيسية والفرعية، واضعين في اعتبارنا التوسع- قدر الإمكان- فى بعض الموضوعات المتعلقة بموقف الاتحاد السوفييتى من دول جنوب شرق آسيا والعالم الثالث، ومشكلة الشرق الأوسط بشكل خاص.

تراجع تكتيكى أم موت للشيوعية؟

«لأول مرة فى تاريخ الاتحاد السوفييتى نجد على رأس الكرملين شخصية لم تتشكل فى عهد ستالين وتمثل جيلا مختلفا تماما من الشيوعيين»، هكذا كتبت ليلى ماركو، في ٣٠ مارس ١٩٨٥، بجريدة «لوماتان» Le Matin ساردة انطباعاتها الأولى حول تعيين ميخائيل جورباتشوف سكرتيرا عاما للحزب الشيوعى السوفييتى ولمجلس السوفييت الأعلى.

«أهو تراجع تكتيكى أم موت للشيوعية؟» سؤال طرحه على المؤلفة الصحفيون الأتراك بجريدة «نوكتا» Nokta فى ٢٧ مارس ١٩٨٨، فأجابتهم قائلة: «لاهذا ولاذاك، حيث إنه من الأفضل معرفة ماهو مفهومنا اليوم لكلمة شيوعية».

«لاهو تراجع تكتيكى ولاموت للشيوعية فمسيرة جورباتشوف، ودلالة التأثير المتبادل بين بنية الوعى والبنى الأخرى، ليسا مجرد تأكيد «للفعالية والحيوية الخاصين بالمجتمع السوفييتى»، ولاهما علامة على «قوة الاشتراكية المتنامية» كما يعتقد البعض فى موسكو، أو بين بعض الأحزاب الشيوعية.

وتطور الاتحاد السوفييتى - فى ظل جورباتشوف - ليس دعوة لمراجعة النظام الاشتراكى وبداية

(*) رومانية الأصل تعيش فى فرنسا منذ عام ١٩٦٣، وتعمل باحثة فى المؤسسة القومية للعلوم السياسية FONDATION NATIONALE DES SCIENCES POLITIQUES INSTITUT DETUDES POLITIQUES وأستاذة فى معهد الدراسات السياسية فى باريس.

توجه نحو الرأسمالية كما يرى البعض فى الغرب، وليس ذرا للرماد يهدف إلى خداع العالم الرأسمالى وغزوه مستقبلا أو - على الأقل - تحييده، وإنما هو مسيرة لم يسبق لها مثيل، مغزاها يتجاوز - بشكل واسع- نطاق المحيط الاقتصادى وحده، وهدفها ، بكل بساطة ، ضبط التوقيت على القرن الحادى والعشرين، وإعادة التفكير فى نظرية صيغت فى القرن التاسع عشر.

إن المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية فى أزمة ، وعلينا إعادة التفكير فيها وإيجاد حلول مستحدثة وطرق غير تقليدية ونماذج أصيلة . ومامسيرة جورباتشوف إلا بداية لتجربة تسعى، وهى تستقى جذورها من التاريخ، إلى تجديد المجتمع الاشتراكى - وهى متمسكة بإطاره- للحد من قصوره الواضح وإلغاء تناقضاته ورد الاعتبار إلى الفرد ومتطلباته.

القسم الأول :بحثا عن الثقة الضائعة

رؤية جديدة للعالم، والحرب والسلام والتعايش السلمى

بدايات مشجعة

عندما أصبح ميخائيل جورباتشوف رئيسا لمجلس السوفييت الأعلى، كانت صورة الاتحاد السوفييتى في أوساط الغرب، وبين اليسار الأوروبى عامة، وفي قطاع واسع من أوساط الشيوعية العالمية - شديدة السوء. فهؤلاء الشيوخ المسنون ظلوا يحتلون مقدمة الساحة منذ عشرات السنين، عجائز يتماسكون بصعوبة ويصيغون بدأب مقترحاتهم وكأنهم خارج الزمن ، فيأتى السؤال: لماذا ينساق هذا البلد الكبير لحكم عجائز مرضى متهالكين؟

وعندما دخل جورباتشوف الحلبة، كان يعلم أنه يحتاج - من أجل إصلاح الاتحاد السوفييتى داخليا- إلى إصلاح سياسته الخارجية، وعلاقاته مع الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، والعالم الثالث فى آن واحد. والواقع أنه كان مهيئا لخوض هذه المعركة بايقاع واتساع مستوى واحد ، فى الوقت نفسه.

وفوق ذلك فإنه فى تناوله للمشاكل الدولية كان جورباتشوف يوضح كيف أن المعوقات في مجتمع السبعينيات والثمانينيات بالاتحاد السوفييتى، أى خلال «سنوات الكساد» قد ساهمت فى رسم صورته السلبية بالغرب، وبعبارة أخري، إذا كان الاتحاد السوفييتى قد فقد صورته الرفيعة المستوى فإن هذا يعود إلى سوء إدارته الداخلية.

وهكذا، سيشمل الاصلاح كافة مجالات العلاقات الدولية، والعلاقات الدبلوماسية، وسياسات الحزب والأيديولوجيا. وسيمتد التساؤل نحو الماضى، وكل مراحل التاريخ، فى محاولة لكسر حاجز الصمت، والخروج من النسيان، فى أجل ملء «الفراغات البيضاء» بهدف كتابة التاريخ الحقيقى والكامل».

ولأنه رجل عملى، يعيش الواقع ، أراد جورباتشوف، فى مسعاه على الصعيد الدولى، أن يجعل من حركته واقعا قابلا للتصديق، ولذا ، انطلق فى محاولة استعادة الثقة الضائعة.

وقبل كل شىء، علينا أن نعيد التفكير فى تلك الفترة التى يتطور فيها العالم ، فى فترة العصر النووى الذى يتطلب تقاليد أخرى، فلم يعد من الممكن التفكير بطريقة لينين ولا بطريقة كلاوزفيتز ولاحتى بطريقة ماركس. إن العالم يعيش فى مفترق طرق ، وعليه أن يبحث عن نمط جديد فى التفكير، يقوده نحو مفهوم جديد للحرب، والسلام، مفهوم مغاير لتلك المفاهيم الموروثة عن الأممية

الشيوعية.

ويتعرض الكتاب لتاريخ الاتحاد السوفييتى المعاصر، منذ الاستيلاء على قصر الشتاء، ومرسوم السلام (١٩١٧) والمفاوضات مع الألمان فى برست لينوفسك التى وضعت الاتحاد السوفييتى فى تناقض ومأزق فريدين: فقد كان على الاتحاد السوفييتى - فى سياسته الخارجية - أن يعمل على تفجير الثورة العالمية وعلى تأكيد مصالح الدولة السوفييتية فى آن واحد، وهى أهداف متعارضة ومتنافرة.

وكانت أحداث ١٩٢٠ هى بداية فقدان دول أوروبا الغربية لثقتها بالاتحاد السوفييتى وسياسته الخارجية ، ليظل شبح الثورة - القادم من الشرق - يحوم على الدوام ، باعتباره مهدداً لأوروبا كلها.

وقد استطاع الاتحاد السوفييتى- من خلال الأممية الدولية وجهازها الأخطبوطى الهائل - أن يغذى أسطورة الثورة العالمية، مطالبا الأحزاب الشيوعية والطبقات العمالية الدولية بالتضامن الكامل مع سياسته الخارجية.

والوقائع الأولى تشير إلى محاولات جورباتشوف إصلاح هذه السياسة المزدوجة التى استمرت حتى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، حيث نلاحظ تغيرا فى القسم الدولى التابع للجنة المركزية للحزب والذى أنشئ بعد إلغاء الأممية الدولية، وكان التعبير الأيديولوجى عن سياسة السوفييت الخارجية.

أثر التحولات الأيديولوجية الحاسم على الدبلوماسية السوفييتية :

لقد أعاد جورباتشوف ترتيب كل شئ من أجل الخروج من الإيهام، والأسطورة، والنسيان والحلم، مرتكزا على الحس السليم والفكر الإنسانى فى هذا العالم المنقسم إلى كتلتين.

ويشكل مجمل المشاكل المشتركة الإرث الذي تقوم عليه العلاقات الدولية بهدف حل الأزمات والمخاطر التى يواجهها العالم. وبالإضافة إلى الكوارث النووية، هناك - طبقا لأفكار جورباتشوف - التباين بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والإرهاب، والجريمة والمخدرات، والايدز.

إن الاعتراف بالاعتماد العام المتبادل ، وبأهمية وضع الفرضية الخاصة بالتأكيد -فى المقام الأول- على ضرورة استمرار الحضارة ، وتنحية صراع الطبقات - عالميا - إلى مرتبة ثانية، يعنى - أساسا - بالنسبة لجورباتشوف أولوية القيم العالمية الشمولية فى هذا القرن.

من المفهوم اللينينى عن الحرب والسلام الى المفهوم الجورباتشوفى :

كان يجب الانتظار حتى المؤتمر الدولى السابع (من ٢٥ يوليو حتى ٢٧ أغسطس ١٩٣٥) لنشهد نطافة مهمة فى مواجهة اشكالية الحرب، فلأول مرة يتم التمييز بين الدول الرأسمالية : الفاشية والديمقراطية ، ولأول مرة يتم الاعتراف بضرورة النضال من أجل السلام.

وفى مايو ١٩٧٣، وقع ريتشارد نيكسون وليونيد بريچنيف فى موسكو على اتفاقية سولت للحد من الأسلحة الاستراتيچية.

وفى نوفمبر ١٩٧٤، توصل جيرالد فورد وليونيد بريچنيف فى فلاديفوستك إلى اتفاق مبدئى يقود إلى اتفاقيات سولت٢ للحد من عمليات التسلح، حيث الخيار الآن بين الوجود والعدم. «فبعد الحرب النووية لن تكون هناك أية مشاكل ، إذ لن يكون هناك أحد ليجتمع حول مائدة مفاوضات أو ليجتمع حتى حول حجر».

التعايش السلمى منذ ستالين حتى جورباتشوف :

إن هذا التحول الكبير فى الظروف العالمية هو الذى غيَّر مضمون التعايش السلمى نفسه، ورغم أن لينين كان يعتقد أن فكرة التعايش السلمى ذات طابع مؤقت وانتهازى، فإن ستالين كثيرا ما كان ينادى بهذه الفكرة، أما جورباتشوف، الذى لايلغى صراع الطبقات أو الأيديولوچيات الماركسية-اللينينية، فإنه يمنحها بُعدا ومعنى حديثين تماما، فهو لايكف عن التشديد على دور وسائل الإعلام والاتصال، وعلى أهمية التحرك المشترك، والتبادل فى مجال العلوم والثقافة والإعلام، وهو ينادى بضرورة اثراء التبادل بين الدول، استنادا إلى القيم المشتركة لدى كافة البشر، وفى المؤتمر القومى (يونيو ١٩٨٨)، قدم تقريره الذى أشار فيه إلى نهاية مرحلة الحسم فيما يتعلق بتطور العالم، وبإمكان وجود مراحل انتقالية يمكن التنبؤ بها «بطريقة علمية»، فلاشئ يمكن الفوز به مقدما،أى أنه عبر التاريخ، والمستقبل، والمسيرة نحو التنافس السلمى، فحسب - يمكن تحديد من يكون الفائز.

لم يعد هناك «زحف نحو..» أو «ثقة بالنصر مع ...» أو «مغزى محدد تماما للتاريخ» أو «قوانين نهائية»، وأصبح علينا أن نعيش معا، وهذا ليس بالقليل، ومن هنا المسيرة الجديدة التى لم يسبق التطرق إليها من قبل، ومن هذا المنظور، يشكل الانسحاب من أفغانستان الصورة الأكثر بداهة لهذا التغيير الجذرى.

تعلم الواقع قراءة جديدة للتاريخ :

تبدأ الكاتبة باستعراض وجهات نظر القادة السابقين لجورباتشوف فيما يتعلق برؤيتهم لتاريخ الاتحاد السوڤييتى، لتعقد مقارنة بين توجهاتهم وتوجهات جورباتشوف الحالية واختلافها الجذرى، خاصة فيما يتعلق - على سبيل المثال - برؤية الفترة الستالينية والتحليلات المختلفة حولها.

والحال أنه مع المؤتمر السابع والعشرين بدئ فى فتح «ملف التاريخ الثقيل». وفى نوفمبر ١٩٨٧، وخلال احتفالات العيد السبعين لثورة أكتوبر- قدم جورباتشوف رؤيته وقراراته الخاصة بهذه الفترة من تاريخ الاتحاد السوڤييتى.

إن تقرير جورباتشوف - من هذا المنطلق - دعوة إلى التفكير والتأمل، دعوة إلى المناقشة وفتح الملفات ، مع الاستناد إلى عبارة خاصة للينين.

وها نحن اليوم نشهد رد الاعتبار الى كل من اعتبروا - فى السابق - «أعداء» وخونة، بل وفقدوا حياتهم وشرفهم، إنه رد اعتبار ضرورى وملح، حتى يصبح تاريخ الاتحاد السوفييتى مثله مثل تاريخ أى دولة أخرى.

عندما يصبح التاريخ سياسة :

وإعادة قراءة التاريخ هذه ليست بمناقشة أكاديمية - مفيدة فى ذاتها - وليست مجرد فتح ملف الأرشيف وإلغاء المقدسات، وإنما هى - قبل كل شىء - تعويذة تمكننا من طرد شياطين الأحلام التعسفية للعجائز، وإلى الأبد، فهذا التسييس للتاريخ ، كما طرحه جورباتشوف ، سيكون له أثر حاسم فى العلاقات مع بعض الدول الاشتراكية.

نهاية النموذج «الأوحد» واحتكار الحقيقة :

خلال لقاء رينوفيكا، رئيس المجلس الأعلى للجنة المركزية للرابطة الشيوعية اليوغوسلافية، فى ١٢ ديسمبر ١٩٨٦- وضع جورباتشوف أسس علاقة جديدة بين البلدين: استراتيجية سياسية مستقلة، حوار الند للند، بناء «يستبعد فيه أن يقوم أى حزب بادعاء احتكاره للحقيقة».

ولنعترف بأنه لم يسبق لأى زعيم سوفييتى أن ذهب فى مراجعة أمور سياسة الأحزاب الدبلوماسية الى المدى الذى ذهب إليه جورباتشوف، فزيارة جورباتشوف ليوغوسلافيا - من ١٤ حتى ١٨ مارس ١٩٨٨- للتوقيع على الوثيقة السوفييتية - اليوغوسلافية المشتركة ، تمثل قمة هذا التطور من هذه الناحية.

البيريسترويكا ليست ترياقا :

إن المراجعة السوفييتية الحالية تفرض على دول أوروبا الشرقية موقفا مفارقا، فهل يجب اعتبارها نموذجا يحتذى به ، أم عليها أن تبحث عن نموذج آخر؟ وأسوأ ما فى هذه المفارقة هو أن شعوب الدول الشرقية تتجه بأنظارها نحو موسكو وهى تأمل أن تصل - أيضا - رياح التجديد، والمصارحة والحرية إلى ضفافها. فنحو موسكو تتجه الأنظار ، ومنها تنبع الثقة.

التوجه الاشتراكى إلى الاستقلال: ماالذى يريده جورباتشوف من دول العالم الثالث؟

يذكر جورباتشوف - فى مقولاته- دول العالم الثالث باقتضاب ، وبشكل غامض ومضمر، إلا أن لقاءات القمة المصحوبة بالبيانات الضرورية ، وبالتصريحات الكثيرة - تشهد على وجود مكانة ما لهذه الدول فى استراتيجية الاتحاد السوفييتى.

إن «العالم الثالث» مفهوم حديث ، شهد على مر الزمان، سياسات مختلفة ومتباينة، وقد احتل - فى أعمال المؤتمر السابع والعشرين - مكانا ضئيلا. وحسب جورباتشوف، فإن «مايظل ثابتا، هو تضامن الحزب الشيوعى السوفييتى مع قوى التحرر الوطنى والاشتراكية. وسياستنا هى التعامل

المتبادل والوثيق مع هذه الدول ذات التوجه الاشتراكى، ومع الأحزاب الثورية الديمقراطية وحركة عدم الانحياز». والواقع أن التطور بطيء ، لكنه أكيد، ولاتزال الالتزامات بالمساعدة العسكرية كما هى (رغم ترديد مقولة أنها ليست أبدية)، وقد أصبحت الاتفاقيات الاقتصادية أكثر تحجيما، فى حين أن «المسيحية الثورية»، أى فكرة الثورة الاشتراكية الشاملة تم محوها، فالثورات، وحركات التحرر القومى، لها منطقها الداخلى الخاص بها، ويمكن للطريق الاشتراكى أن يكون مؤقتا، أو ظاهريا، أو معقدا، خاصة وأنه قد اتضح أن ثقل التخلف، والأديان، والأفكار المرتبطة بالأوضاع القبلية أكثر تعقيدا مما هو سائد فى الذهن.

لقد أصبح مفهوم «التوجه الاشتراكى» - منذ المؤتمر السابع والعشرين - ذا طبيعة مغايرة عما سبق. حيث ان الطريق التى ستسلكها أى دولة فيما يقول جورباتشوف - يجب أن تكون ، قبل كل شئ قومية، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، فهذه الدول نفسها مسئولة عن القواعد المادية المختلفة، والضرورية، لمجتمعاتها الجديدة.

من الثورة فى الشرق إلى «التوجه الاشتراكى» :

وتعرض ليلى ماركو، بسرعة للعلاقات المعقدة بين الاتحاد السوفييتى والعالم الثالث عندما كان يعمل الأول فى البدايات التى تلت الثورة البلشفية - على توسيع الثورة فى اتجاه الدول النامية.

الاشتراكية فى ظل الانقلاب :

ومع سقوط ديكتاتورية بالتزار فى البرتغال - فى ابريل ١٩٧٤ - بدأت فى افريقيا ، وخاصة فى أنجولا، موجة من حركات الاستقلال المتلاحقة، وكانت حركة التحرير الشعبية فى أنجولا بقيادة أجوستينونتو، وبمساعدة الاتحاد السوفييتى أولا ثم كوبا فيما بعد ، قد استولت على السلطة فى لواندا فى ١١ نوفمبر ١٩٧٥.

وقد حدثت عملية مماثلة فى اثيوبيا، بعد الانقلاب العسكرى لعام ١٩٧٤ الذى أسفر عن سقوط الامبراطور هيلاسلاسى.

ومع بدايات عام ١٩٨٤ ، تصاعدت نجاحات الاتحاد السوفييتى فى افريقيا حيث أخذ يرسم الخطى التى يجب تتبعها فى القارة.

ورغم اتساع التأثير السوفييتى فى افريقيا ، وفى الشرق الأوسط وفى مناطق أخرى، فإن انسحاب الجيش السوفييتى من أفغانستان يمثل نموذجا لتسوية الصراعات الإقليمية.

إن الاتحاد السوفييتى - كما تؤكد الكاتبة - يعضد مكتسباته ويحمى مصالحه كدولة، لكنه يظل حذرا، فى التعامل مع الحركات الجديدة التى يمكن أن تعرض للخطر رأس مال الثقة الذى تراكم بفضل «الجلاسنوست» و«البريسترويكا» وخاصة بعد مؤتمرات نزع السلاح.

إن مصداقية العلاقات الدولية تعتبر أهم من أي «مسيحية ثورية»، وهي مظهر من المظاهر الفكرية الجديدة الجوهرية، ومن هنا التمزق الذي تشهده في ثوابت التحالفات التي وضعها الاتحاد السوفييتي مع حلفائه الرئيسيين في افريقيا.

السلام قبل المسيحية الثورية :

رغم أن الاتحاد السوفييتي يعتبر اليابان شريكا مرغوبا فيه، فإن النزاع الدائر بينهما حول جزر كوريل لايزال قائما، ويعوق أي استعادة كاملة للعلاقات بينهما.

أما الهند، فإنها لاتزال صديقة مؤكدة وقد رسخت زيارة جورباتشوف - في نوفمبر ٨٦ - النقاط المشتركة الجديدة، واستعادت الروابط القديمة: اقتراحات هندية / سوفييتية مشتركة تتعلق بتحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلام، العداء المشترك ضد «حرب النجوم»، اهتمام الهند ، حاليا، بالاقتراح السوفييتي الخاص بحلف أمن جماعي في آسيا بالمحيط الهادي، وفيما يختص بالمشاكل المرتبطة بالصراعات الإقليمية، فالهند متضامنة فيها - بدرجات متفاوتة - مع الاتحاد السوفييتي . وتصريح دلهي، الذي وقع عليه جورباتشوف خلال زيارته للهند، يبدو كوثيقة نموذجية لهذا النمط من العلاقات. إذ تضع هذه الوثيقة حجر الأساس لعالم خال من الأسلحة النووية . إنها أنشودة من أجل السلام والحياة، من أجل قيم إنسانية تحتل مكانا أوليا في العلاقات الدولية، باعتبارها «قاعدة أخلاقية وفلسفية» ضرورية في هذا العصر النووي، ومن هنا دلالة هذه الوثيقة عالميا، ومن هنا نموذجية العلاقات السوفييتية - الهندية كما أشار إليها جورباتشوف.

إن خارطة جغرافية جديدة تمتد - كما تشير ليلي ماركو - حول المحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والخليج ، وهذه الخارطة تؤكد عملية الانفتاح في اتجاهات متعددة ، والبحث عن روابط بين الشركاء القدامى والجدد، شركاء ضروريين - بشكل خاص - بهدف تطبيق نمط تعامل جديد عماده المساومات والتنازلات من أجل حل المشاكل الإقليمية، وسعيا وراء استخلاص سياسة اقتصادية تعود بالنفع على الجميع.

القسم الثانى : عقيدة أخرى

عالم بدون أسلحة ، بدون عنف ، بدون حقد

بدون خوف ، وبدون شكوك دبلوماسية شاملة وانسانية

تشير الكاتبة إلى أن جورباتشوف قد سجل ، بمجرد توليه السلطة، وقائع أعماله الأولى في بدايات اللقاءات من أجل نزع السلاح: خطب أقل وأعمالٌ ملموسة أكثر. ففى ٢٣ مارس ١٩٨٥، اقترح جورباتشوف تجميد ترسانة الأسلحة النووية وإيقاف استخدام الصواريخ، وفى ٧ ابريل ١٩٨٥ ، فرض «موراتوريوم» من طرف واحد حول نشر الصواريخ المتوسطة المدى. وفى ١٩٨٥، أعلن «موراتوريوم» من طرف واحد فيما يتعلق بكافة التفجيرات النووية، ومدَّ فترته حتى نهاية ٢٦ فبراير ١٩٨٧. ولم يكن ذلك إلا بدايات مشروع كبير هو نزع السلاح. وفى ١٥ يناير ١٩٨٦، أعلن جورباتشوف عن برنامجه الخاص بالتدمير الكامل للأسلحة النووية عند بدايات عام ألفين.

إنها ثلاث مراحل لثلاثة أزمنة ترسم خط سير كل شيء محسوب فيها ، بدقة وتوازن، بهدف وضع البدايات لعملية تهدف إلى تنقية الأرض من الأسلحة النووية، وذلك خلال خمسة عشر عاما فقط، وهو ماتجلى فى توقيع اتفاقية نزع الصواريخ المتوسطة المدى التى هى أول اتفاقية حول نزع السلاح فى العهد النووى وقد تم التوقيع عليها فى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ فى واشنطن. فالاقتراحات السوڤييتية، الخاصة بنزع السلاح، تتضمن توازنا محسوبا: إلغاء- أو الحد من - الأسلحة النووية بأنواعها المختلفة، وكذلك الأسلحة التقليدية ، والأسلحة الكيميائية.

- عندما يتذكر الاتحاد السوڤييتى وجود الأمم المتحدة :

فى ٥ أكتوبر ١٩٨٧، أعلن الاتحاد السوڤييتى أنه سيرد الى الأمم المتحدة ١٩٧ مليون دولار، هى قيمة استحقاقات لم تسدد من طرفه إلى المنظمة منذ عام ١٩٤٥. وحتى يتمكن ميكانيزم السلام والأمن الدوليين من العمل، اقترح جورباتشوف العودة إلى ميثاق الأمم المتحدة، واقترح - أيضا - على السكرتير العام للمنظمة إنشاء مركز متعدد النشاطات للحد من مخاطر الحرب، يكون تابعا للأمم المتحدة ، كما اقترح تشكيل مجموعة ربط مباشرة بين الأمم المتحدة وعواصم دول مجلس الأمن الدائمين وحركة عدم الانحياز.

وقد دعا الزعيم السوڤييتى أيضا إلى نوع من الاشراف الدولى على تطبيق الاتفاقيات التى تهدف إلى خفض حدة التوتر الدولى، وخفض التسلح، والسيطرة - بشكل رئيسى - على الأوضاع فى مناطق الأزمة والصراع.

من قمة إلى أخرى :

في يونيو ١٩٨٧ ، طرحت الولايات المتحدة مشروع «الخيار صفر صفر» في چينيف المتعلق بإلغاء الصواريخ الوسيطة المتوسطة المدى، وتفكيك الصواريخ البعيدة المدى. وبعد ذلك بشهر، اقترح جورباتشوف «الخيار صفر» الخاص بكل الصواريخ المتوسطة المدى.

ورغم أن قمة موسكو - من ٢٩ مايو الى ٢ يونيو ١٩٨٨ - لم تتوصل إلى توقيع الاتفاقية الخاصة بخفض الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية إلى ٥٠٪ إلا أن تقدما ملحوظا قد طرأ على العلاقات السوڤييتية الأمريكية نحو الانفراج والوفاق في عديد من المجالات مثل خفض الأسلحة الاستراتيجية في أوروبا، والبحث عن حلول للصراع في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالتسلح والتأكيد على التفوق العسكري.

تفكك صورة العدو :

لقد ساهمت مؤتمرات القمة الأخيرة بين الاتحاد السوڤييتي والولايات المتحدة - طبقا لتصريحات الرئيس الأمريكي - في فتح «حواجز ما بعد الحرب». وهكذا، فنحن ندخل - كما تؤكد المؤلفة - عصرا جديدا، عصر التغييرات المستمرة في الاتحاد السوڤييتي.

كان «نداء بودابست» أول فعل تضامني كبير مع خطة جورباتشوف الخاصة بنزع السلاح. ففي اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو، في ١٠ يونيو ١٩٨٦ ، طرح الاقتراح الخاص ببرنامج خفض القوى المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، ومن نفس المنظور جاء اجتماع / اتفاق وارسو، ١٥ و ١٦ يونيو ١٩٨٨، حيث تمت الموافقة على بعض مقترحات جورباتشوف كالاعتراف بشرعية المتطلبات الغربية، وبتقارب المواقف بين الشرق والغرب.

السوق الأوروبية المشتركة والكوميكون :

عندما بدأ جورباتشوف هجومه من أجل فض أشتباك العلاقات بين أوروبا الشرقية والغربية، كان التوقيع على تصريح لوكسمبورج المشترك في ٢٥ يونيو ١٩٨٨، بداية لانعكاس هذا التحول الرسمي في العلاقات بين السوق الأوروبية والكوميكون.

واعتبارا من هذه الفترة، طالبت دول أوروبا الشرقية - عدا رومانيا - بإقامة علاقات دبلوماسية مع دول السوق الأوروبية، في الوقت الذي يطالب فيه الاتحاد السوڤييتي باتفاقية على نطاق أوسع.

أوروبا «منزلنا المشترك» :

هذا التعبير الجميل ، كما ترى المؤلفة ، هو محاولة للإصلاح بين «أوروبتين»، وهو - أيضا - دعوة إلى إقامة علاقات مع أوروبا الغربية بنفس أهمية علاقات الاتحاد السوڤييتي وأمريكا.

وحتى يستعيد جورباتشوف ثقة قادة بعض دول أوروبا الغربية، أعلن أنه يتخلى عن الأخذ

بالاعتبار إمكانيات أوروبا النووية فى المفاوضات الحالية الخاصة بنزع السلاح، لأن فكرة حدوث حرب مع أى دولة أوروبية لاتراود بال الاتحاد السوفييتى.

الإشراف:

وفى إطار المسيرة الصلبة من أجل استعادة الثقة المفقودة ، كان تطبيق الاشراف - على كل مرحلة من مراحل التسلح - واحدا من أكثر الوقائع بروزا فى فكر السياسة الجديدة.

وهاهو زمن الـ DB (نعم) يأتى بعد زمن الـ MIET (لا). ففى يونيو ١٩٨٨، وفى أثناء المؤتمر القومى، اتهم جورباتشوف من سبقوه بالانغراس فى منطق الحرب الباردة إلى حد أنهم لم يتتبعوا أو يلاحظوا تطور العالم. فسباق التسلح الذى ساهموا فيه، أدى إلى حدوث آثار خطيرة على الاقتصاد السوفييتى وعلى مستوى معيشة الشعب، لذلك وفى مواجهة هذه الصورة - سعى جورباتشوف بإصرار إلى بناء ما أسماه بـ «مقاييس الثقة»: «نظام أمن شامل»، «الاختيار الحر»، «توازن المصالح» ، «المنزل الأوروبى المشترك».

الخروج من الصراع : النزاعات الإقليمية فى العالم الثالث

فى تصريح له حول مشكلة - أفغانستان - فى فبراير ١٩٨٨، قال جورباتشوف إن «حل عقدة أفغانستان سيكون له أقوى الأصداء الممكنة على النزعات الإقليمية الأخرى»، فالمسألة الأفغانية هى نموذج لكيفية تسوية نزاعات إقليمية ساهمت فى تجميد العلاقات الدولية منذ سنوات طويلة.

ومنذ مؤتمر جنيف - فى نوفمبر ١٩٨٥ - ذكر جورباتشوف - خلال الحوار السوفييتى الأمريكى - أن حل الصراعات الإقليمية من المسائل ذات الأولوية بالنسبة للقوى العظمى، باعتباره مجالا يمكنهم من العثور على الثقة الضائعة . ويبدو واضحا ان السلام فى العالم والسلام الإقليمى متكاملان ، يرتكز كل منهما على الآخر، فى تلك الرؤية الجورباتشوفية لعالم متداخل مرتكز على الاعتماد المتبادل.

والحرص على مصالح وامتيازات دول العالم الثالث حاضر دائما فى سياسة جورباتشوف الدبلوماسية، وهو- أيضا - يأخذ بالاعتبار المصالح الأمريكية فى أسيا وفى افريقيا، ومصالح الصينيين أو مصالح دول شرق آسيا فى جنوب شرق آسيا، ومصالح اليابان واستراليا فى المحيط الهادى. لذلك، فثمة ضغوط تمارس على الفيتناميين للخروج من مأزق كمبوديا، وضغوط على الكوبيين للخروج من اشتباكات أنجولا.

ولاشك أن تحديد يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨، من قبل القوتين العظميين خلال قمة موسكو، باعتباره يوم التوقيت المحدد من أجل تسوية الملف الأنجلو / ناميبى - يعطى ملمحا فكريا للأزمة التى يجب مواجهتها.

إن دبلوماسية الاتحاد السوفييتى فى زمن البريسترويكا لاتتطابق وأهداف الحليف الكوبى السياسية، إنها - بالفعل - أقل جذرية ، وأكثر وضوحا منها .

والاتفاق الذي تم التوقيع عليه فى نيويورك - فى ١٣ يوليو ١٩٨٨- خلال الاجتماع الرباعى، دفع بعملية مؤداها خروج القوات الكوبية من أنجولا واستقلال ناميبيا. وفى ٢٠ يوليو، وقعت حكومة جنوب افريقيا - مع كوبا وأنجولا- على اتفاقية مبدئية من أجل توقف المعارك الحربية .

مشكلة كمبوديا :

منذ التدخل العسكرى الفيتنامى فى كمبوديا - فى ديسمبر ١٩٧٨- فشلت كل المحاولات التى بذلت لحل النزاع ، فالفيتناميون يعتقدون أن المفتاح فى يد الصينيين، والصينيون يرون أنه فى يد السوفييت، والسوفييت يقولون إنه فى يد الفيتناميين والصينيين.

وخلال المؤتمر السادس للحزب الشيوعى الفيتنامى- فى ديسمبر ١٩٨٦- أعلن القادة الفيتناميون أنهم يؤيدون الحل السلمى للنزاع، لكنهم، وحتى فترة قريبة، كانوا يتمسكون بالتزامهم بالانسحاب من كمبوديا عام ١٩٩٠. والحال أنه فى ٢٦ مايو ١٩٨٨، أعلنت السلطات الفيتنامية أن ٥٠ ألف جندى فيتنامى سينسحبون من كمبوديا بدءا من ٣٠ يونيو حتى نهاية العام نفسه.

لكن الفيتناميين يريدون ، مثل أطراف أخرى، تجنب عودة «الخمير» الحمر إلى السلطة، على حين أن جورباتشوف ، ينادى بتسوية سياسية تمر عبر مصالحة بين جميع القوى القومية ومن جانب آخر فإن للخمير الحمر ممثليهم فى الأمم المتحدة، وهم يشكلون جزءا من المقاومة المعادية للفيتناميين.

والحادث أن الصين قد أعربت عن رفضها أحد الشروط الرئيسية التى فرضتها فيتنام ، فهى تجعل من مساهمة «الخمير» الحمر فى السلطة شرطا لأى تسوية ، حيث أنهم القوة الوحيدة القادرة على الوقوف فى وجه الفيتناميين.

وفى ٢٠ يوليو ١٩٨٨، وفى أثناء زيارة السكرتير العام للحزب الشيوعى الفيتنامى لجويين فين لينه لموسكو ، التزم السوفييت والفيتناميون بإيجاد شروط دولية ملائمة لتسوية الصراع فى كمبوديا ، وطالبوا الصين بالمساهمة، بدورها ، فى حل النزاع.

المشكلة الأفغانية :

يتطرق الكتاب - بسرعة - إلى تاريخ الأحداث التى سبقت دخول السوفييت أفغانستان، منذ تولى نجيب الله الحكم مع المعارضة، مرورا بالإصلاح الزراعى، حتى بداية التغيرات الجديدة الحالية، ومنها، على سبيل المثال، إنشاء جامعة إسلامية جديدة فى مايو ١٩٨٨.

وقد عكس تعيين محمد حسن شرق - وهو شخصية غير شيوعية - رئيسا للوزراء فى مايو ١٩٨٨، بداية مرحلة الانفتاح نحو مايمكن تسميته - بحذر ، وداخل الإطار الأفغانى - التعددية السياسية.

ويطالب الاتحاد السوفييتى - حاليا - بمصالحة قومية بين القوى الموجودة ، بما فيها المعارضة المسلحة، والمهاجرون، وحتى القوى الملكية ؛ وذلك بهدف أن تصبح أفغانستان سلمية ومحايدة ومستقلة وغير منحازة.

وقد صرح جورباتشوف، مرارا وتكرارا، بأن حل المشكلة الأفغانية ذو دلالة عالمية وبأنه نموذج لكيفية تسوية النزاعات الإقليمية.

مبررات التدخل :

إن «الخطأ» أو «المساعدة» أو «الغزو» - طبقا لوجهات النظر - يبدأ فى ديسمبر ١٩٧٩، بالتدخل العسكرى السوفييتى مع بداية الحرب المستعرة التى تلت انقلاب ابريل ١٩٧٨.

وأيا كانت أسباب التدخل السوفييتى، علينا أن نتذكر التاريخ المحدد لهذا التدخل: ١٩٧٩، العام الذى شهد سقوط شاه إيران وانتصار الثورة الإسلامية.

وهناك توقيتان يتلازمان فى محاولات فك «عقدة أفغانستان» : الأول ٨ فبراير ١٩٨٨، ذلك اليوم الذى صرح فيه كل من جورباتشوف ونجيب الله، كل على حدة فى موسكو وكابول ، بأنهما ينتقلان إلى الفعل، وإلى مرحلة الحل الملموس لهذا النزاع، والثانى: ٧ ابريل ١٩٨٨، يوم أن التقى كل من جورباتشوف ونجيب الله ليعلنا بداية مرحلة جديدة، بداية حل النزاع وعلاقات الصداقة وحسن الجوار بين الشعبين السوفييتى والأفغانى.

الدخول فى الفخ الأفغانى :

يرجع تاريخ الشرك الأفغانى إلى انقلاب ٢٨ ابريل ١٩٧٨ الذى اعتبره الشيوعيون بمثابة ثورة، حيث تم الاستيلاء على قصر الرئاسة ، ونفى الرئيس داوود بعد أن رفض إعلان استسلامه لقادة الانقلاب.

ولقد أصبح للسوفييت - منذ بداية الحكم الجديد - تواجد واسع النطاق فى البلاد ، حتى إنهم ساهموا فى مجريات الإصلاحات الداخلية.

لكن السكان الريفيين دافعوا، بالسلاح، عن الزعماء الدينيين التقليديين وواجهوا المثقفين الشيوعيين القادمين من المدينة بفرض توزيع الأرض عليهم وتحويل المساجد إلى مقرات دائمة للحزب. وفى ديسمبر ١٩٧٨ ، تم التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون وحسن الجوار مع الاتحاد السوفييتى. وفيما بعد، تم تطبيق البند الرابع من الاتفاقية حرفيا: ففى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩، قامت القوات السوفييتية تساندها بعض القوى العسكرية الأفغانية، باحتلال المبانى العامة الرئيسية فى العاصمة ونفت الرئيس أمين وعائلته ومعاونيه الرئيسيين.

جورباتشوف والإرث الأفغاني :

وسرعان ما أدرك جورباتشوف أن بابراك كارمل ليس بالرجل المناسب، خاصة أنه كان يحاول أن يطبق «بشكل ميكانيكي» النموذج الماركسي - اللينيني على بلد غير مهيأ له.

وفي ٤ مايو ١٩٨٦، تمت تنحيته من منصبه ليحل محله نجيب الله رئيس الخدمات السرية (المخابرات) الذي أصبح في ديسمبر من ذات العام رئيسا للجمهورية. وفي الأول من يناير ١٩٨٧، اقترح نجيب الله - وذلك في إطار برنامج «مصالحة قومية» واسعة النطاق - أن يتم وقف اطلاق النار، اعتبارا من الخامس عشر من يناير ولمدة ١٦ شهرا قابلة للتجديد.

وبعد إعلان المجلس الثوري الأفغاني - في ٣ يناير ١٩٨٧ - وقف إطلاق النار حتى ٥ يوليو، توجه كل من شفرنادزه، ودوبرينين إلى كابول حيث قدما أول جدول حول انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان.

وبدأت المفاوضات، بالرغم من التشاؤم الواضح من طرف المعسكر الآخر (ضاعفت الولايات المتحدة عدد الصواريخ المضادة للطائرات «ستنجر» التي منحتها للمقاومة). لكن قمة واشنطن هي التي كانت المحدد النهائي لوضع حد للالتزام العسكري السوفييتي الذي كان بمثابة البداية في تغير وجهة النظر الأمريكية تجاه نوايا السوفييت في أفغانستان.

لم تكن هذه الحرب إلا إرثا ثقيلا. وبفضل فك الارتباط هذا، تغيرت صورة الاتحاد السوفييتي، في عهد جورباتشوف، بالنسبة للعالم، وبدلا من أن يكون بلد اللغة المزدوجة، والقمع، والميول التوسعية، أصبح الاتحاد السوفييتي، في عهد جورباتشوف، بلدا ساحرا، بتغييراته الفريدة، وشجاعته في الاعتراف بأخطائه وعلاجه لها.

الصراعات بين الدول الشرقية :

- الصين الأزمة

لكي تدرك مدى التغيير الذي طرأ على سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه الصين ذلك التغيير الذي انعكس في تصريح جورباتشوف خلال المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، والذي سجل فيه ظهور «تحسن ما في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وجاره الكبير: الصين الاشتراكية»- نعود إلى البدايات الأولى، عندما أعلنت الصين أنها ستشيد سياستها على «الاستقلال والإدارة الذاتية، والثقة بالنفس، لكنها ظلت، في إطار الحرب الباردة، حليفا أكيدا ومخلصا للاتحاد السوفييتي الستاليني.

غير أن الخلافات مع الاتحاد السوفييتي، رغم اتفاقية الصداقة التي تم التوقيع عليها في ١٤ فبراير ١٩٥٠- بدأت مع المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي عام ١٩٥٦ الذي بدت فيه

الصين دولة «أورثوذكسية» حريصة على رفض الطريق السلمي، ومؤيدة للطريق المسلح في التحولات الاجتماعية.

وفي عام ١٩٦٩، أصبح الاتحاد السوفييتي الشاغل الأول في نضال الصينيين ضد القوى الرجعية.

ومع بدايات انعطافة الصين نحو الاصلاح، شهدت سياستها الدبلوماسية بعض التغييرات، ففي الثمانينيات، بدأت الصين تمارس سياسة التحرك في كافة الاتجاهات للاستفادة من تنافس القوتين العظميين.

ومن جانب الاتحاد السوفييتي، فقد بادر، في أكتوبر ١٩٧٦، بعد وفاة ماوتسي تونج، باقتراح فتح المباحثات مع الصين، لكن اقتراحه قوبل بالرفض.

وزاد صعوبة التقارب السوفييتي- الصيني قيام الحرب الصينية / الفيتنامية (١٧ فبراير - ١٠ مارس ١٩٧٩)، والتدخل السوفييتي في أفغانستان.

لكن الصين كفت عن انتقاد نظام الاتحاد السوفييتي الداخلي اعتبارا من سبتمبر ١٩٧٩، وبدأت تعلن أنه من الممكن اعتبار الاتحاد السوفييتي بلدا اشتراكيا.

- الموقف السوفييتي إزاء الصين

ظل الاتحاد السوفييتي يحارب الأفكار الماوية، طيلة عشرين عاما، باعتبارها خليطا مشكوكا فيه، من الأفكار الماركسية اليسارية والكنفشيوسية والفكر الصيني القديم.

وبخطاب بريجنيف الذي ألقاه في طشقند (٢٤ مارس ١٩٨٢) ، والآخر الذي ألقاه في باكو (في سبتمبر ١٩٨٢)، بدأ تغير ما في الظهور، عندما طالب الاتحاد السوفييتي بتحسين العلاقات بين البلدين ، حتى وضعت لبنة المباحثات الأولى في اكتوبر ١٩٨٢ ، رغم أن الصين لم تتخل عن «الجبهة الداخلية التقدمية المعادية للهيمنة» ضد الاتحاد السوفييتي.

- جورباتشوف في عيون الصينيين

لم تكن الصين ترغب في التصالح مع الاتحاد السوفييتي أيا كان الثمن، ولذا أبدت نزع السلاح، بشرط أن تكف القوتان عن «النزوع نحو السيادة» على العالم.

ولم تبدأ الصين، إلا اعتبارا من فبراير ١٩٨٨، في تصديق أن السوفييت «يزمعون - فعلا - وضع حد للحرب ولسنوات احتلالهم الثمانية» في أفغانستان.

وهكذا تغيرت اللهجة تماما عندما تطرق الحديث إلى البريسترويكا حيث المصداقية كاملة: فالصين تراقب إصلاحات الاتحاد السوفييتي الداخلية، وتحللها، وتعقد المقارنات بينها وبين تجربتها وتجارب الدول الاشتراكية الأخرى، بالإضافة إلى أنها تعبر عن احترامها وتأييدها لها. لقد التقط الخبراء

الصينيون اختلافات مسيرة جورباتشوف النوعية عن سابقيه باعتبارها تهدف إلى إجراء إصلاح عميق استنادا إلى «قاعدة صلبة لتحقيق برنامجه الطموح».

وفيما يتعلق بعمليات نزع السلاح التى خاضها جورباتشوف، فقد حازت على رضا الصين التى كانت تراقب تطورات المواقف السوفييتية تجاه الولايات المتحدة والدول الاشتراكية ، وتلعب دور الحكم بينهما لتؤكد موقفها كدولة خارج التكتلات والأحلاف.

ورغم جورباتشوفية الاتحاد السوفييتى حاليا، إلا أن الصين لاتزال تلومه على عدم تخليه عن تنافسه مع الولايات المتحدة، وعدم تركه لموقعه كقوة عظمى. فلازال الدب والنمر، رغم أنهما من الورق، يثيران شكوك الصين، فيما يتعلق بنزاع النفوذ الأمريكى السوفييتى فى المحيط الهادى.

إن الخوف الصينى يعاود الظهور، فالصين تلاحظ تضاعف قوة الاتحاد السوفييتى العسكرية فى الشرق الأقصى، حيث الأسطول السوفييتى فى المحيط الهادى أقوى الأساطيل.

لكن بدايات وصول جورباتشوف إلى السلطة شهدت زيادة سريعة فى حجم التبادل التجارى بين البلدين. وطبقا لاتفاقية يوليو ١٩٨٥ التجارية طويلة الأمد (٨٦- ١٩٩٠) ، سيضاعف البلدان من حجم مبادلاتهما لتقفز من ١.٦ مليار روبل عام ١٩٨٥ إلى ١٢ مليار روبل.

- كيف يمكن إزالة العقبات ؟

فى ختام ١٩٨٥، قرر البلدان التشاور - بشكل أكثر انتظاما - حول المشاكل الدولية ، ومن هنا كان مغزى زيارة نائب وزير الخارجية السوفييتية لبكين التى أطلع فيها الصينيون على نتائج قمة ريجان / جورباتشوف فى چينيف.

وفى مارس ١٩٨٦، عقدت اللجنة الصينية / السوفييتية للاقتصاد والتجارة والتعاون العلمى والتكنولوچى أول اجتماع لها فى بكين. واعتبارا من ٢٥ يوليو حتى ١٠ أغسطس نظمت الصين أول معرض تجارى كبير فى موسكو منذ قطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتى فى الستينيات.

وفى ٩ فبراير ١٩٨٧، وبعد قطيعة دامت نحو ثمانى سنوات ونصف، استؤنفت المحادثات حول الحدود الصينية - السوفييتية فى موسكو. وفى نوفمبر ١٩٨٧، شاركت الصين فى احتفالات الذكرى السبعين لثورة أكتوبر.

ويعتبر الحوار الذى أجرته مجلة «ليادونج» البكينية (لسان حال سياسة «دييينج» الإصلاحية) فى ١١ يناير ١٩٨٨ مع الرئيس جورباتشوف- حدثا فى حد ذاته. ويقول جورباتشوف فى صفحات مجلة «ليادونج» : «إن العصر الحالى يفرض أخلاقيات أخرى وقوانين أخرى، فقد أصبح من المستحيل - فى أيامنا هذه - إقامة سياسة طويلة الأمد على حساب الآخرين، لذا، علينا أن نبحث عن إجراء توازن ما فى المصالح».

- بداية النهاية

لقد بدأت أزمات ونقائض المجتمعات الاشتراكية في الظهور اعتباراً من عام ١٩٦٠، عندما تزايدت مطالب الدول الاشتراكية الخاصة بالإدارة الذاتية.

والحال أن أزمة الرأسمالية عادت إلى الظهور منذ عام ١٩٧٣، ومع تثبيت حالة الوفاق بين القوتين العظميين، تمكنت الأحزاب الشيوعية الغربية من الخروج من الجيتو. هذا بالإضافة إلى أن إخفاق تجربتين اشتراكيتين في إطار الديمقراطية - تشيكوسلوفاكيا وشيلي - أدى إلى اتجاه بعض الأحزاب الشيوعية إلى البحث عن تجديد أفكارها ومراجعتها.

الشيوعية العالمية والفكر الجديد :

إن الأيديولوجية السوفييتية تموج حاليا بالتحولات. وحيث ان النضال بين النظامين المتعارضين لايشكل الميل الحاسم لعصرنا، ولأن صراع الطبقات أصبح في المرتبة الثانية، بالقياس الى المشاكل الإنسانية الحالية، وحيث ان الحرب الأيديولوجية تتداخل مع التعايش السلمي، وبقدر ما أصبح العالم غير منقسم إلى معسكرين متعارضين، إذ أصبح يشكل كلا متداخلا في الاعتماد المتبادل، فقد صار من المحتم - لكل هذه الأسباب - على الأحزاب الشيوعية، سواء أرادت أن تتبع النموذج السوفييتي أو لا، أن تعيد التفكير في مسائل عصرنا الكبرى، طبقا لمقاييس مغايرة للمقاييس القديمة.

لذا، اشترك في لقاء موسكو الدولي- نوفمبر ١٩٨٧- وفود تمثل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وأحزاب اشتراكية ديمقراطية، إضافة إلى أحزاب العمل و«الخضر» مما عكس مفهوم جورباتشوف عن الحركة العمالية.

وقد كان الشيوعيون الإيطاليون أول من صفق لهذا اللقاء الذى طالما سعوا إليه هم والشيوعيون اليوغوسلاف - منذ عدة أعوام.

الحزب الشيوعي الإيطالي في مواجهة الاتحاد السوفييتي:

ترتدي زيارة اليساندرو ناتا Alessandro Natta لموسكو - في يناير ١٩٨٦ - طابعا خاصا متميزا خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحزب الشيوعي الإيطالي كان قد أعلن في المؤتمر السابع والعشرين في ابريل ١٩٨٦ - خروجه من الحركة الشيوعية الدولية، وفك ارتباطه بالحزب الشيوعي السوفييتي، ومن هنا - أيضا - دلالة لقاءات «ناتا» الثلاثة وجورباتشوف : الأول في يناير ١٩٨٦، والثاني في نوفمبر ١٩٨٧، والثالث في مارس ١٩٨٨. إنها بداية التعاون المثمر المرتبط بالانفتاح الجورباتشوفي نحو الاشتراكية الديمقراطية.

- برلينجوير كان على حق

لقد عكست مشاركة جورباتشوف فى جنازة برلينجوير فى يونيو ١٩٨٤ ورسالته التى بعث بها فى يونيو ١٩٨٦ بمناسبة ذكرى وفاة برلينجوير التى أكد فيها معاصرة أفكاره، بالإضافة إلى حواره مع «أونيتا» UNITA فى مايو ١٩٨٧، والتغير الجذرى فى سياسته عكست وأكدت مصداقية اختيارات الحزب الشيوعى الإيطالى الذى ظل يؤكد - دائما - استقلاله المطلق، ورفضه الأخذ بالمواقف «الأيديولوچية القديمة» فى مسيرة الإصطلاح الحالى الهادف إلى مقاومة الصعوبات السياسية الجديدة فى ايطاليا وأوروبا.

الأزمات المزمنة فى المسألة اليهودية ودولة إسرائيل :

تتبدى «المشكلة اليهودية» بالنسبة لجورباتشوف باعتبارها إحدى أولويات الخروج من الأزمة.

هناك من ناحية، وضع اليهود السوڤييت، وهناك، من ناحية أخرى، المشاكل المرتبطة بالصراع فى الشرق الأوسط والعلاقات مع دولة إسرائيل.

ولتوضيح أوجه المشكلة المتعددة، تستعرض المؤلفة، تاريخيا، موقف وموقع اليهود السوڤييت فى الدولة السوڤييتية، منذ الثورة الروسية الاشتراكية حتى فترة رئاسة جورباتشوف، وأسلوبه فى معالجة أزمة الصراع فى الشرق الأوسط الذى يسعى من خلاله إلى تطبيق منهج سبق اختباره فى أفغانستان وفى نزاعات إقليمية أخرى. إن جورباتشوف يحاول أن يجمع كافة أطراف النزاع ، وحلفاءهم، حول مائدة المفاوضات وتحت إشراف الأمم المتحدة؛ وهو ، فى تخطيطه السريع هذا ، يعمل على توضيح رغبته فى الحوار مع إسرائيل، خاصة أن الاتحاد السوڤييتى قد تم استبعاده من هذه الدائرة منذ اتفاقيات كامب - ديڤيد؛ ومن هنا تحركات جورباتشوف الثلاثية الاتجاه : العمل على إحياء مشروع بريچنيف حول المؤتمر الدولى للسلام ، سياسة الخطوة خطوة إزاء إسرائيل ، الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول العربية.

وعلى الصعيد الداخلى، فقد كان الاتحاد السوڤييتى، وحتى الثلاثينيات، يردع أى تظاهر معاد للسامية، لكن سياسته تجاه اليهود كانت تتميز بالثنائية : فخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها بفترة طويلة، التزم الاتحاد السوڤييتى بصمت - شبه مطلق- تجاه المحرقة التى ارتكبتها القوات النازية ضد اليهود فى دول أوروبا التى احتلتها، ورغم أن الصحف لم تذكر عمليات إبادتهم إلا باقتضاب، أمر ستالين بترحيلهم من المناطق المحتلة - بالاتحاد السوڤييتى- حتى يتمكنوا من اللجوء إلى كازاخستان وأوزباكستان وإلى جمهوريات أخرى بآسيا الوسطى، هربا من موت محقق.

وفى ٢٤ مايو ١٩٤٧، أعلن اندريه جروميكو، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان الاتحاد السوڤييتى يؤيد قيام «دولة يهودية» عريقة واحدة ذات حقوق متساوية لليهود وللعرب .

السياسة السوڤييتية فى الشرق الأوسط :

وقد بدأ الاتحاد السوفييتى - اعتبارا من عام ١٩٥٥ - فى الاهتمام بالشرق الأوسط، وكانت حرب السويس (١٩٥٦) بداية دخول السوفييت إلى العالم العربى.

وإثر حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، قطع الاتحاد السوفييتى علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل ، وانطلق فى حملة معادية للصهيونية، فحاول - على الساحة العالمية أن يمنع إسرائيل بأى ثمن من دعم نصرها الكبير ، فلعب دورا كبيرا فى تأييد مجلس الأمن - بالإجماع - للقرار ٢٤٢، فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ الذى يقضى بانسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى حرب الأيام الستة.

والحال أن الاتحاد السوفييتى ظل يرفض، حتى عام ١٩٦٨، التفاوض مع المنظمات الصهيونية، ولم يكن يشجع قيام دولة فلسطينية لكن الأيام التى تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ شهدت تحولا فى دبلوماسية الاتحاد السوفييتى تجاه الدولة الفلسطينية : فقد أعلن الاتحاد السوفييتى اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية، واستقبل عرفات فى الكرملين باعتباره رئيسا للدولة الفلسطينية.

المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط :

وكانت اتفاقيات السلام التى وقعت عليها مصر وإسرائيل فى مارس ١٩٧٩ بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة حل منفصل ، من وجهة نظر الاتحاد السوفييتى، ومن هذا المنطلق، طرح بريچينيف فكرة «مؤتمر دولى لحل شامل فى الشرق الأوسط» ، فى ٢٣ فبراير ١٩٨١، فى أثناء المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، لكن هذه الفكرة قوبلت بالرفض من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل والدول الغربية .

ومع تزايد مصداقية دبلوماسية جورباتشوف ، أصبح بالإمكان إعادة طرح المشروع القديم - الخاص بالمؤتمر الدولى - فى إطار الاتجاهات الفكرية الجديدة.

لقد بدأ جورباتشوف بتغيير سياسته إزاء إسرائيل، وطرح رؤيته الخاصة بخطة السلام التى ترتكز على تعادل دقيق بين إسرائيل ، والدول العربية، بين حاجات إسرائيل الأمنية وحاجة الفلسطينيين. ويتميز جورباتشوف بأنه أكثر تحديدا من سابقيه فيما يتعلق بتحديد حلفاء وشهود خطة السلام ، وأكثر ايجازا فى فهم الجانب الخاص بدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبدلا من أن يتحدث عن «الحق فى دولة فلسطينية» ، يحدثنا عن «الحق فى تقرير المصير».

واعتبارا من عام ١٩٨٦، تزايد الحاح الدبلوماسية الجورباتشوفية على تدخل مجلس الأمن فى تنظيم وعرض هذا المؤتمر . وفى ابريل ١٩٨٧، شارك ممثلو الدول الخمس الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن - فى أول اجتماع مغلق مع بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة، تمهيدا للمؤتمر الدولى.

وفى ٩ ابريل ١٩٨٨، أكد جورباتشوف، فى لقائه وياسر عرفات ضرورة اعتراف المنظمة بإسرائيل

«وأن تأخذ بالاعتبار مصالحها الأمنية».

الاتحاد السوفييتى – إسرائيل ، علاقات دبلوماسية مغايرة :

إن إقامة الاتصالات بين الاتحاد السوفييتى وإسرائيل، باعتبارها طرفا فى النزاع الدائر فى الشرق الأوسط، هى واحدة من أبرز الحقائق الدالة على مايمكن تسميته بنمط التفكير الجديد. وقد أكد جورباتشوف، خلال لقائه والرئيس السورى حافظ الأسد فى أثناء زيارة الأخير للاتحاد السوفييتى فى أبريل ١٩٨٧، «أن غياب العلاقات بين الاتحاد السوفييتى وإسرائيل لايمكن اعتباره أمرا طبيعيا. لكن إسرائيل هى المسئولة عن قطع العلاقات، نتيجة العدوان على الدول العربية، ونحن نعترف ، متبعين بذلك نفس أسلوبنا مع الدول الأخرى بحق إسرائيل فى السلام والأمن».

أما الواقعة الأكثر بروزا، فى التحول فى موقف الاتحاد السوفييتى تجاه إسرائيل ، فهى قيامه بمراجعة لبعض مراحل علاقاته بيهود الدول الاشتراكية.

وأخيرا تتطرق ليلى ماركو الى مواقف السلطات البولندية من أحداث ١٩٦٨، مشيرة الى أن بولندا على وشك أن تستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، مستندة – بذلك – إلى زيارة بعض الشخصيات الإسرائيلية المسئولة لبولندا فى ابريل ١٩٨٨.

أما الطائفة اليهودية فى المجر، فهى تتمتع بحرية عمل كاملة، وهو ما تؤكده أعمال المؤتمر السنوى للمؤتمر اليهودى العالمى الذى انعقد فى بودابست فى مايو ١٩٨٧.

اليهود السوفييت فى «البيريسترويكا» :

«لا أحد يزمع احتجاز من نال حريته، أو سينالها، فى الاتحاد السوفييتى»، هكذا أكدت وكالة الأنباء السوفييتية «تاس» فى ١٥ فبراير ١٩٨٧، صدد حديثها عن التأشيرات التى ستمنح للمواطنين السوفييت الراغبين فى الهجرة إلى الخارج. والحال أن عدد التأشيرات الممنوحة للمواطنين السوفييت الراغبين فى الهجرة قد تضاعف ليحقق رقما قياسيا اعتبارا من عام ١٩٨٧.

والبادى أن كثيرين من اليهود المهاجرين يفضلون الهجرة الى الدول الأوروبية أكثر من إسرائيل، وأن مايريده أغلبهم هو حرية ممارسة شعائرهم الدينية داخل بلادهم فى الاتحاد السوفييتى، وهو ماتتجه إليه حاليا القرارات المختلفة الخاصة – مثلا – بإعادة فتح المعابد اليهودية فى الاتحاد السوفييتى.

خاتمــــة :

الاتحاد السوفييتى فى عهد جورباتشوف: موضوع الساعة الذى يتناوله الجميع؛ فعبر الاتحاد السوفييتى «إمبراطورية الشر» كما أطلق عليها ريجان ، ومرورا بالاتحاد السوفييتى «التوسعى»،

تنبثق صورة لاتزال غير واضحة تماما لكن ملامحها تزداد وضوحا مع مرور الأيام، لبلد، ولشعب، يرغب المرء فى زيارته، فى معرفته، وفى فهمه إن ثلاثة أو أربعة أعوام من تاريخ هذا القرن ليست إلا فترة قصيرة، ورغم هذا، فإن هذه الأعوام القليلة من حكم جورباتشوف قد شهدت تغير العالم، مثلها مثل تلك الأيام العشرة التى هزته.

ورغم أن هناك جزءا كبيرا من الأسئلة لايزال من دون إجابات ، فإن تلك اللوحة المنسوجة من خلفية من الأفعال المختلفة والمتعددة الاتجاهات التى تحتل مقدمتها صورة جورباتشوف، تعتبر مرآة حية لأهمية الرئيس السوفييتى الذى يعتبر واحدا من أهم رجال السياسة فى عصرنا فلأول مرة. منذ ظهور لينين - يتمكن قائد سوفييتى من أن يحتل مكانة مساوية - إن لم تكن متجاوزة - لمكانة قائد الثورة البلشفية.

من الذى كان يستطيع أن يتصور أنه - فى خلال هذه الفترة الوجيزة - بإمكان رجل واحد أن يغيّر صورة الاتحاد السوفييتى وصورة العالم إلى هذه الدرجة ، إلى حد يجعل جريدة «لوموند» Le monde تتساءل - فى الأول من أكتوبر ١٩٨٧، بعد عودة ظهور جورباتشوف على الساحة السياسية، فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٧، إثر غياب طويل - قائلة: «هل يتوقف مصير الاتحاد السوفييتى، ومن ثم مصير العالم ، على مصير جورباتشوف ، خاصة ان الاتحاد السوفييتى يلعب دورا حاسما فى تحديد التغيرات العالمية»؟

لقد شهدنا عهدا «كان فيه الأوروبيون يخشون السوفييت، والروس يخشون الأمريكيين، والصين تخاف من الأمريكان أولا ثم السوفييت. كان العالم يدور بطريقته، مفتتا إلى عدة قطع ، يتم لزقها أحيانا وتجاهلها أحيانا أخرى، ولكننا الآن نشهد- كما تؤكد الكاتبة- بدايات عهد مختلف: لقد طرأ تغير ما على العلاقات الدولية ، وتم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة ، وها نحن نشهد التسوية المنهجية للنزاعات الإقليمية التى تؤكد حالة الوفاق بين القوتين العظميين.

إن جورباتشوف يوجه ضرباته، منذ البداية، من أجل الاصلاح السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى، والثقافى، والدبلوماسى فى آن واحد. وحتى يتمكن من تحقيق هدفه، يعيد جورباتشوف تأسيس الديمقراطية فى حدود نظام سياسى ذى حزب واحد ويعمل على تأكيد ثقافة التحاور وتقبل السجال المتناقض وتعليم الثقافة المختلفة الجوانب.

لكن المخاطر لاتزال كامنة، وأكبرها - من وجهة نظر المؤلفة - مشكلة القوميات فى الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الاشتراكية التى لم يبد فيها جورباتشوف رأيه حتى الآن.

ودون الخروج فى مغامرة التنبؤات والاحتمالات، فإنى أعتقد- تقول المؤلفة فى نهاية كتابها - أنه إذا ما طال الأمد بجورباتشوف، وإذا ما تم تطبيق البريسترويكا، وإذا ماتمت تسوية النزاعات الإقليمية، وإذا ما تطور الوفاق السوفييتى/ الأمريكى- فسوف يتمكن عندئذ الاتحاد السوفييتى من

أن يؤثر- بفاعليته- على حلفائه فى دول شرق أوروبا.

إن هذا الكتاب يصل إلى خاتمته ، فى وقت لاتزال فيه الأحداث المعاصرة مستمرة، حاملة لنا مخزونا من الأشياء المفقودة وغير المتوقعة، فلنأمل لجورباتشوف فى أن ينجح فى التغلب على هذه المصاعب متوخيا إنهاء العمل الذى بدأه من أجل الصالح الأكبر للاتحاد السوفييتى والعالم.

وجهة نظر من افريقيا

البريسترويكا والصراع الطبقى

سيزا ماچولا

ترجمة : جلال الجميعى

نظرة عامة فى كتاب ميخائيل جورباتشوف :

«البريسترويكا فكر جديد لبلادنا والعالم»

البريسترويكا والصراع الطبقي *

لانجد في اللغة الانجليزية معادلا دقيقا لكلمة «بريسترويكا» التي أصبحت بغتة جزءا من معجم كافة لغات العالم الرئيسية. اذ يبدو أنه لا كلمة restructuring (اعادة البناء) ولا كلمة renew-al – (تجديد) تستطيع أن تحيط بذلك المفهوم الروسي وما يحفل به من معان ودلالات تعترف بالضرورة بالتطورات والتغيرات الجارية حاليا في الاتحاد السوفييتي، فالبريسترويكا تعبر الينا خلال سلسلة من حواجز اللغة وعلم النحو وعبر الميراث الراديكالي الفكري والتطبيقي في السياسة والاجتماع والفلسفة الذي عرفه الاتحاد السوفييتي طوال سبعين عاما بعد ثورة أكتوبر. فما هو جوهر «البريسترويكا» ؟ وما هو مضمونها ؟ الذي تطرحه؟ ومالذي تخلقه؟ وكيف تسير؟ وماهي نتائجها المحتملة في نطاق الاتحاد السوفييتي وعلى مستوى المجتمع البشري ؟

لقد قدم ميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي في هذا الكتاب مفهومه الخاص لأصول البريسترويكا وجوهرها وطبيعتها الثورية.

ولقد توخى جورباتشوف من خلال مكاشفة نموذجية لتشخيص التطورات الجديدة – التعبير عن رؤيته للمغزى العميق للبريسترويكا بالنسبة للعالم بأسره. وصادف كتابه استقبالا حافلا داخل الاتحاد السوفييتي وفي البلدان الرأسمالية الغربية على حد سواء. وإذا كان البعض قد أطلق عليها تسمية «الثورة» في حين رأي فيها البعض الآخر نوعا من «التجديد» فإن البريسترويكا – بصرف النظر عن التسميات – قد استطاعت أن تهز الاقتصاد السوفييتي وأسلوب الحياة بطريقة لم تعرف منذ أيام أكتوبر ١٩١٧ الثورية فللمرة الأولى منذ اقامة علاقات الانتاج الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي تجري الدعوة لقيام المشروع الخاص الصغير في مجال الانتاج والتجارة، ويتم تبني سياسات اقتصادية تدعوإلى قبول المشروع المشترك مع الشركات الأجنبية. ولقد تم اغلاق المنشآت والمصانع التي تحقق خسائر، وطلب الى كافة المصانع أن تسير على أسس التمويل الذاتي ولم يعد المديرون يعينون من قبل الدولة وإنما يتم انتخابهم داخل المنشآت. وأصبح يتقدم الآن أكثر من مرشح لانتخابات السوفييتات، ونشأت اتجاهات مشجعة لمسالك النقد الصريح وللمساجلات التي تتعرض لموضوعات كانت لها من قبل حصانة المحرمات.

إن جورباتشوف متمسك بأن يدفع الشعب العامل الانتليجنسيا إلى الدخول في تلك الأنشطة التي طالما احجمت الكوادر القيادية عن ارتيادها.

* نشر هذا المقال في مجلة African Communist ، اكتوبر ١٩٨٨.

والمقتطف التالى من كتابه يوضح صورة نموذجية للتغيير الجذرى الذى يهدف اليه :

«إن الاقتصاد السياسى للاشتراكية مصاغ وفقاً لمفاهيم عتيقة ولم يعد متناغما مع ديالكتيك الحياة، والفلسفة وعلم الاجتماع أيضا يتلكآن خلف متطلبات الممارسة، أما علم التاريخ فهو بحاجة الى اجراء مراجعة أكبر».

أياً كان الأمر فإنه ينبغى الاقرار بأن البريسترويكا تعد الان واحدة من أكثر السياسات اثارة للجدل فى الحقبة التاريخية المعاصرة، خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار ضخامة التجربة السياسية الماضية للاتحاد السوفييتى التى انطلقت منها. وفى البلدان الرأسمالية الغربية نشب الجدل بالضرورة أيضا بمجرد ظهور ملامح «اصلاحات جورباتشوف» وتم تشخيصها باعتبارها «مخاطرة سياسية هائلة» و «تجربة عملاقة».

أما داخل الاتحاد السوفييتى فإن البريسترويكا قد أفرزت - خلال أيامها الأولى - نتائجها المحتومة المتمثلة فى القلق وانعدام اليقين بين أولئك الذين اعتادوا على الأسلوب الخاص فى الحياة الذى كانت سياسات الحزب فى المرحلة السابقة تصوغه بصورة تفصيلية.

ولكن ربما كان من الطبيعى بالنسبة لمجتمع اجتاز مجموعة من التغيرات الثورية بالاضافة الى حربين عالميتين، وكان عليه فى كل فترة من فترات التغيير أن يقدم الكثير من أجل خلق الظروف الجديدة للحياة، ربما كان من الطبيعى ومن المنطقى لمثل هذا المجتمع أن يسأل قادته عما اذا كان سيحل وقت يستطيع فيه أن يتطور فى ظل سياسات تعرف الثبات والتحدد. وربما فسر ذلك - جزئيا - المقاومة التى واجهتها البريسترويكا من قبل بعض المستويات العليا فى الحزب والحكومة.

وقد اعتبرت الأوساط المختلفة فى البلدان الرأسمالية الغربية أن البريسترويكا بمثابة اعتراف صريح من الاتحاد السوفييتى وقادة الحزب الشيوعى بأن الاقتصاد الاشتراكى هو «تجربة مشئومة»، وأن الدعاية الغربية كانت محقة فى اتهامها القائل بأن الديمقراطية لم يكن لها وجود قط بالاتحاد السوفييتى منذ ١٩١٧. كما تناول عدد من قادة البلدان الرأسمالية البريسترويكا باعتبارها نذير «الأزمة العامة للاشتراكية».

وقد بيّن جورباتشوف فى كتابه أنه من الطبيعى «أن البريسترويكا قد حفزها الى حد كبير عدم رضائنا عن الطريقة التى تجرى بها الأمور فى بلدنا فى السنوات الأخيرة، لكنها قد حفزها الى حد أكبر الوعى بأن الطاقة الكامنة فى الاشتراكية مازالت غير مستغلة» (ص ١٠).

وبكلمات أخرى فإن البريسترويكا تقوم بدورها لا كعملية تجميل «لأزمة الاشتراكية» وإنما كدرجة تالية فى التاريخ الاشتراكى حيث المسئولية الأعظم والمبادرة والانفتاح وروح المنافسة ينبغى لها أن تشجع بقوة بين أفراد الشعب من خلال شعور حقيقى بالتحقق الشخصى.

هل هى ثورة جورباتشوفية؟

لقد كان من الطبيعى - حتى الآن - أن ينسب ظهور البريسترويكا كاتجاه لجورباتشوف باعتباره المتحدث الأول باسمها.. ولكن على الضد من ذلك نجد جورباتشوف يتساءل فى هذا الكتاب : أكان من الممكن أن يتبنى الاجتماع الكامل للجنة المركزية وكذلك المؤتمر السابع والعشرون - البريسترويكا كخط سياسى قائد لو كانت مجرد نزعة قائمة على نوع من الطموح الفردى؟ ان المدى الواسع من المساندة الجماهيرية للبريسترويكا وواقع أنها لم تلق معارضة الا من حفنة من المحافظين والبيروقراط لهما دلالة واضحة على أن البريسترويكا هى عملية تاريخية طبيعية لتطور المجتمع الاشتراكى وأنها تقوم على أسس موضوعية.

ولقد أكد جورباتشوف فى كتابه أنه لايملك صيغا جاهزة، لكنه ببساطة يقدم مساهمة لمناقشة مستقبل الاتحاد السوفييتى ومصير كوكبنا الأرضى.

والكتاب منتخب من أفكاره حول طبيعة التغيرات التى ينبغى اجراؤها فى الاتحاد السوفييتى حتى يمكن للاشتراكية أن تتطور وتحقق امكانياتها الكاملة، وحتى يمكن للعالم أن يتجنب نشوب الحرب النووية، تلك الحرب التى لن ينجو منها ناج. ولا يضم متن الكتاب اجابات شاملة عن الأسئلة التى يطرحها تطور الاشتراكية. ان المجتمع بصورة عامة والمجتمع الاشتراكى بصفة خاصة يمضى دوما الى الأمام فى مسالك جديدة وغير مطروقة، ومن وقت إلى آخر يجد نفسه بحاجة الى تطوير نظرية ثورية لتجاوب أسئلة الواقع الفعلى فى نطاقها الاقليمى وفى النطاق الدولى. ان منجزات اليوم هى نفسها مصدر مشكلات الغد، ومجتمع اليوم يغذ السير فى تلك الحركة الحلزونية الصاعدة عن طريق حل كافة المتناقضات واجراء عمليات التطور المستمر نحو المستقبل الشيوعى. فما الذى يقبع بين المرحلة الحاضرة والمستقبل؟

لاأحد يعلم على وجه اليقين، لا الحزب ولا السياسى المحنك. نحن نستطيع التنظير فحسب، ونضع الافتراضات، لكن الممارسة العملية وحدها هى التى تعلمنا كيف نحل بعض مشكلات الواقع غير المنتظرة، تلك المشكلات التى سوف تسألنا - عندما يحين الوقت - أن نجد لها حلولا صائبة دقيقة، وبالنسبة للاتحاد السوفييتى كانت تلك تجربته : فمنذ ثورة أكتوبر ١٩١٧ حقق من الانجازات ما استغرق من غيره من الدول عدة قرون لكى ينجز.. إن تلك الامبراطورية الاقطاعية القيصرية المنعزلة خلف مياه أوروبا الدافئة قد تحولت بفعل الثورة الى قوة صناعية عالمية رئيسية. فبينما كان الدخل القومى الروسى الاجمالى فى عام ١٩١٣ يوضع فى المرتبة الخامسة بعد الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا، فإنه مع حلول عام ١٩٤٠ احتل المرتبة الثانية ولم يعد يسبقه الا الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من حقيقة معاناة هذا البلد من ويلات الحرب العالمية الأولى وماحلقه من خسائر هائلة فى الموارد المادية والبشرية.

كما وجد الاتحاد السوفييتى نفسه فى غمار حرب عالمية ثانية بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ احترق فى أتونها عشرون مليونا من مواطنيه، وتم خلالها تدمير ثلث اقتصاده القومى، هذا فى الوقت الذى احتفظت فيه الولايات المتحدة بتطورها الاقتصادى نظرا لأنها لم تتأثر بهذه الحرب (فهذه الحرب كانت بعيدة عن أن تمس أى جزء من أرضها). وكان على الاتحاد السوفييتى أن يكرس أفضل وأوسع امكانياته وموارده لاعادة بناء اقتصاده المدمر وتقوية دفاعاته.

ولكن على الرغم من هذا الوضع غير المناسب فإن الاتحاد السوفييتى قد تمكن من ايجاد حلول لمجموعة من مشكلاته الرئيسية الاجتماعية والعلمية، محققا تأمينا شاملا فى التعليم والصحة ورعاية الطفولة وغيرها من المجالات أضف إلى ذلك أن الدستور يضمن لجميع سكانه البالغ عددهم ٢٨٠ مليون مواطن، حقوق العمل والسكن. وحتى فترة قريبة بلغ معدل نمو الاقتصاد السوفييتى - بالرغم مما يعانيه من تناقضات - ارتفاعا يفوق مثيله فى جميع البلدان الرأسمالية المتطورة. وعلى سبيل المثال فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى للدخل القومى فى الاتحاد السوفييتى خلال الفترتين التاريخيتين (من ١٩٢١ حتى ١٩٢٨ ومن ١٩٥١ حتى ١٩٨٧) ٦,٦٪ فى حين بلغ فى الولايات المتحدة فى نفس الفترتين ٢,٣٪ وفى ألمانيا الغربية ٢.٤٪ وفى فرنسا ٣٪ وفى بريطانيا ١.٩٪ وفى ايطاليا ٣٪ وبلغ فى اليابان ٦,٥٪، ومن الذى لم يسمع بما حققته الظاهرة السوفييتية من منجزات فى التكنولوجيا وأبحاث الفضاء أو عمليات العيون ذائعة الصيت التى تجرى «بمعهد موسكو لأبحاث العيون الدقيقة» تحت اشراف البروفيسور سيفاتوسلاف فيودوروف؟

ومع ذلك فقد تفجرت المشكلات فى الاتحاد السوفييتى مع نهاية السبعينيات. وكما يقول جورباتشوف :«بدأ البلد يفقد قوة الدفع» وتوالت الاخفاقات الاقتصادية، وبدأت الصعوبات تتراكم وتشتد، كما أخذت تتكاثر المشكلات القائمة بغير حل. وبدأت تظهر فى حياة المجتمع عناصر مانسميه بالركود، وغير ذلك من ظواهر غريبة على الاشتراكية، وتشكل نوع من «كبح الآليات» المعرقل للتطور الاجتماعى والاقتصادى، وقد حدث كل ذلك فى اللحظة التى بدا فيها أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد ارتادت آفاقا جديدة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى» (ص ١٩).

ما الخطأ الذى حدث؟

لقد اكتشفت قيادة الحزب عند تحليلها لهذا التطور الغريب، أن معدل نمو الدخل القومى خلال الخمسة عشر سنة الماضية قد انخفض فى الواقع بما يزيد على النصف، ووقع معدل النمو الاقتصادى مع بداية الثمانينيات فى مستوى قريب من الركود الاقتصادى وكشفت أعراض أكثر عمقا للمشكلة عن افتقار الاقتصاد للفعالية. وظلت المنتجات من الناحية النوعية أبعد ماتكون عما هو مرغوب، وأصبح من الواضح أن الاتحاد السوفييتى يمضى متلكئا خلف البلدان الرأسمالية المتطورة بالنسبة لمستوى التطور التكنيكى والعلمى غير العسكرى. ولم يستفد من الثورة الاليكترونية وثورة

الكمبيوتر فى مجالات التقدم الاجتماعى والاقتصادى. وكان أيضا ثمة تبديد لاضرورة له لما يمتلكه من ثروات طبيعية ضخمة فقدت كرأس مال ضائع. وفقد المنتجون الشعور بما يحتاج إليه المستهلك. وبالرغم من أن الانتاج يجرى التخطيط له من قبل «قيادة شعبية» فقد أصبحت العملية الانتاجية تتم بصورة روتينية وكأنها تستهدف ذاتها ولا صلة لها بالمستهلك. ومن ثم، فبالرغم من أن الأسواق تفيض بالبضائع، فإن تلك البضائع ليست - عادة - مرغوبة، لأن مواصفاتها أدنى مما ينتظره الناس.

ان النظام الاقتصادى فى بلد ما يشبه كثيرا الجهاز العصبى فى الجسم الانسانى، ولهذا كان للمشكلة الاقتصادية تأثير واضح على كافة مجالات الحياة الاجتماعية، تلك المجالات التى تبادلت التأثير فيما بينها أيضا. ولم يستطع بيعُ النفط وغيره من المواد الأولية فى السوق العالمية أن يخرج الاقتصاد من ركوده وجموده. وبدأت الميزانية تسجل نقصا فى الموارد المالية المخصصة للتعليم والسكن والمواد الغذائية أيضا، ولقد «طالت» الأزمة حتى تلك المجالات التى طالما افتخر النظام الاشتراكى بما حققه فيها من منجزات فذة. وظهر الموقف كما لو كان حالة عبثية. وقد أطلق عليها جورباتشوف وصف «الأحجية».. فالاتحاد السوفييتى الذى هو واحد من أكبر منتجى الحبوب فى العالم يجد نفسه مضطرا لاستيراد ملايين الأطنان من الحبوب كل عام لتأمين الغذاء، وأكبر منتج للصلب فى العالم يسجل هبوطا ونقصا فيما يحتاج إليه من امدادات الصلب، والبلد الذى يضم أكبر نسبة عددية من الأطباء وأسرة المستشفيات لكل ألف مواطن يواجه مشكلات خطيرة فى مجال الخدمات الصحية.

وإذا كان الاتحاد السوفييتى قد تمكن من تحقيق كل تلك الانجازات فى مجال أبحاث الفضاء، واستطاع أن يفتخر برواده الذين حطموا الرقم العالمى لمدة البقاء فى الفضاء، فكيف عجز إذن عن أن يوفى بالحاجات الاقتصادية للشعب السوفييتى؟ ولماذا تظل أشياء مثل المكاوى الكهربائية وآلات غسل الصحون، وأجهزة التليفزيون وغيرها من البضائع الاستهلاكية تحت مستوى الجودة فى السوق؟ وما الذى جعل تلك الطوابير باقية حتى الآن أمام الدكاكين ومحلات البقالة؟ هل الاشتراكية غير معنية بأن تقدم مستوى للحياة أفضل وأكثر ملاءمة مما تقدمه الرأسمالية؟

اللوم يقع على القيادة :

ولقد أثرت اتجاهات سلبية مماثلة على الثقافة والفنون والصحافة كما أثرت على العلوم مثل الطب حيث «برزت الوساطة والشكلية والنبرة الزاعقة المنتعلة» كما يقول جورباتشوف.

لقد تم طمس حقائق لاتقبل الجدل وجرى تشجيع الطلاب على التفكير النظرى المدرسى بدلا من التفكير الخلاق. وبالتدريج أصبحت الحكومة وأصبح قادة الحزب غرباء عن أفراد الشعب العاملين العاديين. لقد شكلوا نخبة تجاهلت آراء واحتياجات الناس العاديين. وهطلت الدعايات عالية الصوت عن النجاحات من جانب القيادة كما راجت التنظيرات القائلة بأن كل شىء يجرى وفقا للخطة وعلى

الجانب الآخر بين صفوف الشعب العامل شاعت السلبية وعدم تصديق الشعارات التى تعلنها القيادة. وقد أدى هذا الموقف الى ماوصفه جورباتشوف بـ «فجوة ثقة» حيث أصبح كل مايعلن من برامج من فوق المنابر ويطبع فى الصحف موضع تساؤل من قبل الشعب.

وكان من الواضح أن ذلك الوضع هو نتيجة لتواضع قدرة رجال الحكومة وقيادة الحزب على تحقيق الإنجازات، أولئك الذين بقى أغلبهم فى منصبه بفضل معيار كبر السن والخدمة الطويلة بصرف النظر عما إذا كان هذا الرفيق أو ذاك مازال قادرا على النهوض بما توجبه مهام القيادة، وفى ظل أوضاع صارت شديدة التعقيد.

وأصبح ملحوظا فى المكتب السياسى كما فى سكرتارية الحزب «غلبة الاتجاهات المعادية للتغيير» - كما يقول جورباتشوف، وأخذ الأعضاء المعمرون فى القيادة من أجل تعويض افتقارهم الى الكفاءة، ينظمون المراسيم الفخمة ويقيمون مالانهاية له من الاحتفالات السنوية القومية والمحلية. وأصبحت الحياة السياسية مجرد انتقال من احتفال سنوى إلى آخر. و«حل الغزل والعطاء السياسى المتبادل ومنح الجوائز على نطاق واسع وإطلاق الألقاب الطنانة، والحصول على العلاوات محل الاهتمام بأحوال الشعب وظروف حياة وعمل الناس» (جورباتشوف ص٢٢) وفى غياب نظام عملى مدروس وفى غياب الشعور بالمسئولية «وضع كثير من القادة أنفسهم بمنأى عن النقد والمسئولية».

وعندما تأخذ مثل تلك المشكلات فى إضعاف الوازع الخلقى لدى أولئك الجالسين فى مقاعد القيادة فما الذى يمكن أن نتوقعه من قيم فى صفوف الجموع؟ لقد ظهر نوع من الفساد بالطبع فى أخلاقيات الجموع: إدمان الكحوليات وتعاطى الحبوب المخدرة والجريمة والرشوة، وأخذت تستفحل أيضا ظواهر مثل «البغاء». ولقد شكا جورباتشوف فيما بعد من وجود «تغلغل نماذج زاعقة فى ثقافة الشعب كانت غريبة عليه، تلك النماذج التى تنشر الفجاجة وتدنى الذوق وتنشر الخواء الأيديولوچى».

ما الذى يستطيع الشيوعى أن يفخر به فى ظل تلك الظروف؟ وأى نوع من الاشتراكية تتحدث عنه مثل هذه الأعمال وترسخه؟ وأى نوع من الاشتراكيين أولئك الرجال الجالسون فى مقاعد القيادة ويسيئون استخدام السلطة ويضعون أنفسهم فوق النقد ويرتبون المصائر بصورة سرية، ويشاركون فى الجرائم المنظمة مثل جريمة الرشوة؟

كانت مثل هذه المشكلات وغيرها تلقى بظلها الثقيل على الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوڤييتى الذى انعقد فى ابريل ١٩٨٥ وقرر أن يتبنى معايير إعادة البناء وتجديد الحياة السوڤييتية تحت راية البريسترويكا، وكان الهدف الرئيسى هو التعجيل بالتطور الاقتصادى / الاجتماعى للاتحاد السوڤييتى. ولقد شكلت هذه المبادئ الجديدة أساس البرنامج الجديد للحزب الذى صادق عليه فيما بعد المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى السوڤييتى. ولذلك وكما يقول

جورباتشوف «لم تكن البريسترويكا شيئا قادما من فراغ، وإنما قرار متزن» فقد اختمرت طويلا الحاجة الى التغيير ليس فقط فى مجالات الحياة المادية الملموسة وإنما فى الوعى العام أيضا.

ومن هنا برز شعور واثق بأن الحل يقتضى إجراء تغيير واسع عميق لامجرد ترقيع أو إصلاح تجميلى (ص ٢٧). وهذا يعنى ضمنيا إعادة تنظيم عميقة لبنية الاقتصاد بما فى ذلك تغيير سياسة توظيف القيادات الإدارية والفنية. ومن الآن فصاعدا أصبح من الواجب إعطاء الأولوية للتكنولوجيات الجديدة والمستويات العليا فى الإدارة مع الحرص على الانضباط وتحديد المسئولية.

إن كلمة السر فى البريسترويكا هى «التحديث» وعلى النقيض من السياسة السابقة التى كانت تؤكد تكثيف إنشاء المصانع وإقامة المشروعات، فإن السياسة الجديدة تركز عنايتها على رفع المستوى التقنى للمشاريع من أجل رفع جودة المنتجات الى المستويات العالمية.

ولقد تطلبت عملية إعادة تنظيم وبناء الاقتصاد إجراء تطوير ملازم لها فى سياسة توظيف الكادر. فقد أصبحت الحاجة ملحة الى وضع كادر جديد فى مقاعد القيادة، كادر يدرك أبعاد الموقف ولديه أفكار عما يجب عمله.

وفوق ذلك فقد تطلبت عملية التغيير إحلال الديمقراطية فى المجتمع حتى تصبح الاشتراكية بحق قضية الناس أنفسهم لامجرد مهنة لعدد محدود من القادة.

الاشتراكية ليست شيوعية بعد:

لقد كفلت الاشتراكية للمواطنين السوفييت العديد من الفوائد والامتيازات الاجتماعية بصرف النظر عما إذا كان المواطن عاملا جيدا أو عاملا رديئا وبصرف النظر عما إذا كان يؤدى عمله بإحساس بالمسئولية أو بدون هذا الاحساس. فحتى أولئك الذين يذهبون الى أعمالهم مخمورين يحصلون على العلاج الطبى المجانى والتعليم المجانى وغير ذلك من مزايا بنفس القدر الذى يحصل عليه العاملون المجدون. فالأشخاص عديمو المسئولية يجنون ثمار الاشتراكية التى تقوم على أساس العمل الأمين للآخرين . أنهم طفيليون ... ولم يكن هذا وضعا عادلا.

ولذلك كانت البريسترويكا معنية أيضا بأن توقظ هؤلاء العاملين غير المسئولين من أحلامهم حول حلول الشيوعية، وتردهم الى حقيقة الاشتراكية القائمة. فالبريسترويكا تتطلع الى العمل على التحقيق الكامل الدقيق لمبادئ الاشتراكية التى تقضى بأن يحصل العمال من المجتمع على منافع مساوية لما يبذلونه من عمل. وعلى هذا النحو تستطيع البريسترويكا أن تحقق العدالة الاجتماعية وأن ترفع مستوى الشعور بالمسئولية الاجتماعية. لقد ولت أيام أولئك الناس الذين يتحدثون بصوت عال عندما يطالبون بحقوقهم ويلوذون بالصمت عندما يطالبهم المجتمع بأداء واجباتهم ومسئولياتهم بأمانة، أولئك الذين يقدمون القليل للمجتمع ويحتالون ليحصلوا منه على المزايا التى أتاحها العمل المخلص للمجموع.

وقد جاءت البريسترويكا لتذكر المجتمع السوفييتى بأنه لم يدخل المرحلة الشيوعية بعد، وهى فى الوقت نفسه ليست ميلا للنظام الرأسمالى كما يزعم بعض الغربيين. ولقد كتب جورباتشوف فى رده على تلك المزايدات:

«من أجل وضع حد للإشاعات والمزايدات التى أطلقت فى الغرب حول هذا فإننى أؤكد مرة أخرى أننا نسترشد فى كل مانجريه من إصلاحات بالخيار الاشتراكى، إننا نبحث ونتطلع إلى حلول للقضايا التى تثور فى إطار النظام الاشتراكى أكثر مما نتطلع ونبحث خارجه. ونحن نقيس نجاحاتنا وأخطاءنا على السواء بمقاييس اشتراكية وسوف يصاب أولئك الذين يمنون النفس بخروجنا من مجرى الاشتراكية باحباط عظيم. وكل جزء من برنامج البريسترويكا، والبرنامج ككل قائم بصورة تامة على أساس مبدأ المزيد من تحقيق الاشتراكية والديمقراطية» (ص٣٦).

وعندما يكف التطور الاشتراكى عن التحقق بواسطة أغلبية الشعب، ويتقرر بدلاً من ذلك من أعلى بوسائل انعزالية وإدارية خالصة - فإن وضعا اشتراكيا كهذا يصبح بحاجة الى البريسترويكا.

لقد أظهرت تجربة الاتحاد السوفييتى أن مايعانيه من مركزية مفرطة وبيروقراطية لابد أن يؤدى الى الجمود والركود، ويؤدى أيضا الى أزمات اقتصادية فى نطاق النظام الاشتراكى. فوسائل كهذه، تقوض المبادرة الجماعية وتخلو من كل تقدير للفرد ومن كل اعتبار للكرامة الشخصية، فى حين أن الاشتراكية الحقيقية لابد أن تعنى ديمقراطية حقيقية. ويصر جورباتشوف على أن البريسترويكا لاتمضى بالاتحاد السوفييتى بعيدا عن الاشتراكية بل تمضى به نحو اشتراكية أفضل، وأن هؤلاء الذين يأملون فى أن تبنى البريسترويكا مجتمعا مختلفا وغير اشتراكى سوف تحل بهم خيبة الرجاء.

إن أزمة السبعينيات والثمانينيات قد نجمت عن عدم الكفاءة والانسجام فى تطبيق الاشتراكية، وعن الابتعاد عن مبادئها وتشويه تلك المبادئ. والبريسترويكا هى الكفيلة بأن تضع المجتمع فى مجراه الاشتراكى الحقيقى.

· من خروشوف الى برچنيف :

لقد كتب جورباتشوف مؤكدا أن المؤتمر العشرين الذى انعقد فى موسكو خلال الفترة من ١٤ الى ٢٥ فبراير ١٩٥٦ كان علامة كبيرة فى تاريخ الحزب الشيوعى السوفييتى فخلال هذا المؤتمر تم إدانة عبادة شخصية چوزيف ستالين ونتائجها.

وللوهلة الأولى اعتبرت الأوساط الغربية أن جورباتشوف «خروشوف آخر» لكنهم كانوا مخطئين. فجورباتشوف ليس غير جورباتشوف، والتاريخ لايعرف التكرار المتماثل. وبقدر ما امتدح جورباتشوف بصراحة السياسة الاقتصادية والخارجية فى الفترة الخروشوفية من التاريخ السوفييتى بقدر ماوجه النقد القاسى «لأساليب خروشوف الذاتية فى القيادة» (ص٤٣)، وكتب :

«ان تصلب القيادة وتقلب الأفكار أبقى المجتمع والحزب فى حالة حمى مستمرة. ولقد أدت

الطموحات والوعود غير المنجزة وإعادة الوعود - الى فجوة بين الكلمات والأعمال». وفى وقت لاحق عبر جورباتشوف عن تقديره للقرار الذى اتخذه الاجتماع الكامل للجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٦٤ بإعفاء خروشوف من مهامه كسكرتير أول للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى، وأيد صواب انتخاب ليونيد بريچنيف لشغل هذا المنصب، وكتب :

«ان قيادة بريچنيف هى التى أدت الى استقرار الأوضاع ونبذ أشكال التطرف». و«كان خط سياسى متماسك ذلك الذى حاز على مساندة الحزب والشعب، ولقد أدى الى عدد من النتائج الإيجابية». وأيا كان الأمر فإن نجاح قيادة بريچنيف - خاصة فى قطاع الزراعة - قد صاحبها نزعات سلبية معينة، مثل الميل الى عدم تغيير الوصوليين الذين تسلقوا الى مقاعد القيادة . ولقد «أدى هذا الجو العام من الشعور بالرضاء والإحجام عن إجراء أعمال التغيير الضرورية فى القيادة - الى الركود والى حالة من الجمود فى البلد» (ص٤٤).

وربما يحق لنا أن نتساءل أين كان جورباتشوف نفسه عندما ارتكبت هذه الأخطاء والنواقص؟ ولماذا لم يبرزها وقتها؟

تلك بالطبع أسئلة وجيهة. كان مطلوبا من جورباتشوف ان يمدنا ببعض إجاباتها.

فالبريسترويكا ليست محاولة لتجنب اللوم، وجورباتشوف - مثله مثل كافة الاشتراكيين والعاملين فى الاتحاد السوفييتى خلال المراحل المختلفة - كان يعمل حسب مقتضى الخطة، وليست له أية مصلحة فى كشف عيوب البرامج التى كان يجرى تحقيقها هنا وهناك. إن الزمن والنتائج فقط هما اللذان جعلا مثل هذا الكشف أمرا ممكنا : إن استنتاجات الحزب تقوم على التجربة الماضية، وبعض المؤشرات التى تظهر اليوم كأخطاء لم يكن لها مثل هذا الوضوح من قبل . ذلك هو الحال بالنسبة لكافة السياسات بما فيها البريسترويكا. فمن يدرينا ما الذى سيقوله الجيل التالى من القادة عن البريسترويكا فى ضوء بعض الأخطاء التى يمكن أن يرتكبها أناس أمناء يواجهون مشاكل تطور الاشتراكية؟

لقد كتب جورباتشوف نفسه :

«أنه لخطأ حقا بل ومؤذ أيضا أن ينظر الى المجتمع الاشتراكى كشىء جامد وغير قابل للتغيير ، وأن نفهم عملية تطويره كجهد متعسف لتكييف الواقع المعقد وفقا لصيغ ومفاهيم صيغت مرة واحدة لأجل الجميع . فى حين أن مفاهيم الاشتراكية هى مفاهيم متطورة، إنها تثرى دائما بقدر غنى التجربة التاريخية، وبقدر مايكون من الضرورى أخذ الظروف الموضوعية فى الاعتبار» (ص٤٥).

هل البريسترويكا ثورة؟

يؤكد جورباتشوف أن البريسترويكا ثورة، وهو يصر على أن كل عمل حاسم يعجل بالتطور الاجتماعى/ الاقتصادى والثقافى فى الاتحاد السوفييتى ويشمل إجراء تغييرات جذرية من أجل

تحقيق دولة جديدة كيفيا - هو ثورة بلا أدنى شك (ص. ٥).

وهو يسجل بعد ذلك:

«ان البريسترويكا هى عملية ثورية لأنها قفزة الى الأمام فى تطور الاشتراكية، وفى إدراك خصائصها الجوهرية».

وكلمة ثورة لها معنى عابر وشائع كما أن لها معناها العلمى. ويبدو أن جورباتشوف لايستخدمها هنا بمعناها العلمى الضيق.

والماركسية لاتدخل فى إطار «الثورات» بغير تلك العمليات التاريخية التى تحل فيها تشكيلة اجتماعية اقتصادية محل أخرى. فالثورة هى تطور لمجتمع من نظام اجتماعى قديم الى نظام اجتماعى جديد أعلى على صعيد التطور. وقد عرفت البشرية خمس تشكيلات اجتماعية اقتصادية متعاقبة : المشاعية البدائية - العبودية - الاقطاع - الرأسمالية - الشيوعية.

ولقد شرح كارل ماركس أن الثورة هى ذلك التغيير الذى يتحول فيه نظام ما الى نقيضه.

كما وضع لينين أيضا تفرقة مهمة بين «الإصلاح» و«الثورة» بالتأكيد على أنه حينما توجد ثورة فإنه يوجد «انقطاع فى الاستمرارية» (الأعمال الكاملة- مجلد ٢١ ص ٥٤ طبعه ١٩٧٧). والتطور أو التغيير الذى يجرى فى نطاق نفس التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية يسمى إصلاحا أو تقدما، وقد تكون الاصلاحات جذرية بدرجة يمكن معها أن تسمى «إصلاحات ثورية» من أجل الدلالة على طبيعة مداها العميق ، لكنها تظل مع ذلك شيئا أقل من أن يكون «ثورة».

ولتوضيح أسباب الثورة الاجتماعية كتب ماركس فى مقدمة «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» أنه عند درجة معينة من تطور المجتمع تدخل قوى الإنتاج فى تناقض مع علاقات الانتاج التى تطورت فى إطارها، علاقات الانتاج تلك التى كانت تستجيب من قبل لتطور قوى الانتاج لكنها أصبحت متخلفة عنها ومعوقة لها. وعندئذ تدق ساعة الثورة الاجتماعية. والعمل المنسجم لطبقة ما فى ضوء نظرية الثورة، يرتهن بنضج الأسس الاقتصادية الموضوعية من أجل الثورة، تلك الثورة التى تنضج بدورها فى التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التى أصبحت عتيقة. والتدمير والبناء فى مثل هذه الظروف هو طابع صراع الطبقات.

والتغييرات التى تطرحها البريسترويكا، بما فيها من تغيير الكوادر التى تشغل مهام معينة ليست مما ينطبق عليه وصف «نضال يائس للطبقات يصل الى ذروة الضراوة» (كما وصف لينين الثورات فى خطابه الى مؤتمر تعليم الكبار الأول لعموم روسيا فى مايو ١٩١٩).

والبريسترويكا - بالاضافة إلى ذلك - هى نوع من التغيير لاينطبق عليه شرط انتقال سلطة الدولة من طبقة الى أخرى، ولنتذكر هنا ماكتبه لينين فى «خطابات حول التكتيك» :

«إن انتقال سلطة الدولة من طبقة الى أخرى هو العلامة الأولى والمبدئية والأساسية على حدوث

ثورة، بالمعنى العلمى الضيق لكلمة ثورة وبالمعنى السياسى العملى على حد سواء».

ولكن من الواضح أن جورباتشوف كان فى ذهنه معنى آخر لكلمة ثورة حين كتب:

«عندما نطلق على إجراءاتنا كلمة «ثورية» فإننا نقصد أنها ذات مرام بعيدة، وجذرية ، ولاتقبل المساومة، وأنها تؤثر على المجتمع بأكمله من القمة الى القاعدة ، وأنها تؤثر أيضا على جميع مجالات الحياة وتمارس فعاليتها هذه على أوسع نطاق : أى انها ليست معنية بوضع مساحيق تجميل جديدة على وجه المجتمع، ولاتغطى على قروحه فحسب وإنما تعمل من أجل شفائه التام وتجديده» (ص٥٤)

البريسترويكا والوضع الدولى :

ويقدم جورباتشوف سببا آخر لمبادرة البريسترويكا وهو «تصاعد التوتر الدولى» (ص١٣٥). فنداء الاتحاد السوڤييتى من أجل السلام «لايجد أى استجابة من ناحية الغرب». والسياسة الخارجية السوڤييتية لاتستطيع تحقيق هذا السلام دون مشاركة الطرف الآخر. وقد أخذ سباق التسلح يتصاعد ولهذا السبب كان على الرفاق أن يسألوا أنفسهم أى منعطف حاسم وصل إليه العالم فى مجرى تطوره»؟

إن الحزب يرى العالم كمحيط حافل بالتباين والتنوع والدينامية، تتخلله الميول المتضاده والتناقضات الحادة «إنه عالم التحولات الاجتماعية الأساسية، والثورة التكنولوچية والعلمية الشاملة، والمشكلات العالمية الخطره، المشكلات التى تتعلق بالإيكولوچيا والموارد الطبيعية،... إلخ، ومشكلات التغييرات الجذرية فى تكنولوچيا المعلومات ، إنه عالم لم يعرف مثله من قبل حيث تتجاور فيه إمكانيات التطور والتقدم الهائلة مع الفقر المدقع والرجعية، ومع الملامح التى تعود الى القرون الوسطى، عالم تتزايد فيه ميادين التوتر» (ص١٣٢).

هكذا لخص جورباتشوف المشكلات الكبرى للعالم فى الفصل المعنون «كيف نرى عالم اليوم».

وفى هذا الإطار فإن أكثر ملامح التطور التقنى والعلمى إثارة للقلق والخوف تكمن فى قيام ترسانة الأسلحة النووية.

ولقد كتب جورباتشوف انه بدخول العصر النووى وباستخدام الطاقة الذرية فى الأغراض العسكرية تصبح البشرية معرضة للفناء بالفعل. إن كافة الحروب السابقة، أيا كان عدد الملايين الذى فقد فيها، لم تكن تهدد وجود الجنس البشرى. أما اليوم فالأمر جد مغاير «فإذا انفجرت حرب نووية، فسوف تمحو كل شئ حى على وجه الأرض» (ص١٣٨).

ليس هنالك أدنى شك فى أن النظم الاجتماعية المختلفة مازالت قائمة – هكذا يقول جورباتشوف، وهو يستطرد : «ولكن هل تتبارز هذه النظم حتى الموت بسبب الاختلاف فيما بينها ؟ أليس من الأجدر أن نعلو فوق هذه الأشياء التى تفرق بيننا من أجل المصلحة المشتركة للنوع البشرى كله.. ومن أجل

بقاء الحياة على الأرض؟ لقد حل التعب بالناس من جراء التوتر وحالة المواجهة، وصاروا يفضلون أن نجد السبيل من أجل عالم أكثر راحة وأمن.. عالم يستطيع فيه الجميع أن يحتفظوا بفلسفتهم الخاصة، ووجهات نظرهم الخاصة السياسية والأيديولوجية، وتظل فيه أساليب حياتهم بعيدة عن أن تمس» (١٣٩).

وفى كتابه شبَّه جورباتشوف الأمم فى عالم اليوم بمجموعة من متسلقى الجبال الموثقين معا بحبل التسلق، فيمكنهم أن يصعدوا معا ويصلوا سويا الى قمة الجبل، أو يسقطوا معا الى قاع الهاوية . ومن أجل تجنب الكارثة يجب على القادة السياسيين أن يرتفعوا على مصالحهم الضيقة وأن يدركوا ما ينطوى عليه الموقف من احتمالات درامية مأساوية.

... «إنه استنتاج ثورى حقيقى» هكذا كتب جورباتشوف. وهو يقصد بذلك عملية نبذ الأفكار التقليدية عن الحرب والسلام : «إن الهدف السياسى للحرب قد برر دوما القيام بشن الحرب» (ص١٤١). هكذا الأمر... السياسة تزود الحروب بالذرائع العقلانية، إن جورباتشوف يشير إذن الى ظهور موقف جديد كلية فى عالم اليوم : «لقد سادت العالم لعدة قرون طريقة التفكير وأسلوب العمل القائم على استخدام القوة فى مجال السياسة الدولية» لكن هذه الطريقة قد فقدت اليوم أية أسس عقلانية، ومقولة كلاوزفيتز التى تنص على أن الحرب هى استمرار للسياسة بوسائل أخرى والتى كانت مقولة معتمدة فى زمانه، أصبحت اليوم مقولة بالية تماما. إنها تنتمى اليوم الى الأدبيات القديمة.

فلأول مرة فى التاريخ أصبح قيام السياسة الدولية على أسس ومعايير أخلاقية، تلك المعايير المشتركة بين أفراد النوع الإنسانى. «وأصبحت إشاعة الطابع الإنسانى فى العلاقات بين الدول مطلبا حيويا».

ولكن يحق للمرء أن يتساءل : إن كان ينبغى للمرة الأولى فى التاريخ أن تؤسس السياسة الدولية على معايير أخلاقية ، فعلى أية أسس قامت السياسة الدولية فى الماضى؟ الإجابة أنها قد قامت على أسس طبقية، وذلك فى إطار النظرة التى ترى العالم (حتى فى العصر النووى) منقسما الى طبقات متضادة المصالح.. بين من يمتلكون وسائل الحياة ملكية خاصة وملايين المعدمين الذين يسرق منهم نصيبهم المشروع من الثروة التي ينتجونها. وملايين المعدمين هؤلاء هم الذين يجب أيضا أن يؤخذوا فى الاعتبار، وهم الذين ينبغى أن يوضعوا فى «كفة متوازنة» عندما توضع النظريات الجديدة والمعايير الأخلاقية فى الاعتبار.

صحيح أنه فى حالة قيام حرب عالمية سوف تبيد الأسلحة النووية الجميع بصورة حتمية، ولن تكون مقولة كلاوزفيتز قابلة حينئذ للتطبيق، لكن هذه المقولة تظل - رغم ذلك - قادرة على أن تشرح بشكل صائب مغزى الحروب التى تجرى بالفعل فى عالم اليوم، فالحرب ليست فقط حربا نووية. وحرب فيتنام كانت استمرارا للسياسة بوسائل أخرى، والحرب التى شنتها الولايات المتحدة على نيكاراجوا

والسلفادور يمكن أن تفسر بتلك المقولة. وفى أنجولا وموزمبيق يشن نظام جنوب افريقيا العنصرى حربا تندرج بدقة فى إطار معنى تلك المقولة. والأمر نفسه ينطبق على حروب التحرير الثورية التى تخوضها حركات تحرير مثل «السوابو» فى ناميبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية فى فلسطين . ناهيك عن حركة التحرير التى نخوضها نحن (فى جنوب افريقيا).

إن المشكلات الرئيسية بالنسبة لملايين الناس فيما يسمى ببلدان العالم الثالث هى مشكلات التحرر من السيطرة الإمبريالية، وليست فقط مشكلات الثورة التكنولوجية، والتغيير الايكولوجى على سطح الأرض والثورة الطبيعية وتكنولوجيا المعلومات.

إن شعوب هذه البلدان مازالت تتطلع الى الثورة الخاصة بها المماثلة لثورة أكتوبر التى وضعت الاتحاد السوفييتى فى المكان الذى يحتله فى عالم اليوم.

وربما كان السؤال الأساسى الآن يدور حول ما إذا كانت قرارتهم بشن حرب ثورية فى العصر النووى الحاضر سوف ينظر إليها أيضا باعتبارها «ميادين توتر» يمكن أن تشعل حربا نووية تمحو فى مجراها كل من يحيا على وجه الأرض. بالطبع ماكان جورباتشوف ليكتب هذه الأفكار خصيصا لشعوب ما يسمى ببلدان العالم الثالث، وإنما هو - ببساطة - يضع الخطوط العريضة لمبادئ السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى ومبادئ سياسة التعايش السلمى.

ولكن مادام الأمر كذلك، فما الذى يجعل مبادئ التعايش السلمى لعالم اليوم «نظرة جديدة» تتميز عن سياسات الماضى، بما فيها تلك التى طورها لينين بعد انتصار ثورة أكتوبر؟

فى صفحة ١٤٥ من كتابه يمدنا جورباتشوف بإجابته عن هذا السؤال، حيث يقول :

«إنها لنقطة تحول بعيدة المدى فى المفاهيم تلك التى توصلت إليها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى اجتماعها السنوى فى ابريل ١٩٨٥ وتوصل إليها المؤتمر السابع والعشرون للحزب. إنها - إن شئنا الدقة - تحول على صعيد فكر سياسى جديد، وطريقة جديدة للتوفيق بين المبادئ الطبقية والمبادئ المشتركة لدى بنى الإنسان فى العالم الحديث، ولم يجئ هذا التحول فى طريقة التفكير بصورة ارتجالية ولا هو ألعاب ذهنية، وإنما هو نتيجة انعكاسات خطيرة لوقائع عالم اليوم. ونحن نستمد الإلهام من لينين. نعود إليه ونقرأ أعماله فى كل وقت قراءة جديدة، كل حسب مقدرته لنرى أكثر أشكال الديالكتيك تعقيدا فيما يجرى فى عالم اليوم فى ضوء أفضل. لقد كان لينين يتطلع بعيدا، واستطاع أن يذهب ببصيرته الى ماوراء الحدود المفروضة للطبقات. لقد تحدث لينين أكثر من مرة عن أولوية المصالح المشتركة لكل البشرية على المصالح الطبقية. والآن فقط توصلنا الى فهم المعنى العميق والحافل بالدلالة لتلك الأفكار (ص١٤٥).

ويمضى جورباتشوف الى القول بأنه على الرغم من أن «الفلاسفة والمفكرين عبر التاريخ قدموا أفكاراً تدور حول القيم الإنسانية الخالدة» وبالرغم من أن ذلك «كان بمثابة أحكام تأملية مدرسية

تنتمى الى أحلام اليوتوبيا » فإننا اليوم- فيما نقرر- «فى الثمانينيات، إذ نوشك على الاقتراب من نهاية هذا القرن الدرامى، تجد البشرية نفسها ملزمة بأن تقر بالحاجة الماسة الى القيم الإنسانية، وبأولوية تلك القيم». ثم يؤكد جورباتشوف بعد ذلك الاستنتاج القائل بأن «العمود الفقرى للأسلوب الجديد فى التفكير هو إدراك أولوية القيم الإنسانية، أو - إن شئنا الدقة- أولوية بقاء البشرية».

هل هذا يعنى أن السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى القائمة على أساس هذا التفكير الجديد- تضع القوى الطبقية والاجتماعية على قدم المساواة، مصالح الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية ومصالح البورجوازية، المضطهدين ومن يضطهدهم؟ وإذا كانت الأولوية تُعْطى للمصالح الإنسانية لكل الطبقات فكيف تستطيع طريقة التفكير الجديدة حول السياسة الخارجية أن تضع فى اعتبارها المطلب الذى صاغه ماركس حول السعى الطبقى الحثيث نحو الإقامة الشاملة للحياة الاشتراكية؟

كتب جورباتشوف :

«لقد كانت المصالح الطبقية - منذ زمن بعيد - هى حجر الزاوية للسياسات الداخلية والخارجية للدول.. ولقد أدت المواجهة الحادة بين تلك المصالح على الساحة الدولية عبر التاريخ - الى الحروب والنزاعات الحزبية، وهذا هو السبب الذى جعل من السجل السياسى للبشرية سجلا ضخما للحروب. واليوم نجد أن هذه التقاليد تقودنا مباشرة الى الجحيم النووى. إننا - نحن البشر - نجلس جميعا فى نفس القارب، ومعا فقط يمكننا أن نفرق أو نعوم» (ص١٤٦).

«ولقد ظل النضال الطبقى محورا للتطور الاجتماعى حتى وقت قريب للغاية. ومازال يقوم بنفس الدور فى البلدان المنقسمة الى طبقات ولقد أعلت الفلسفة الماركسية - عند فحص السؤال الرئيسى حول الحياة الاجتماعية - من قيمة الدافع الطبقى. وعدت فكرة جعل الحياة جديرة بالإنسان بمثابة الوظيفة والغاية النهائية للطبقة العاملة ، وهى آخر الطبقات التى تحرر المجتمع كله إذ تحرر نفسها من العداء الطبقى.

«ولكن الآن، مع ظهور الأسلحة التى يمكن أن تؤدى الى دمار الكون - أصبح هنالك حد موضوعى للصراع الطبقى على الساحة الدولية ألا وهو : خطر دمار العالم. وبرزت للمرة الأولى فى التاريخ مصلحة حقيقية، غير تأملية ، ولابعيده، مصلحة مشتركة لكل البشر من أجل إنقاذ البشرية من الكارثة» (١٤٧ و ١٤٨).

وكنتيجة لمثل هذا التحليل حول علاقات القوى فى العالم اليوم «فإننا نعتقد أنه لم يعد من الممكن بعد أن نحتفظ (فى برنامج الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى) بالتعريف الخاص بالتعايش السلمى بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة الذى يحدده باعتباره «شكلا خاصا من أشكال الصراع الطبقى»(ص١٤٧).

وفى كتابه يكرر جورباتشوف مؤكدا أنه فى مواجهة خطر الإبادة النووية «تستطيع الدول التى

تنتمى الى نظم اجتماعية مختلفة - وينبغى عليها - أن تتعاون مع بعضها البعض باسم السلام» (ص١٤٧).

ويستطيع هذا التعاون أن يمتد - كما يقترح - ليس فقط الى مجال حفظ السلام، وإنما أيضا الى «العمل على إيجاد حل لمشكلات العالم الأخرى بما فيها معضلات التطور الاقتصادى والإيكولوچيا». (ص١٤٣).

وهو يؤكد فى مواضع لاحقة «إننا نوجه النداء الى حكومة الولايات المتحدة لتضع يدها فى يدنا من أجل البحث عن حلول لمشكلات العالم الثالث. فعلى الولايات المتحدة أن تجد وسيلة لتحويل مالديها من قوة ورأس مال وكل مايبدد الآن فى الأغراض العسكرية الى وسائل لتلبية الاحتياجات المختلفة ، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الحديث»(١٨٩).

إن إمكانية استبعاد المصالح الطبقية والصراع الطبقى بجرة قلم، أو حتى بالجهد السياسى المشترك لكافة البشر ذوى النزوع الإنسانى - قضية قابلة للجدل.

فلقد وجد الصراع الطبقى فى الواقع بصورة مستقلة عن أفكار الناس حوله. ولقد أكدت الماركسية دائما أن الدافع الرئيسى للطبقات الكادحة فى شن النضالات الطبقية كان العمل على تحرير السلطة من تلك القوى الطبقية التى تسيطر عليها والتى تضع مصالحها قبل البشر والتى لاتحسب الآخرين كائنات إنسانية، والتى تستغلهم وتقهرهم بالقوة المسلحة.

إنه أمر طيب أن نصرّ على الطابع الإنسانى للقيم، لكن السؤال الرئيسى هو ما إذا كانت القوى الإمبريالية ستشاركنا فى هذا الفكر الجديد وسوف تسير - وفقا لذلك - فى تعاملها مع شعوب العالم على أساس «الأخلاق والقيم الخلقية».

أما إذا استمر الإمبرياليون فى غزو الأمم المستقلة واستغلال ثروة البلدان الأخرى فسوف يستمر النضال الطبقى بلاأدنى شك، لأن البديل - كما نرى فى أماكن كثيرة من العالم اليوم- هو الموت ذلا وجوعا.

ولقد كان جورباتشوف يقظا لهذا التناقض فبعد أن عرض «فلسفة الحزب الشيوعى السوڤييتى الجديدة للسلام» و«الديالكتيك الجديد الإنسانى المشترك»، و«المصالح الطبقية والمبادئ فى عهدنا الحديث» - أخذ يتساءل :

«هل يعنى ذلك أننا سنكف عن التحليل الطبقى بسبب التهديد النووى وغيره من المشكلات الكونية؟»

ثم أجاب :

« لا .. أنه لمن الخطأ إنكار اختلاف المنبت الطبقى للقوى الفاعلة على الساحة الدولية، أو إغفال تأثير العداء الطبقى فى الشؤون الدولية ، وتأثيره على صعيد إنجاز جميع المهام الأخرى للبشرية» (ص١٤٨).

«إن الثورات وحركات التحرير تنشأ عندما يصبح إفقار واضطهاد الجموع غير محتملين» (ص١٥).

ويتعهد جورباتشوف :

«لقد عمل بلدنا دائما، وسوف يستمر فى العمل، على مساندة النضال القومى التحررى للأمم الافريقية، بما فى ذلك ما يجرى فى إفريقيا الجنوبية حيث أقيم واحد من المعاقل الأخيرة للعنصرية».

ولقد أكد ذلك من جديد عندما التقى بالزعيم أوليفر تامبو رئيس حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى حيث قال له :

«إننا نقف الى جانبك فى نضالك ضد نظام الفصل العنصرى وممثليه من أجل إقامة دولة ديمقراطية وتطور مستقبلى، ومن أجل المساواة بين كل الأجناس والجماعات العرقية، ومما له دلالة أن المزيد والمزيد من البيض فى جنوب إفريقيا أخذوا يدينون الفصل العنصرى ويظهرون فى التصويت مساندتهم لأهداف المؤتمر الوطنى الإفريقى ويعملون بالاتصال الوثيق معه. وهذا يدل مرة أخرى على أنه لامستقبل للنظام القائم على الفصل العنصرى» (ص١٨٧).

وقد أضاف :

«إننا نرتبط بعرى الصداقة مع دول خط المواجهة فى جنوب افريقيا، إننا نؤيد موقفهم وندين بقوة الأعمال العدائية لجنوب افريقيا ضدهم، والاتحاد السوفييتى ليس له مصالح خاصة فى افريقيا الجنوبية، وإنما نحن نريد شيئا واحدا فقط: أن تتمكن فى النهاية أمم وبلدان تلك المنطقة من أن تأخذ فرصتها فى صنع طريق تطورها الخاص، وأن تقرر شؤونها الداخلية والخارجية بكل استقلال ، وأن تحصل على الاستقرار والسلام» (ص ١٨٧).

وإزاء ما يحفل به العالم الحديث من تعقيدات ومخاطر، من المناسب أن نذكر أنفسنا بأننا نعيش بالفعل فى عهد تحول من الرأسمالية الى الاشتراكية على امتداد العالم. أما بالنسبة لـ «المعايير الأخلاقية المشتركة بين النوع الإنسانى» فربما كان هذا هو الوقت المناسب لكى نستعيد كلمات إنجلز التالية من كتابه «ضد ديهرنج».

«إننا لهذا السبب ننبذ كل محاولة تفرض علينا أية أخلاق قطعية أيا كانت ، باعتبارها قانونا أخلاقيا ثابتا ونهائيا ومطلقا وباقيا الى الأبد، تحت زعم أن العالم الأخلاقى أيضا له مبادئه الثابتة التى تعلو على التاريخ وعلى الاختلافات بين الأمم. ونحن نؤكد- على النقيض من ذلك - أن جميع النظريات الأخلاقية السابقة كانت - فى التحليل الأخير - نتاج المرحلة التاريخية التى وصل إليها المجتمع فى ذلك العهد المعين. ولما كان المجتمع يحركه - حتى الآن- صراع الطبقات فإن الأخلاق كانت دائما أخلاق طبقة معينة . وكان على الأخلاق إما أن تبرر سيادة ومصالح الطبقة الحاكمة، وإما أن تعبر عن الثورة ضد هذه السيطرة، وعن المصالح المقبلة للطبقة المضطهدة، عندما تكون هذة الطبقة

المضطهدة قد أصبحت قوية بدرجة كافية. وعلى هذا النحو إجمالا كان تقدم الأخلاق، مثلما كان الأمر بلاشك بالنسبة للفروع الأخرى للمعرفة الإنسانية.

لكننا لم نتجاوز- بعد- الأخلاق الطبقية، فالأخلاق الإنسانية الحقيقية التى تعلو فوق العداء الطبقى وفوق الميراث الفكرى لذلك العداء- تصبح ممكنة فقط فى تلك المرحلة من تطور المجتمع التى لاتتجاوز التناقضات الطبقية فحسب وإنما تنساها أيضا فى الحياة العملية».

ومنذ قيام الاتحاد السوفييتى لم يتخلف قط عن تقديم دعمه الأخلاقى والمادى والدبلوماسى إلى القوى التى تناضل من أجل التقدم الاجتماعى والاستقلال الوطنى والسلام والديمقراطية. وجورياتشوف يعيد تأكيد هذا الدعم فى كتابه الذى يعد إسهامًا مهما فى الفكر المعاصر، والذى سيقرأه كل أولئك المتطلعين إلى عالم أفضل وأكثر أمنا.

محتويات

يهتم مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر بتعميق المعرفة بالواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى مجتمعنا على أسس علمية . ويتطلب ذلك معرفة دقيقة بالتراث العلمى القائم وبالجهود السابقة فى البحث كما يتطلب تعاون كافة الباحثين والهيئات لتيسير هذه المعرفة لأبناء الوطن جميعاً ، وفى هذا الإطار يصدر المركز كتبه وكراساته ، التى تتناول قضايا المجتمع المصرى والعربى ، كما تهتم بدراسة التجارب السياسية والاجتماعية الأخرى التى تغنى تجربة تطورنا .

وتقوم الكراسات التى يصدرها المركز بدور متميز فى تعميق المعرفة المتخصصة عن طريق توفير « الببليوجرافيا » التى تخدم أحد موضوعات البحث فى المركز أو تهم الباحثين العرب عامة أو بعرض التراث الفكرى حول مختلف القضايا موضع الاهتمام المشترك .



ab Research Center Studies, Documentation & Publishing
bdul Aziz Eldereni - Manial - Cairo - Tel.: 3625687 - Tlx.: 23172 Naoom UN.